بسم اللة الرحمن الرحيم

السيد القاضى رئيس هيئة الجنايات الثانية المحترم
السادة الاعضاء المحترمون
السيد رئيس وأعضاء هيئة الادعاء العام المحترمون

م / لائحة دفاعية ملحقة فى القضية
رقم 1/ جنايات ثانية/ 2006 (انفال)

المذكرة الختامية للدفاع الموضوعي عن المتهمين / صابر عبد العزيز ، وسلطان هاشم وحسين رشيد.

القسم أ : العمليات العسكرية في شمال العراق بين عامي 1987 و 1988

1. تقديم (الفقرات 1 – 5)
2. العمليات العسكرية في شمال العراق خلال سنة 1987 :
1.2 تقديم (الفقرات 6-7)
2.2 المواقع التي كان يشغلها المتهمون سنة 1987 (الفقرة 8)
1.2.2 حسين رشيد (الفقرات 9- 11)
2.2.2 سلطان هاشم (الفقرات 12 – 14)
3.2.2 صابر عبد العزيز (الفقرات 15 – 16)
3.2 سياسة القوات المسلحة تجاه المجموعات الكردية المسلحة والسكان المدنيين في شمال العراق
1.3.2 تقديم (الفقرات 17 – 18)
2.3.2 ضرورة التمييز بين القوات المسلحة عن غيرها من السياسات الأخرى (الفقرات 19 – 27)
3.3.2 الخطوط التوجيهية العامة للقوات المسلحة (الفقرتان 28 – 29)
4.3.2 سياسة القوات المسلحة تجاه الأهداف غير العسكرية (الفقرات 30-32).
5.3.2 سياسة القوات المسلحة فيما يتعلق بإبعاد المدنيين (الفقرات 33-36)
4.2 سياسة مكتب تنظيم الشمال فيما يتعلق بالمناطق المحظورة والعائدين إلى الصفوف الوطنية (الفقرات من 37 – 40)
1.4.2 الأمر رقم 4008 المؤرخ في 20 حزيران 1987 (الفقرات 41- 43)
2.4.2 الوثيقة المؤرخة في 3 حزيران 1987 (الفقرة 44)
3.4.2 الوثيقة المؤرخة في 29 حزيران 1987 (الفقرات 45 _ 47)
4.4.2 الوثيقة المؤرخة في 22 تموز 1987 (الفقرات 48 – 54)
5.2 التعامل مع الأشخاص الذين بقوا في المناطق المحظورة (الفقرات 55 – 58).
6.2 معاملة المخربين الذين وقعوا في الأسر (الفقرات 59 – 63)
7.2 إستخدام الأسلحة الكيميائية
1.7.2 تقديم (الفقرتان 64 – 65).
2.7.2 الدور المحدود لمديرية الإستخبارات العسكرية العامة (الفقرتان 66 – 67)
3.7.2 سلطة إصدار الأمر بتوجيه ضربات بأسلحة كيميائية (الفقرات 68 – 70)
4.7.2 أول إستخدام للأسلحة الكيميائية في شمال العراق (الفقرتان 73 - 80).
1.5.7.2 الشاهد وليد نايف شبيب (الفقرتان 81 – 82)
6.7.2 الهجوم المدعى بوقوعه في 16 نيسان 1987 (الفقرات 83 – 85)
1.6.7.2 شهادة المشتكي المتعلقة بهجوم 16 نيسان 1987 (الفقرات 86 – 92)
2.6.7.2 ملاحظات ختامية بشأن الهجوم المدعى بوقوعه في 16 نيسان 1987 (الفقرة 93)
7.7.2 القصف الجوي في 9 أيار 1987 (الفقرات 94 _ 104)

8.7.2 الهجوم على زيوا في حزيران 1987 (الفقرات 105 – 110)
9.7.2 الهجوم بالمدفعية بتاريخ 3 أيلول 1987 (الفقرات 111 _ 113)
1.7.2 إستخدام الأسلحة الكيميائية في شمال العراق خلال سنة 1987 : الإستنتاجات (الفقرة 114)
3. العمليات العسكرية في شمال العراق خلال سنة 1988
1.3 الموقف الإستراتيجي (الفقرات 115 – 120)
1.1.3 هل كانت هناك خطة إستراتيجية للإبادة الجماعية ؟ (الفقرات 121 – 124)
2.1.3 الدراسة المشتركة بتاريخ 16 شباط 1988 (الفقرات 125 - 130)
2.3 التخطيط العملياتي العام (الفقرات 131 – 136)
3.3 الإعتبارات التكتيكية (الفقرتان 137 _ 138)
4.3 القوات الإيرانية في شمال العراق :-
1.4.3 تقديم (الفقرات 139 – 142)
2.4.3 الوثيقة المؤرخة في 29 آذار 1987 (الفقرات 143-146)
3.4.3 المعركة على حلبجة (الفقرتان 157 – 158)
5.3 السياسة تجاه العائدين والأسرى سنة 1988
1.5.3 تقديم (الفقرات 159 – 161)
2.5.3 التوجيهات العامة المتعلقة بالعائدين (الفقرتان 162 – 163)
3.5.3 التوجيهات المتعلقة بالأسرى من البشمركة (الفقرات 164 – 166) .
6.3 تنفيذ السياسة (الفقرتان 167 - 168)
1.6.3 المعسكرات الإنتقالية (الفقرتان 169 – 170)
2.6.3 المعسكرات السكنية (الفقرات 171 – 175)
3.6.3 نجاح برنامج العائدين (الفقرات 176 – 180).
7.3 الإصابات بين غير المحاربين (الفقرات 184 – 188)
1.8.3 الأمر رقم 434 في 13 نيسان 1988 (الفقرات 181 – 183).
8.3 إرتباك السياسة في نيسان 1988 (الفقرات 184 _ 188).
1.8.3 الأمر رقم 434 في 13 نيسان 1988 (الفقرتان 189 – 190)
2.8.3 الأمر رقم 503 في 26 نيسان 1988 (الفقرتان 191 – 192)
9.3ملاحظات ختامية فيما يتعلق بمعاملة غير المحاربين (الفقرات 193 – 198)

القسم ب : - عمليات الأنفال

4. عملية الأنفال رقم 1 .
1.4 تقديم (الفقرتان 199-200)
2.4 الأهداف والتخطيط (الفقرات 201-109)
3.4 تواجد البيشمركة في منطقة عمليات الأنفال الأولى قبل الهجوم العراقي (الفقرة 210)
1.3.4 أدلة المشتكين (الفقرتان 211 – 212)
2.3.4 الأدلة الوثائقية (الفقرتان 213 _ 214)
3.3.4 الأبحاث المستقلة (الفقرة 215)
4.4 قوة وتسليح البشمركة
5.4 التنسيق العملياتي البشمركي _ الإيراني في منطقة وادي جفاتي (221)
6.4 تواجد غير المحاربين في منطقة عمليات الأنفال (الفقرتان 222 _ 223)
7.3 العمليات العسكرية
1.7.4 التسلسل الزمني للأحداث (الفقرتان 224 - 225)
2.7.4 مقاومة البشمركة (الفقرات 226 -230)
3.7.4 معاملة المدنيين (الفقرات 231 - 233)
4.7.4 تدمير الممتلكات والنهب (الفقرات 234 - 236)
5.7.4 الإصابات في صفوف البشمركة (الفقرات 237 – 239)
60704 الإصابات في صفوف السلطة المركزية (الفقرتان 240 – 241)
8.5 مصداقية المشتكين:
1.8.4 إستقلالية المشتكين (الفقرات 244 _ 245)
2.8.4 تضمين أدلة سماعية (الفقرات 246 _ 248)
3.8.4 موجز أقوال المشتكين وتناقضاتها (الفقرات 249- 256)
9.3 ملاحظات ختامية متعلقة بالأنفال -1(الفقرة 257)3. عملية الأنفال 2 :
1.5 تقديم (الفقرتان 258 _ 259)
2.5 الأهداف والتخطيط (الفقرات 260 – 265)
3.5 تواجد الشمركة في مناطق عمليات الأنفال 2 قبل الهجوم العراقي
1.3.5 أدلة المشتكين (الفقرات 266 – 272)
2.3.5 الأدلة الوثائقية (الفقرات 273 – 277)
3.3.5 الأبحاث المستقلة (الفقرة 278)
4.5 قوة البشمركة وتسليحها
5.5 التنسيق العملياتي- البشمركي الإيراني في منطقة عمليات الأنفال 22 (الفقرتان 282 -283)
6.5 تواجد غير المحاربين في منطقة عمليات الأنفال 2 (الفقرات 284 – 286)
7.5 العمليات العسكرية
1.7.5 السيطرة والتحكم (الفقرات 287 - 291)

2.7.5 التسلسل الزمني للأحداث (الفقرات 292 - 296)
3.7.5مقاومة البشمركة (الفقرة 297)
4.7.5 معاملة المدنيين (الفقرات 298 – 301)
5.7.5 الإصابات في صفوف غير المحاربين (الفقرة 302)
6.7.5 تدمير الممتلكات والنهب (الفقرات 303 _ 306)
7.7.5 الإصابات في صفوف البشمركة (الفقرتان 307 – 308)
8.7.5 الإصابات في صفوف السلطة المركزية (الفقرة 309)
8.5 مصداقية المشتكين :
1.8.5 (الفقرات 310 – 315)
2.8.5 تضمين أدلة سماعية (الفقرات 319 – 326)
3.8.5 موجز أقوال المشتكين وتناقضاتها (الفقرات 316 – 318)
9.5 ملاحظات ختامية متعلقة بالأنفال 2
6. عملية الأنفال 3
1.6 تقديم (الفقرات 328 – 329)
2.6 الأهداف والتخطيط (الفقرات 330 – 332)
3.6 تواجد البشمركة في منطقة عمليات الأنفال 3 قبل الهجوم العراقي (الفقرة 333)
1.3.6 أدلة المشتكين (الفقرة 334)
2.3.6 الأدلة الوثائقية (الفقرتان 335 – 336)
3.3.6 الأبحاث المستقلة (337 – 339)
4.6 قوة البشمركة وتسليحها (الفقرتان 340 _ 341)
5.6 التنسيق البشمركي - الإيراني في منطقة عمليات الأنفال 3 (الفقرة 342)
6.6 تواجد غير المحاربين في منطقة عمليات الأنفال 3 (الفقرات (343 – 346)
7.6 العمليات العسكرية
1.7.6 التسلسل الزمني للأحداث (الفقرات347 – 353)
2.7.6 مقاومة البشمركة (الفقرتان 354 – 355)
3.7.6 معاملة المدنيين (الفقرات 356 – 358)
4.7.6 تدمير الممتلكات والنهب (الفقرات 359 – 362)
5.7.6 الإصابات في صفوف البشمركة (الفقرتان 363 – 364)
6.7.6 الإصابات في صفوف السلطة المركزية (الفقرة 365)
8.6 مصداقية المشتكين
1.8.6 إستقلالية المشتكين (الفقرتان 366 – 368)
2.8.6 تضمين أدلة سماعية (الفقرات 369 – 371)
3.8.6 موجز أقوال المشتكين وتناقضاتها (الفقرات 372 – 380)
9.6 ملاحظات ختامية متعلقة بالأنفال 3 (الفقرة 381)
7. عملية الأنفال 4
1.7 تقديم (الفقرتان 382 – 383)

2.7 الأهداف والتخطيط (الفقرات 384 – 387)
3.7 تواجد البشمركة في منطقة عمليات الأنفال 4 قبل الهجوم العراقي (الفقرة 388)
1.3.7 أدلة المشتكين (الفقرات 389 – 391)
2.3.7 الادلة الوثائقية (الفقرات 392 – 394)
3.3.7 الأبحاث المستقلة (الفقرتان 395 – 396)
4.7 قوة البشمركة وتسليحها (الفقرة 397)
5.7 التنسيق البشمركي - الإيراني في منطقة العمليات (الفقرات 398 – 400)
6.7 تواجد غير المحاربين في منطقة عمليات الأنفال 4 (الفقرات 401 – 403)
7.7 العمليات العسكرية :
1.7.7 التسلسل الزمني للأحداث (الفقرات 404 – 407)
2.7.7 مقاومة البشمركة (الفقرة 408)
3.7.7 معاملة المدنيين (الفقرتان 409 – 410)
4.7.7 تدمير الممتلكات والنهب (الفقرات 411 – 414)
5.7.7 الإصابات في صفوف البشمركة (الفقرة 415)
6.7.7 الإصابات في صفوف السلطة المركزية (الفقرة 416)
8.7 مصداقية المشتكين
1.8.7 إستقلالية المشتكين (الفقرتان 417 – 418)
2.8.7 تضمين أدلة سماعية (الفقرتان 419 – 420)
3.8.7 موجز أقوال المشتكين وتناقضاتها (الفقرتان 421 – 422)
9.7 ملاحظات ختامية متعلقة بالأنفال 4 (الفقرة 423)
8. عمليات الأنفال 5 والأنفال 6 والأنفال 7
1.8 تقديم (الفقرة 424)
2.8 الأهداف والتخطيط (الفقرات 425 – 430)
3.8 تواجد البشمركة في مناطق العمليات قبل الهجمات العراقية
1.3.8 أدلة المشتكين (الفقرات 431 – 433)
2.3.8 الأدلة الوثائقية (الفقرتان 434 – 435)
3.3.8 الأبحاث المستقلة (الفقرتان 436 – 437)
4.8 قوة البشمركة وتسليحها (الفقرات 438 – 440)
5.8 التنسيق البشمركي _ الإيراني في مناطق العمليات (الفقرتان 441 – 442)
6.8 تواجد غير المحاربين في مناطق العمليات (الفقرتان 443 – 444)
7.8 العمليات العسكرية
1.7.8 تقديم (الفقرتان 445 – 446)
2.7.8 التسلسل الزمني للأحداث (الفقرتان 447 – 458)
3.7.8 مقاومة البشمركة (الفقرة 459)
4.7.8 معاملة المدنيين (الفقرتان 460 – 461) . 1040708 قضية فتاح محمد (الفقرات 462 – 467)
5.7.8 تدمير الممتلكات والنهب (الفقرة 468)

6.7.8 الإصابات في صفوف البشمركة (الفقرات 469 471)
8.8 مصداقية المشتكين
1.8.8إستقلالية المشتكين (الفقرات 472 – 474)
2.8.8 تضمين أدلة سماعية (الفقرة 475)
3.8.8 موجز اقوال المشتكين وتناقضاتها (الفقرات 476 – 479)
9.8ملاحظات ختامية متعلقة بالأنفال 5 والأنفال 6 والأنفال 7 (الفقرة 480)
9. عملية الأنفال – 8
1.9 تقديم (الفقرة 481)
2.9 الأهداف والتخطيط (الفقرات 482 – 487)
3.9تواجد البشمركة في منطقة عمليات الأنفال . 8 قبل الهجوم العراقي (الفقرة 488)
1.3.9 أدلة المشتكين (الفقرات 489 – 491)
2.3.9 الأدلة الوثائقية (الفقرتان 492 – 493)
3.3.9 الأبحاث المستقلة (الفقرة 494)
4.9 قوة البشمركة وتسليحها (الفقرات 495 - 498)
5.9 التنسيق البشمركي - الإيراني في منطقة بادنيان . (الفقرة 499)
6.9 تواجد غير المحاربين في منطقة عمليات الأنفال 8 (الفقرتان 500 - 501)
7.9 العمليات العسكرية
1.7.9 التسلسل الزمني للأحداث (الفقرتان 502 – 503)
2.7.9مقاومة البشمركة (الفقرة 504)
3.7.9 معاملة المدنيين (الفقرات 505 – 514)
4.7.9 تدمير الممتلكات والنهب (الفقرات 515 – 518)
5.7.9 الإصابات في صفوف البشمركة (الفقرات 519 – 520)
6.7.9 الإصابات في صفوف السلطة المركزية (الفقرة 521)
8.9 مصداقية المشتكين
1.8.9 إستقلالية المشتكين (الفقرات 522 – 523)
2.8.9 تضمين أدلة سماعية (الفقرتان 524 _ 525)
3.8.9 موجز أقوال المشتكين وتناقضاتها (الفقرات 526 – 528)
9.9 ملاحظات ختامية متعلقة بالأنفال – 8 (الفقرة 529)
10. الحجج النهائية (الفقرة 530)

القسم أ : العمليات العسكرية في شمال العراق أثناء الفترة 1987 – 1988

1. تقديم :-

1. لقد كانت المقاومة الكردية المسلحة للسلطات المركزية في بغداد سابقة زمنياً يرجع الى ما قبل ثورة 17تموزعام 1968 .
وقد إستمر هذا الصراع بعد ثورة 17تموزعام 1968 ، وبلغ سنة 74 - 1975 ذروة الحرب الشاملة بين القوات الحكومية والبشمركة في المحافظات الشمالية ، وكما أشار أحد المؤرخين البارزين لتاريخ العراق المعاصر ، فإن القتال لم يتوقف إلا سنة 1975 عندما سحبت إيران دعمها للمقاتلين الأكراد[1] .
2. ويشير الدفاع إلى أن إندلاع الحرب الإيرانية - العراقية في أيلول 1980 قد نجم عنه تجدد الدعم الإيراني للمجموعات الأثنية الإنفصالية الكردية ، وتبين الأدلة أيضا أنه في سنة 1983 شنت القوات الإيرانية هجوماً داخل شمال العراق ، وإستنادا إلى المؤرخ المذكور سابقاً ، فإن هذا الهجوم لاقى نجاحاً كبيراً بفعل دعم مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني له .
3. وتذكر هيئة المحكمة أنه بحلول أواسط سنة 1985 ، شهدت محافظات الشمال مزيدا من التدهور في الموقف الأمني ، ويبدي محامو الدفاع أن ذلك التدهور يعود في جزء كبير منه إلى قرار جلال الطالباني والإتحاد الوطني الكردستاني بضم أنفسهم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني في ثورة شاملة ضد سلطة بغداد[2] وقد وجدت حركة المعارضة هذه دعماً موصولاً من إيران في ضوء الحرب التي كانت مستمرة بين إيران والعراق .
4. لقد كانت العمليات العسكرية في شمال العراق خلال الفترة 1987 – 1988 مميزة من حيث أهدافها وتنفيذها عما تعرف بالعمليات الأمنية ، ذلك أن عمليات القوات المسلحة ، وبالتحديد عمليات الجيش العراقي ، في شمال العراق لا يمكن فهمها بشكل ملائم من دون الإشارة إلى المقاومة المسلحة الضارية للسلطة المركزية من قبل العديد من الاحزاب السياسية الكردية . يضاف إلى ذلك أن جهود السلطة المركزية لقمع ثورة المجموعات الكردية المسلحة لا يمكن رؤيتها بمعزل عن العمليات الإيرانية الواسعة النطاق داخل الحدود شمال العراق وبالتحديد اثناء حملة الأنفال . وثالثا ، فإنه لا يمكن رؤية أية عملية قامت بها القوات المسلحة العراقية خلال الفترة 1987 – 1988 بمعزل عن الحرب الإيرانية - العراقية .

---

[1]) شارلز تريب " تاريخ العراق " ، 2002 ، 212 (بالإنجليزية)
[2]) شارلز تريب " تاريخ العراق " ، 2002 ، 243 - 244 (بالإنجليزية)

5. إن ما يطرحه محامو الدفاع عن المتهمين في ختام هذا التقديم هو أن أي تقييم موضوعي للأدلة التي تم سوقها في هذه القضية ينبغي بالضرورة أن لا يترك أي شك لدى المراقب بأن الأهداف الإستراتيجية والعملياتية للقوات المسلحة في شمال العراق كانت ذات طبيعة عسكرية خالصة ، ولا توجد أدلة توثيقية تفيد بأن غير المحاربين قد تم إستهدافهم عمدا من قبل القوات المسلحة العراقية خلال الفترة 1987 – 1988 . ولا يوجد مثل هذا الدليل لأنه لم يتم بذل أي جهد من قبل وحدات القوات المسلحة من أجل قتل وجرح مدنيين . أن أية إدانة جنائية ضد المتهمين صابر عبد العزيز وسلطان هاشم وحسين رشيد بسبب الإسهام في تخطيط وتنفيذ عمليات القوات المسلحة في شمال العراق خلال فترة 1987 – 1988 ، سوف تكون في تنازع مع الأدلة وكذلك مع القانون الواجب التطبيق.

2 . العمليات العسكرية في شمال العراق خلال سنة 1987 :

1.2 تقديم

6. إن القانون الموضوعي الواجب التطبيق في هذه القضية تتم مناقشته في مذكرة الدفاع المتعلقة بالقانون ، ولكن محامي الدفاع ، عند هذه المرحلة ، يذكرون هيئة المحكمة أنه كي تجد سلطان هاشم ، وصابر عبد العزيز و/ او حسين رشيد مذنبين بجريمة أو أكثر من الجرائم المنسوبة اليهم في لوائح الإتهام التي تمت تلاوتها يوم 20 شباط 2007 ، فإن من الضروري وجود رابطة منطقية تربط بين أنواع الأفعال أو الإمتناع التي قام بها المتهمون من جهة ، وبين الأفعال التي يدعى بأنها تشكل تهما جنائية خلافاً لأحكام القانون الدولي كما تمّ تقنينها في قانون هذه المحكمة.

7. إن حجة محامي الدفاع هي أن المتهمين الثلاثة المذكورين أعلاه لا يمكن إعتبارهم مسؤولين جنائياً عن أي من الأفعال الرئيسية موضع البحث في هذه القضية والتي وقعت سنة 1987 ، والتي تعزى المسؤولية عنها إلى أجهزة الدولة العراقية . ويتأسس هذا الحجة على عدة إعتبارات عريضة :-

أ) لم يكن للمتهمين أي دور في صياغة وتنفيذ السياسة العسكرية في شمال العراق وقت وقوع الأحداث موضع التنازع ،

ب) وحيث كان هناك دور للمتهمين في تنفيذ السياسة في شمال العراق ، فإن دورهم كان مقيدا إلى درجة عدم تمتعهم بالسلطة اللازمة لصياغة ولتعديل السياسة ، و/ او بالتناوب ،

ج) إنه حيثما وقعت أفعال جنائية من قبل أجهزة الدولة العراقية في شمال العراق خلال سنة 1987 ، فإن مسؤولية هذه الأفعال تقع على قوات غير عسكرية لم يكن لدى المتهمين أية علاقة عمل رسمية ولا غير رسمية معها .

2.2 المواقع التي كان يشغلها المتهمون سنة 1987 :

8.بعد التقييم المتأني للادلة ذات الصلة ، وكذلك للقانون الواجب التطبيق ، فإن حجة محاميي الدفاع هي أن المتهمين حسين رشيد وسلطان هاشم وصابر عبد

العزيز لا يمكن إعتبارهم مسؤولين جنائيا عن افعال في شمال العراق سنة 1987 ، ويعود ذلك ببساطة إلى طبيعة المواقع التي كانوا يشغلونها في القوات المسلحة في ذلك الوقت .

1.2.2 حسين رشيد

9. من سنة 1984 وحتى أواسط سنة 1987 ، كان حسين رشيد يقود الحرس الجمهوري ، ولا يوجد أي دليل يدل على أن الحرس الجمهوري قد قام بعمليات في شمال العراق خلال فترة قيادة هذه القوة من قبل المتهم [3] ويمكن تقرير أنه لا يوجد مثل هذا الاتهام في هذه القضية.

10. إن حسين رشيد لم يتول منصب معاون رئيس هيئة الأركان للعمليات قبل أواسط تموز 1987 ، وبالتالي ، فإنه لا يمكن إعتبار المتهم مشتبها به في أي فعل جنائي مدعى بوقوعه في شمال العراق قبل ذلك التاريخ [4] .

11. إن حجة الدفاع عن المتهم حسين رشيد هي أن حسين رشيد يجب أيضا أن لا يعتبر مشتبها به بإرتكاب أفعال جنائية إقترفت منذ تموز 1987 ، وهذا التأكيد مستقر بشكل أساسي في حقيقة أن المتهم حسين رشيد لم يكن يقود قوات لا بشكل مباشر ولا بشكل غير مباشر في شمال العراق خلال سنة 1987 . وعدا عن عدم وجود دليل يشير إلى مشاركة حسين رشيد في مخططات جنائية مزعومة ، فإن الدفاع يذكر هيئة المحكمة أن الحدود القانونية الواضحة المفروضة على سلطة ضباط الأركان ، وفق ما تفسرها المحاكم الجنائية الدولية ، تتم مناقشتها بشكل مسهب وبالإشارة إلى المراجع القانونية المناسبة في مذكرة دفاعية ملحقة .

2.2.2 سلطان هاشم

12. خلال الفترة من شهر آذار 1985 وحتى تموز 1987 ، فإن سلطان هاشم كان يقود الفيلق السادس ، الذي كان متمركزاً خارج شمال العراق ، ويتبع ذلك من وجهة نظر الدفاع أنه بفعل غيابه عن مسرح العمليات في الشمال حتى تموز 1987 ، فإن المتهم لا يمكن أن يعتبر منطقيا مسؤولا عن أفعال جنائية ارتكبت في شمال العراق في غياب المتهم .

13. في تاريخ غير محدد من شهر تموز 1987 ، تولى المتهم قيادة الفيلق الاول وقد أمر المرسوم الجمهوري رقم 632 سلطان هاشم بأن يعود لتولي قيادة الفيلق السادس في 3 أيلول 1987 ، وبالتالي ، فإن الأدلة تبين أن سلطان هاشم كان موجودا في شمال العراق سنة 1987 خلال فترة لا تزيد عن بضعة أسابيع تصل في مجموعها إلى أقل من شهرين اي في تموز وآب من سنة 1987[5] ويتبع ذلك منطقياً أنه لا يمكن إعتبار المتهم مسؤولا عن أفعال جنائية يدعى بإرتكابها في شمال العراق منذ 3 أيلول 1987 .

---

[3]) أنظر على سبيل المثال الإشارة إلى حسين رشيد كقائد للحرس الجمهوري في سجل القوات المسلحة ، البند المؤرخ في شباط 1987وثيقة المحكمة العراقية الجنائية رقم أ 5052.017.059 أ

[4] تم تعيين العميد الركن نجم علاء الدين عبدالله محمد كمعاون لرئيس أركان الجيش بالمرسوم الجمهوري الصادر في 15 تموز 1987 . ومن غير الواضح كيف ومتى بالضبط أصبح حسين رشيد يشغل هذا المنصب . أنظر كتاب ديوان الرئاسة وملحقاته إلى وزارة الدفاع والمؤرخ في 15 تموز 1987 . وثيقة المحكمة رقم أ /006 -1672.009.002

[5] ديوان الرئاسة إلى وزارة الدفاع بتاريخ 4 أيلول 1987 (مع ملحقات) وثيقة المحكمة رقم أ 004-1871.004.001

14. وفيما يتعلق بالفترة من تموز – آب 1987 ، فإن محاميي الدفاع عن المتهمين يشيرون إلى أنه لم يتم سوق ادلة في هذه القضية يمكن ان تشير إلى أن هناك قوات كانت تحت قيادة سلطان هاشم قد شاركت في أفعال جنائية .

3.2.2صابر عبد العزيز

15. كان المتهم صابر عبد العزيز مديرا لدائرة الإستخبارات العسكرية العامة من سنة 1986 حتي سنة 1991 ، وهذا موقع إداري اي أن المتهم كمدير للإستخبارات العسكرية لم يكن يقود قوات ، وبعبارات رسمية ، فإن المتهم لا يقع في سلسلة القيادة بين قادة القوات المسلحة والجيش من جهة ، وبين التشكيلات الميدانية من جهة أخرى لا في شمال العراق ولا في غيره من المناطق ، وكضابط ركن مسؤول عن جهاز الإستخبارات العسكرية ، فإن مسؤولية المتهم صابر عبد العزيز هي تزويد المعلومات إلى من لديهم سلطة القيادة ، وبالتحديد إلى رئيس هيئة أركان الجيش ، وفي هذا السياق ، فإن الدفاع يشير إلى أنه ليس غريبا أنه لا توجد أية حالة واحدة في القانون الجنائي الدولي حدث فيها أن حوكم ضابط استخبارات بسبب إعطائه معلومات إعتقد أنها صحيحة إلى اشخاص يتولون موقع سلطة القيادة .

16. ويشير الدفاع وراء ذلك إلى أن أنه لم يتم سوق أي دليل في هذه القضية - إذا تم تقييمه في سياقه الصحيح - يوضح أن المتهم بصفته مديرا لدائرة الإستخبارات العسكرية ، كان له أي دور في صياغة السياسة العسكرية في شمال العراق خلال سنة 1987 . ولذلك فإن حجة محاميي الدفاع عن المتهم صابر عبد العزيز هي أنه لا يمكن إعتباره مشتبها به في الأفعال الجنائية المنسوبة التي ارتكبت في شمال العراق خلال سنة 1987.

3.2 سياسة القوات المسلحة تجاه المجموعات الكردية المسلحة والسكان المدنيين في شمال العراق

1.3.2 تقديم

17. أن الحكومة العراقية قد اتخذت قرار بتطهير المناطق الحدودية من المتعاونين مع القوات العراقية ، ونشير على التعيين إلى إقامة المناطق المحظورة وإخلاء السكان المدنيين منها ، فإن محاميي الدفاع عن المتهمين يشيرون إلى أن اتباع اجراءات فظة ليس دائماً في نفس مصاف إقتراف أفعال تخالف القانون الدولي.

18. نذكر هيئة المحكمة أن هناك عبئاً يقع على عاتق الدفاع لبيان أن المتهمين هم بشكل أو بآخر مسؤولون جنائياً بالصفة الشخصية عن هذه الأفعال الجنائية .ولقد سبقت الإشارة إلى أن محاميي الدفاع عن حسين رشيد وصابر عبد العزيز وسلطان هاشم يرون أن هؤلاء المتهمين لم يتم ربطهم بأي من الجرائم التي يدعي المدعي العام بوقوعها خلال سنة 1987[6].

2.3.2 ضرورة التمييز بين القوات المسلحة وأنواع السياسات الأخرى:

[6] سوف يواجه الدفاع الإتهامات المتعلقة بسنة 1988 في مكان آخر من هذه اللمذكرة .

19. يشير الدفاع إلى الحاجة إلى التمييز بشكل واضح بين المهام التي كانت تقوم بها الاجهزة المختلفة للدولة في شمال العراق في سياق تنفيذ سياسة الدولة في ذلك الإقليم ، وإن حجة محاميي الدفاع هي أن المهام الموكولة إلى القوات المسلحة سنة 1987 ، وبالتحديد الدور الذي لعبه الجيش كان يختلف بشكل بيّن عن المهام التي كانت تتولاها أجهزة الدولة الأخرى غير العسكرية . وفي رأي الدفاع ، فإن الأجهزة غير العسكرية الرئيسية للدولة في شمال العراق كانت تضم ، لا على سبيل الحصر ، مكتب تنظيم الشمال ، ومكاتب المقاطعات والميدان التابعة لمديرية الأمن العامة ،وكذلك اللجان الأمنية التي كانت موجودة في كافة أنحاء محافظات الشمال حتى قبل سنة 1987 .

20. وتبين الأدلة أنه منذ شهر آذار 1987 ، أصدر المتهم علي حسن عدداً كبيراً من التوجيهات السياسية المتعلقة بمعالجة موضوع المحاربين الأعداء العائدين وكذلك موضوع الأشخاص الذين يتم العثور عليهم داخل المناطق المحظورة أمنياً. ويرى محامو الدفاع عن المتهمين أن علي حسن في سياق إصداره تلك التوجيهات :

أ) لم يغير المهمة الأساس للقوات المسلحة ، وبضمنها الجيش ، في شمال العراق ، و

ب) أنه لم يغير الأسلوب القانوني الذي كان المتهمون سلطان هاشم وصابر عبد العزيز وحسين رشيد ينفذون مسؤولياتهم من خلاله ، بصفتهم ضباطاً كباراً في الجيش مكلفون بالرد ، ضمن حدود صلاحياتهم ، على النشاط المعادي في شمال العراق .

21. وإن الحجة التي يطرحها محامو الدفاع عن المتهمين هي أن المهام الموكولة إلى الجيش في شمال العراق لم تكن تشمل تطبيق سياسة عقابية ضد السكان من الأثنية الكردية . ويرى الدفاع أن الإتهامات الموجهة بخلاف ذلك لاتتلاءم مع أي تقييم موضوعي للأدلة . وسنداً لهذا التأكيد ، فإن محامي الدفاع عن المتهمين يذكرون هيئة المحكمة بإعتبارين رئيسيين ، أولهما أن الأدلة تشير بقوة إلى أنه في سنة 1987 وما بعدها ، فإن السكان الأكراد كمجموعة أثنية تقطن في المركز المدينية الكبرى في الشمال ، لم يكونوا ، فيما عدا إستثناءات نادرة ، يشاركون في القتال بين البشمركة والسلطة المركزية ، وبالتالي فإن سكان المدن لم يتأثروا بأية طريقة أو بأخرى بهذا النزاع .

22. وفي النقطة الثانية التي يرغب الدفاع في إبدائها ، فإن الأدلة واضحة تماما : فخارج نطاق المراكز المدينية الرئيسية ، كانت الأغلبية من الأثنية الكردية في المناطق الريفية موالية رسمياً للسلطة المركزية من خلال الإنتماءات القبلية التي كانت تبين وجود آلاف من الأكراد الذكور الذين كانو يقاتلون في كتائب الدفاع الوطني ضد البشمركة المسلحة ويمكن وضع هذا التأكيد بكلمات أخرى : إن عدد الذكور الأكراد الذين كانوا يقاتلون إلى جانب القوات المسلحة العراقية سنة 1987 وسنة 1988 ، أكبر من أعداد الأكراد الذين كانوا يقاتلون ضد السلطة المركزية كأعضاء في فصائل المعارضة المسلحة .

23 . لقد كان لدور القوات المسلحة في محافظات الشمال طبيعة قانونية ومختلفة ، من حيث أن القوات المسلحة ، والجيش على وجه التحديد ، كانت منهمكة حصراً في الدفاع عن العراق في مواجهة القوى المعادية ، سواء كان أولئك الأعداء على شكل بشمركة مسلحة تعمل ضمن مجموعات صغيرة نسبياً ، أو كانوا مكونين من حرس ثوري إيراني يعمل ضمن تشكيلات على شكل فرق وفيالق .

24. تبين الادلة أن سياسات مكتب تنظيم الشمال والقوات المسلحة كانت لا تتقاطع إلا عندما كان مكتب تنظيم الشمال يشغل نفسه بأمور تتعلق بالدفاع عن الاراضي العراقية ضد القوات الإيرانية وقوات البشمركة . وحيثما كانت السلطات غير العسكرية تختار القيام بمهام ذات طبيعة عقابية وقمعية، فإن الجيش وبالتحديد – المتهمون سلطان هاشم وحسين رشيد وصابر عبد العزيز لم يكونوا متورطين في تنفيذ هذه السياسات، وبالتناوب، فحينما تشير الأدلة إلى أن واحداً أو أكثر من المتهمين كان متورطاً في تنفيذ سياسات عقابية وقمعية، فإن الدفاع يبين أن الإدعاء قد فشل في هذه الحالة في توضيح المسؤولية الجنائية لسلطان هاشم، وحسين رشيد وصابر عبد العزيز في الأفعال المحظورة .

25. أن سياسة مكتب تنظيم الشمال كان يساء تفسيرها أثناء المحاكمة من قبل الإدعاء وكذلك من قبل الزملاء المحترمين الموكلين عن المشتكين بالحق الشخصي، وعلى النقيض مما جادل به زملاؤنا في غير موضع من المحاكمة ، فإن الأدلة تبين بوضوح أنه لم تكن هناك سياسة رسمية تحكم معالجة قضايا الأسرى والعائدين وغير المحاربين حتى ما بعد تموز من سنة 1987. ويحجة الدفاع إضافة إلى ذلك أن السياسة التي ظهرت في ذلك الوقت لم تكن إجرامية لا في شكلها ولا في تنفيذها.

26. تبين الأدلة وبوضوح أنه بعد فترة من الإرتباك شملت فترة شهري حزيران – تموز 1987 ظهرت سياسة متماسكة بشكل معقول سارت عليها كل أجهزة الدولة فيما تبقى من سنة 1987. وكانت القوات المسلحة من بين تلك الأجهزة التي انسجمت مع تلك السياسة، على الرغم من أنه لا يوجد أي دليل على أن القوات المسلحة أو الأفراد الذين كانوا يعملون معها، قد لعبوا أي دور في صياغة هذه السياسة.

27. إن مؤشرات تلك السياسة التي ظهرت بعد شهر تموز 1987، سوف تتم مناقشتها لاحقاً، ولكن محاميي الدفاع عن المتهم عند هذه المرحلة يرفضون تماماً كل الإشارات التي صدرت أثناء المحاكمة عن المدعي العام وعن محاميي المشتكين بالحق الشخصي والتي تفيد بأن سياسة متماسكة قد انبثقت عن الأمر رقم 4008 المؤرخ في 20 حزيران 1987([7])، لأن هذا الزعم لا يصمد أمام الأدلة الوفيرة الأخرى، وما تبينه هذه الأدلة الإضافية هو أنه لم يحصل سنة 1987 ولا بعد ذلك إن كان الأمر 4008 يشكل مرجعية لمسؤولي الدولة والجيش عند البحث عن خطوط توجيهية لمعالجة موضوع أسرى البشمركة أو العائدين وغير المحاربين الذين كان

[7] مكتب تنظيم الشمال مؤرخة في 20 حزيران 1987 وثائق المحكمة أ / 3000.001.166

يتم العثور عليهم داخل المناطق المحظورة. وتبين الأدلة بكل وضوح أن التوجيهات التي احتواها الأمر 4008 لم تكن مطبقة لا رسمياً ولا بشكل مستمر في شمال العراق. وما يدفع به محامو الدفاع علاوة على ذلك هو أنه حيث حصل خروج في الأمر 4008 على الممارسات المقبولة، فإنه كان يتم تجاهله من قبل القوات العسكرية الت كانت منتشرة في محافظات الشمال.

3.3.2 الخطوط التوجيهية العامة للقوات المسلحة:

28. تلفت عناية المحكمة إلى حقيقة أنه في 31 آذار 1987، أبلغت مديرية الاستخبارات العسكرية المنظومة الإستخبارية للمناطق الشرقية والشمالية أن الموافقة قد صدرت بإعطاء توجيهات عامة لمحاربة المخربين في شمال العراق ([8]) وقد تم تبني هذه السياسة بشكل مستقل عن مكتب تنظيم الشمال، على الرغم من تعيين علي حسن مؤخراً بمنصب مفوض مطلق الصلاحية للشمال وبسلطة قانونية على التشكيلات العسكرية المنتشرة في ذلك الإقليم ([9]) وإن مراجعة أمر 31 آذار تكشف عن أنه لم يتم تقديمه إلى مكتب تنظيم الشمال.

29. إن الوثيقة المذكورة المؤرخة في 31 آذار 1987 قد تم تضمينها في ملف الإحالة، ويمكن تقرير أن المدعي العام لم يشر إليها أثناء المحاكمة، ويشير محامو الدفاع إلى أن المعلومات التي تحتوي عليها هذه الوثيقة هي أدلة براءة، وبالتحديد، فإن ما يراه الدفاع في تقديمه هو أن هذه الوثيقة تبين بوضوح أن هدف القوات المسلحة في شمال العراق سنة 1987، كان يتثمل في أن يتم وبشكل قانوني درء التهديد الذي يشكله مقاتلو البشمركة للدولة. والوثيقة موضع السؤال لا تشير أية إشارة إلى حملة سوف تشن ضد السكان المدنيين.

4.3.2 سياسة القوات المسلحة فيما يتعلق بالأهداف غير العسكرية:

30. يشار هنا إلى ذلك الجزء من مذكرة الدفاع القانوني التي تناقش القانون الواجب التطبيق حينما يتم تدمير أهداف غير عسكرية من قبل قوات عسكرية. وتذكر هيئة المحكمة أن مثل هذا التدمير يكون مسموحاً به عندما تعطى الأهداف غير العسكرية طابعاً عسكرياً نتيجة وجود أهداف عسكرية مشروعة في تلك الأماكن. وعلاوة على ذلك تذكر هيئة المحكمة أن السماح بالتدمير في مثل هذه الحالات ينبع من التصريح به بموجب قانون النزاع المسلح والذي يبرر هذا التدمير بالضرورة العسكرية. إن هذه الحجج تتم مناقشتها في مذكرة الدفاع القانوني حيث تتم الإشارة بشكل مناسب إلى أدوات القانون الدولي ذات الصلة وإلى قواعد الإختصاص القضائي وقواعد الممارسة الوطنية.

31. إن حجة الدفاع هو أن الأفعال أوالإمتناع عن أفعال لكل من حسين رشيد وصابر عبد العزيز وسلطان هاشم في سنة 1987، إما أنها كانت وقائع غير جوهرية فيما

---

[8] من مديرية الاستخبارات العسكرية إلى الأنظمة الاستخبارية في الشمال والشرق، مؤرخة في 31 آذار 1987. وثيقة المحكمة رقم أ / 0929.051.002

[9] مرسوم رقم 160 الصادر عن مجلس قيادة الثورة، مؤرخ في 29 آذار 1987. وثيقة المحكمة رقم أ / 0934.042.006

يتعلق بسياسات التدمير، أو أنها بالتناوب، كانت منسجمة مع القوانين الواجبة التطبيق. وتأييداً لهذا التأكيد، فإن محاميي الدفاع يستشهدون بتقرير استخباري تم وضعه في حزيران 1987، ويشير التقرير المذكور إلى أن المدفعية كانت تستخدم من قبل الفرقة 21 من أجل تدمير قرى بعيدة بسبب صعوبات الوصول إلى تلك القرى، والذي يشير أيضاً إلى حقيقة أن " المخربين يتواجدون في هذه القرى باستمرار " ([10]) إن هذه الوثيقة موضع البحث هي واحدة من عدد قليل من الوثائق التي يعود تاريخها إلى سنة 1987، والتي استطاع الدفاع العثور عليها والتي أفادت فيها وحدات الجيش أنها باشرت بتدمير ممتلكات مدنية. وإستناداً إلى تقرير سنة 1987، فإن القرى التي كان يتم قصفها كانت تقع في منطقة تم نقل السكان المدنيين منها جراء التواجد الكثيف للبشمركة فيها .

32. إن حجة محاميي الدفاع هو أن هذه الوثيقة تمثل سياسة القوات المسلحة تجاه الأهداف المدنية، إلى حد أنها تبين بوضوح أن الجيش لم يباشر بتدمير القرى إلا (1) بعد رحيل السكان المدنيين من هذه القرى (2) وحيثما كان هناك خطر من استخدام القرى التي تم إخلاؤها لغايات عسكرية من قبل قوات معادية.

50302 سياسة القوات المسلحة فيما يتعلق بترحيل السكان المدنيين.

33. إن القانون الذي يحكم ترحيل غير المحاربين من منطقة عمليات ما هو قانون معقد، ويشار هنا إلى ذلك الجزء من مذكرة الدفاع القانوني التي تناقش القانون الواجب التطبيق.

34. ويلفت الدفاع نظر هيئة المحكمة إلى توجيه مؤرخ في 11 آذار 1987 والذي يشير إلى أن أوامر قد صدرت بنقل كل القرى الواقعة في قضاء قادر كرم[11]. وإن وثيقة 11 آذار 1987 لا تحدد السلطة التي أصدرت الأمر الذي تمت الإشارة إليه من قبل مدير الاستخبارات العسكرية. ويضيف الدفاع أن دور مديرية الاستخبارات العسكرية ومكاتبها الميدانية – إن وجد هذا الدور – في نقل السكان المدنيين لا يمكن تقريره من خلال هذه الوثيقة ولا من أي دليل آخر معروف يعود إلى سنة 1987. كما يشير محامو الدفاع عن المتهمين، إلى أنه إلى الحد الذي يمكن للدفاع أن يقرره، فإن السكان المدنيين في مقاطعة كادر كرم لم يتم ترحيلهم حتى سنة 1988.

35. وتشير وثيقة ثانية أنتجتها مديرية الاستخبارات العسكرية ومؤرخة في 31 آذار 1987 إلى خطة لنقل كل السكان والأبنية لم يحتاجها الفيلق الأول في أقضية سانكا وقارة داغ وأغجلار[12]. وكانت هناك تجمعات قوية من قوات البشمركة في هذه

---

[10] من نظام استخبارات المنطقة الشرقية إلى مديرية استخبارات السليمانية، مؤرخ في 2 حزيران 1987. وثيقة المحكمة رقم أ 0929.070.093

[11] من مديرية الاستخبارات العسكرية إلى استخبارات المنطقة الشرقية، مؤرخ في 11 آذار 1987 وثيقة المحكمة رقم أ 0929.070.076

[12] من مديرية الاستخبارات العسكرية إلى استخبارات المنطقة الشرقية بتاريخ 31 آذار 1987. وثيقة المحكمة رقم أ 0929.070.75

المنطقة، وعلى سبيل المثال، فإن القوات الحكومية في قارة داغ قد تم التغلب عليها من قبل القوات غير النظامية في 19 – 20 نيسان 1987[13].

36. وإلى الحد الذي يمكن للدفاع أن يقرره، فإن الوثيقة المؤرخة في 31 آذار 1987 لم يقدمها المدعي العام مع الأدلة، على الرغم من أنها موجودة في ملف الإحالة ويشير الدفاع إلى أن هذه الوثيقة تساعد المتهمين في حجة قضيتهم، وبالتحديد من حيث أن التقرير يشير إلى أن السكان المدنيين كانوا سوف ينقلون من منطقة العمليات وأن " وزارة الحكم المحلي ستوفر أماكن سكنية لمن يعاد توطينهم مع تعويضهم ". ويظهر في السياق، أن السكان المدنيين لم يتم إخلاؤهم من المقاطعات موضع البحث حتى سنة 1988 وعلى أي حال، فإن الوثيقة موضع البحث تشير بوضوح إلى أنه حيثما كان يتم إخلاء غير محاربين من مناطق حساسة سنة 1987، فإن سياسة الدولة كانت تتمثل في (1) إعادة إسكان هؤلاء الذين كانت تتم إعادة نقلهم، وكذلك (2) تعويض من يعاد توطينهم.

4.2 . سياسة مكتب تنظيم الشمال فيما يتعلق بالمناطق المحظورة والعائدين إلى الصفوف الوطنية :

37. حتى هذا الحد من مذكرة الدفاع، فإننا نكون قد استعرضنا سياسة القوات المسلحة خلال سنة 1987 فيما يتعلق بنقل غير المحاربين من مناطق حددت كمناطق محظورة لأسباب عملياتية أمنية، كما نكون قد فحصنا سياسة القوات المسلحة فيما يتعلق بالتعامل مع الأهداف المدنية التي بقيت في المناطق المحظورة، وإستناداً إلى الأدلة المتوفرة، فإن هذه السياسات كان يتم تطويرها من دون إشارة معروفة إلى رغبات الأجهزة غير العسكرية للدولة من مثل مكتب تنظيم الشمال.

38. ويتحول الدفاع الآن إلى السياسة التي انتهجها مكتب تنظيم الشمال فيما يتعلق بالقضايا السابقة، وكذلك إلى ما كان ينبغي عمله بشأن قوات البشمركة وعائلاتهم التي كانت ترغب في العودة إلى ما كان يسمى بالصف الوطني.

39. إن منهج مكتب تنظيم الشمال، ولجنة شؤون الشمال فيما يتعلق بموضوع البشمركة العائدين كان منهجاً تصالحياً طيلة عدد من السنوات، فالأوامر الصادرة في تموز 1985 تعطي توجيهات بأن المقاتلين الذين يعودون إلى الصفوف الوطنية سوف (1) يتم العفو عنهم، و (2) يتم توظيفهم في مكاتب الحكومة (متى كان ذلك ممكناً، و (3) يتم توفير السكن لهم. ومن المفهوم، في ضوء التهديد الذي كان يشكله وجود مجموعات مسلحة في مناطق لا تخضع لسيطرة الدولة، أن يظل المقاتلون الأكراد الذين يختارون الإستمرار في الخدمة مع البشمركة، هدفاً للهجوم عليهم[14] واستمر الموقف التصالحي المتخذ تجاه البشمركة العائدين وعائلاتهم خلال

[13] مديرية الاستخبارات العسكرية، تقرير خاص عن المنطقة الشمالية لشهر نيسان 1987 مؤرخ في 22 أيار 1987. وثيقة المحكمة رقم أ 24.-0929.013.020

[14] من لجنة شؤون الشمال إلى مكتب تنظيم الشمال بتاريخ 1 كانون ثان 1986. وثيقة المحكمة رقم أ 006-0983.029.002

سنة 1986، إلى حد أن مقاتلي البشمركة السابقين الذين كان يتم العفو عنهم عندما يعودون إلى الحظيرة الوطنية يخدمون في كتائب الدفاع الوطني[15].

40. إن حجة محاميي الدفاع هو أن التوجيهات الصادرة من مكتب تنظيم الشمال في سنة 1987، لا تشكل إنحرافاً يذكر عن هذه السياسة.

1.4.2. الأمر رقم 4008 المؤرخ في 20 حزيران 1987

41. نلفت عناية المحكمة إلى الأمر رقم 4008، هذا الأمر الذي صدر عن مكتب تنظيم الشمال باسم المتهم علي حسن بتاريخ 20حزيران 1987، وقد أشار الدفاع في موضع آخر إلى أن الإدعاء العام قد غإلى في أهمية هذا الأمر إلى حد أن الإدعاء العام قد حاجج بأن الأمر 4008 قد شكل الأساس لكل السياسات ذات العلاقة التي انتهجتها كافة أجهزة الدولة في شمال العراق خلال الفترة من عامي 1987 – 1988، ولكن هذا الإصرار ليس صحيحاً من حيث الوقائع. وكما تتم مناقشته في موضع آخر من هذه المذكرة، فإن عدداً من الأوامر قد صدرت لاحقاً من قبل القوات المسلحة وكذلك من قبل مكتب تنظيم الشمال وكانت اكثر تصالحية من الأمر الصادر باسم علي حسن في 20 حزيران 1987.

42. وقبل التحول إلى أدلة القرائن المهمة التي تبين محدودية أهمية الأمر رقم 4008، فإن الدفاع سوف يفحص الأمر 4008 بالتفصيل ، وعلى وجه التحديد فإن الدفاع سوف يستذكر أن :

أ) الفقرة رقم واحد من الأمر تشكل عزيمة سياسية مهما كانت منفرة، إلاّ أنها لا يمكن أن تقرن بالدعوة إلى عمل.

ب) الفقرة الثانية من الأمر تزيح أية قيود عن قصف المناطق التي تم نقل السكان منها بشكل قانوني (بحسب حجة الدفاع) ولأسباب الضرورة العسكرية.

ج) الفقرة الثالثة من الأمر تنسجم مع الفقرة الثانية.

د) إن منطوق الفقرة الرابعة كان يمكن أن يشكل أمراً جنائياً لو أنه نص بوضوح في هذه الفقرة الرابعة على استهداف غير المحاربين الموجودين داخل مناطق العمليات.

هـ) إن منطوق الفقرة الخامسة من هذا الأمر هو جنائي بلا نزاع، مع أنه تنبغي الإشارة إلى أن هذا الجزء من الأمر 4008 كان سيتم تنفيذه من قبل الأمن، وليس من قبل القوات المسلحة.

و) الفقرة السادسة ليست جنائية، لأنها تتعلق فقط بالمدة المسموح بها لعمليات الاستجواب التي تتم على أيدي أفراد غير متخصصين ولا تتعلق بمصير أولئك الذين يتم استجوابهم.

ز) الفقرة السابقة تتعلق بتسليح الوحدات الكردية المساعدة التي كانت تقاتل إلى جانب قوات الحكومة.

---

[15] من لجنة شؤون الشمال إلى رئيس أركان الجيش بتاريخ 26 تشرين ثان 1986. وثيقة المحكمة رقم أ 012.-0934.043.088

43. إن أياً من مواد الأمر 4008 لا توجه أفراد القوات المسلحة إلى ارتكاب أفعال جنائية. وفي نظر محاميي الدفاع عن المتهمين، فإن الجزء الإجرامي الوحيد بلا نزاع في الأمر 4008 يوجد في داخل الفقرة الخامسة، ولكن هذه الفقرة الخامسة (غير القانونية) توجه قوات الأمن، وليس الأفراد العسكريين، لإرتكاب أفعال جنائية. ولذلك، فليس من المستغرب أن لا يتم إيراد أي دليل أثناء المحاكمة يورط المتهمين سلطان هاشم وحسين رشيد وصابر عبد العزيز في تنفيذ الجزء الجنائي من الأمر 4008.

2.4.2 . وثيقة مؤرخة في 3 حزيران 1987:

44. إن حجة محاميي الدفاع هي أن الأمر رقم 4008 لا يمكن فهمه من دون فحص أوامر توجيه إضافية أخرى صدرت في نفس الوقت تقريباً عن مكتب تنظيم الشمال[16]. وتلفت عناية المحكمة لهذه الغاية إلى أمر صادر عن مكتب تنظيم الشمال صادر بتاريخ 3 حزيران 1987. وقد تم تضمين هذا الأمر التوجيهي في ملف الإحالة، ولكن لم يشر إليه المدعي العام أثناء عرضه قضيته. والوثيقة موضع السؤال تنص بين أمور أخرى على أن أولئك " الذين يريدون العودة إلى الصفوف الوطنية يجب أن يسمح لهم بعمل ذلك " ولا يوجد في هذه الوثيقة ما يشير إلى اعتقال العائدين وإعدامهم، بل إن التوجيه كان يقضي بأن يتم إعلام محتويات هذا الأمر إلى الأشخاص الذين كانوا لا يزالون داخل المناطق المحظورة وفي نفس الوقت، فقد خصصت فقرة أخرى لمن يغادرون المناطق المحظورة بأن يتم إسكانهم في مجمعات سكنية. وعلى حين أن الأفراد العسكريين قد وجهوا من خلال أمر 3 حزيران لقتل أي إنسان أو حيوان يوجد في المنطقة المحظورة بعد الموعد النهائي الأخير لإخلائها، إلاّ أن الدفاع يذكر هيئة المحكمة بأنه لم يتم إيراد أي دليل أثناء المحاكمة على أن قوات عسكرية، تابعة أو مرتبطة بالمتهمين قد شاركت في أعمال قتل كهذه.

3.4.2. وثيقة مؤرخة في 29 حزيران 1987:

45. يلفت الدفاع عناية هيئة المحكمة إلى وثيقة ثانية مؤرخة في 29 حزيران 1987. وفي هذه المذكرة، يفصل مكتب تنظيم الشمال المعنى الدقيق للفقرة السادسة من الأمر رقم 4008.([17]) وبالتحديد، يتم إبلاغ الفيلق الأول والفيلق الثاني والفيلق الخامس بوجوب إجراء التحقيقات بشكل مستعجل.

46. ويشير الدفاع إلى أن السبب الموجب لإجراء التحقيقات بسرعة قد تم تفسيره بوضوح في هذه الوثيقة، وإستناداً إلى هذا التوجيه، فإن الهدف من الاستعجال في الحقيقة ليس من أجل تعزيز التصفية (الإعدام) المستعجل لأولئك الذين يتم استجوابهم، بل إن السرعة كانت مطلوبة من أجل ضمان أن المعلومات التي تؤخذ من هؤلاء الذين يتم استجوابهم يتم تحويلها بسرعة إلى الاستخبارات حيث تستخدم

[16] من مكتب تنظيم الشمال إلى عدة جهات بتاريخ 3 حزيران 1987. وثيقة المحكمة رقم أ 0929.004.005

[17] من مكتب تنظيم الشمال إلى الفيلق الاول والفيلق الثاني والفيلق الخامس بتاريخ 29 حزيران 1987 . وثيقة المحكمة رقم أ 008 0934 .003

كأساس للتحركات المقبلة قبل أن يتطور الوضع التكتيكي إلى حد تصبح معه تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء التحقيق غير ملائمة.

47. وإضافة إلى ذلك، فإن الوثيقة المؤرخة في 29 حزيران 1987 توضح أن أولئك الذين يتم التحقيق معهم " يتم العفو عنهم عن كل ما قد يترتب عليهم " نتيجة إنضمامهم إلى المخربين في المقام الأول أما أولئك العائدون من أفراد البشمركة الذين يكونون مطلوبين في قضايا أخرى تركت غير محددة في مذكرة 29 حزيران، فكانوا سيحولون إلى أمكنة أخرى ولكن فقط بعد موافقة مكتب تنظيم الشمال، وإن حجة محاميي الدفاع هو أن هذا يشير إلى أن مثل هذه القضايا كانت نادرة جداً.

4.4.2 . وثيقة مؤرخة في 22 تموز 1987

48. في نظر الدفاع، فإن مذكرة 22 تموز 1987 المرسلة من قبل المتهم طاهر توفيق إلى قائد الفيلق الأول يجب أن تفحص ضمن سياق الأوامر الصادرة في شهر حزيران 1987. لقد تحدث المدعي العام عن هذه الوثيقة بشيء من الإسهاب أثناء المحاكمة.[18]

49. إن مذكرة الدفاع هذه غير معنية بالمتهم طاهر توفيق، وعلى الرغم من ذلك، فإن المحامين المشاركين في إعداد هذه المذكرة يشيرون إلى موافقتهم على الدعوة المبدئية التي أطلقها المدعي العام حول عدم كفاية الأدلة اللازمة لإدانة هذا المتهم، ونود هنا الإشارة بنفس الملاحظة فيما يتعلق بالمتهمين الآخرين في هذه القضية والذين هم ضباط سابقون في الجيش العراقي.

50. على الرغم من تقديرنا بالمدعي العام، إلاّ أن الدفاع يشير أيضاً أن المدعي العام لم يوصف المذكرة المؤرخة في 22 تموز 1987 بشكل صحيح.

وعلى وجه التحديد، فإن الدفاع قد فهم أن المدعي العام قد أشار أثناء المحاكمة إلى أن مذكرة 22 تموز هي مؤشر على سياسة من القمع، أكثر إتساعاً، قال المدعي العام أن متهمين آخرين في هذه القضية قد شاركوا فيها. وإن حجة محاميي الدفاع العام هي أن مذكرة 22 تموز عندما توضع ضمن سياقها الملائم، فإنها تشير إلى سياسة تصالحية تجاه أسرى البشمركة.

51. لقد سبقت الإشارة في هذه المذكرة إلى أن سياسة مكتب تنظيم الشمال كانت تتمثل في جمع معلومات مفيدة من المخربين الأسرى وبعد أن يتم جمع تلك المعلومات، فإن أولئك الأسرى كان يعفى عنهم، أو هكذا أشار مكتب تنظيم الشمال في الأمر التوجيهي المؤرخ في 3 حزيران 1987 والذي وزع على نطاق واسع. وتبين الأدلة أنه في أوائل شهر تموز 1987، فشل الفيلق الأول في أحد المرات في الإنسجام مع هذه السياسة. إن مذكرة 22 تموز 1987 يجب أن يتم النظر إليها كمحاولة تهدف إلى أن ينسجم الفيلق الأول في المستقبل مع السياسية التي كانت تقضي بأن يتم العفو عن اسرى البشمركة عن الجرائم المنسوبة إليهم.

[18] من مكتب تنظيم الشمال إلى الفيلق الاول والفيلق الثاني بتاريخ 22تموز. وثيقة المحكمة رقم IST.A8072.007.001 1987

52. ومن باب المزيد من التوضيح، فإن الدفاع يلفت عناية هيئة المحاكمة إلى رسالة من الفيلق الأول إلى مكتب تنظيم الشمال مؤرخة في 8 تموز 1987[19] . وقد افادت مذكرة الفيلق الأول عن أسر سبعة من مقاتلي البشمركة، وإستناداً إلى الوثيقة موضع البحث، فقد اعترف الأسرى عن الجرائم المنسوبة إليهم وتم إعدامهم يوم 5 تموز 1987.

53. ولكن هذا الأمر لا يعني المتهمين في هذه القضية، لأن المتهمين في هذه القضية لم تكن لهم علاقة بعمليات الإعدام هذه وبشكل أكثر تحديداً، فإن محاميي الدفاع عن المتهمين يشيرون إلى أن الدليل يوضح أن سياسة السلطات العليا لم تكن تسمح بإجراء عمليات إعدام جزافية، وأكثر من ذلك، فإن المتهم سلطان هاشم لم يكن هو قائد الفيلق الأول في يوم 5 تموز 1987.

54. تم حذف هذة الفقرة

5.2 معالجة أمر الأشخاص الذين ظلوا في المناطق المحظورة:

55. من وجهة نظر الدفاع، فإن الأدلة الوثائقية لا تدع أي شك في أن أفراد البشمركة الذين كانوا يعودون إلى الصف الوطني كان سيعفى عنهم. ولكن يظل السؤال حول ما إذا كان مدنيون تم العثور عليهم داخل المناطق المحظورة بعد عمليات الإخلاء الرسمي قد تم قتلهم وفق ما جاء في أوامر 3 حزيران و 20 تموز من سنة 1987.

56. إن الأدلة تشير إلى أنه فيما يتعلق بمشاركة وحدات من الجيش في العمليات، فإن المدنيين الذين كان يتم العثور عليهم داخل المناطق المحظورة كان يتم جمعهم من أجل نقلهم بانتظام من مناطق العمليات، ولا يوجد أي دليل بأن المدنيين كان يتم قتلهم من قبل القوات العسكرية، وعلى سبيل المثال، فقد جرت عملية يوم 4 أيلول 1987 من قبل قوات شبه عسكرية تابعة لمديرية أمن السليمانية بدعم من الفيلق الأول، نجم عنها اعتقال عدد من الأفراد داخل القرى المحظورة[20] ولا يوجد أي ذكر لإعدام أولئك الأشخاص الذين تم اعتقالهم وقد نفذت نفس القوات عملية مماثلة في منطقة حوض غوارتا بعد عدة أيام من ذلك، حيث تم اعتقال الأفراد الذين كانوا موجودين داخل المنطقة[21] المحظورة، ومرة أخرى، فإنه لا يوجد ما يشير إلى أنهم قد قتلوا. ويضيف الدفاع إلى أن شهادات المشتكين بالحق الشخصي التي سمعت أثناء المحاكمة والمتعلقة بالعمليات العسكرية خلال سنة 1987، لم تتضمن إتهامات بأنه كان يتم إعدام المدنيين الذين كان يعثر عليهم داخل المناطق المحظورة.

[19] من مكتب تنظيم الشمال بتاريخ 8 تموز 1987. وثيقة المحكمة رقم أ 003.-8072.002

[20] مديرية أمن السليمانية (غير مؤرخة وزعت بتاريخ 4 أيلول 1987. وثيقة المحكمة رقم أ 0929.040.003

[21] مديرية أمن السليمانية بتاريخ 8 أيلول 1987. وثيقة المحكمة رقم أ 8281.017.010

57. وتبين الأدلة أن سياسة التساهل تجاه المخربين وعوائلهم الذين كانوا مستعدين لإعادة الإنضمام إلى الصف الوطني قد استمرت طيلة الربع الأخير من سنة 1987، وخلال سنة 1988.

58. وبتاريخ 3 تشرين ثان 1987، فإن الحاكم المفوض آنذاك لمحافظات الشمال، المتهم علي حسن المجيد، فصل سياسة مكتب تنظيم الشمال تجاه العائدين في خطاب ألقاه أمام البعثيين في السليمانية في ذلك اليوم حيث جاء النص في خطاب علي حسن على أن " أن يعود إلى الصف الوطني أولئك المخربون الذين أعلنوا عن ولائهم للبلاد وللقائد وللثورة شريطة أن يجلبوا اسلحتهم معهم" وكان المخربون العائدون يلحقون بالوحدات العسكرية حيث تبلغ الأجهزة الأمنية والاستخبارية للدولة مكتب تنظيم الشمال عن كل حالة بشكل فردي[22] وبتاريخ 7 كانون أول 1987، تمت ترجمة هذا الخطاب من قبل مديرية الاستخبارات العسكرية على شكل أمر ملزم لمكاتبها في شمال العراق[23] وإن الأدلة التي سيتم فحصها في هذه المذكرة لاحقاً لا تترك أي شك بأن العائدين كان يتم العفو عنهم، أي أن هذه السياسة كان يتم إتباعها في كل أنحاء محافظات الشمال.

6.2 معالجة موضوع المخربين الأسرى:

59. لقد أشار الدفاع في موضع سابق من هذه المذكرة إلى السياسة التي كانت تنظم معالجة موضوع المخربين الأسرى، وعلى وجه التحديد، فإننا نود أن نلفت عناية المحكمة إلى أنه عندما تم يوم 5 تموز 1987، إعدام عناصر البشمركة الذين أسرهم الفيلق الأول، فإن الفيلق الأول قد تم توبيخه عن هذا العمل من قبل سكرتير لجنة شؤون الشمال.

60. إن الأمر التوجيهي الوحيد المعروف الذي يعود تاريخه إلى ما قبل فترة حملة الأنفال، والذي يتعلق بمعالجة موضوع المخربين الأسرى قد صدر عن مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 4 تشرين أول 1987[24] ، ويمكن العثور على هذه الوثيقة في ملف الإحالة، وإلى الحد الذي يستطيع مكتب الدفاع تقريره، فإن الوثيقة موضع السؤال لم تحجة كدليل من قبل المدعي العام، وما هو واضح للدفاع هو أن هذه الوثيقة تدعم حجج المتهمين.

61. إن حجة الدفاع هو أن الوثيقة المؤرخة في 4 تشرين أول 1987، تشكل دليلاً لا يقبل الدحض على أنه كانت هناك سياسة موجودة داخل القوات المسلحة من أجل معالجة موضوع أفراد العدو ، وأن تلك السياسة كانت منسجمة مع القوانين العراقية

---

[22] استخبارات المنطقة الشرقية، من مركز مخابرات السليمانية إلى استخبارات الشرقية بتاريخ 18 تشرين الثانى 1987، وثيقة المحكمة رقم 0932.006.232-233

[23] مديرية الاستخبارات إلى استخبارات المنطقة الشرقية والشمالية، بتاريخ 7 كانون أول 1987 وثيقة المحكمة رقم أ 0932.006.220-222

[24] مديرية الإستخبارات العسكرية إلى استخبارات المنطقة الشرقية ومنطقة الشمال بترايخ 4 تشرين أول 1987. وثيقة المحكمة رقم أ 0929.051.003

ومع القانون الدولي أيضاً. وعلى التحديد، نلفت عناية المحكمة إلى بندين واضحين وردا في الأمر التوجيهي المؤرخ في 4 تشرين أول 1987

أ) المخربون الأسرى يتم التحقيق معهم وتسجيل إفادتهم بشكل ملائم

ب) حيث يكون هناك شك بأن أسيراً ما هو في الواقع مخرب، فإن ذلك الأسير يسلم إلى الشعبة الثالثة (التي كان يرأسها وليد نايف) من مديرية الاستخبارات العسكرية والتي تباشر بدورها بإجراء تحقيق من قبل نظام قضائي مدني.

62. إن الأمر التوجيهي في 4 تشرين أول 1987، ينص أيضاً على إبلاغ مكتب تنظيم الشمال عندما يتم أسر مخربين من قبل الوحدات والتشكيلات العسكرية وينص الأمر على أن معالجة أمر هؤلاء الأسرى تتم بالتعاون مع مكتب تنظيم الشمال . ومن وجهة نظر الدفاع، فإن الإستدلال المعقول الذي ينبغي الوصول إليه من ذلك هو أن مكتب تنظيم الشمال قد ركز بشكل كبير جداً على تأمين الحصول على المعلومات من الأفراد الذين كانوا يخدمون سابقاً في صفوف البشمركة. كما ويدفع محامو الدفاع عن المتهمين أيضاً بأنه لا يوجد أي نص صريح على إعدام المخربين الذين يتم أسرهم بشكل جزافي مستعجل، وفي ضوء ذلك وسواه من الأدلة، فإنه لمما يشكل مساساً بحقوق المتهمين، أن تخلص هيئة المحكمة إلى ذلك الإستنتاج. ويرى الدفاع أن السياسة التصالحية تجاه أسرى البشمركة قد تجلت بحقيقة وجود مثال واحد موثق فقط يعود إلى سنة 1987 عن وحدة عسكرية أعدمت جزافياً أسرى من مقاتلي البشمركة. وقد تمت مناقشة تلك الإعدامات التي نفذها الفيلق الأول كما سابقاً. كما أن هذه المذكرة قد فحصت رد الفعل الإنتقادي حيال عمليات الإعدام تلك والتي صدرت يوم 22 تموز 1987 من قبل المتهم طاهر توفيق باسم علي حسن.

63. إذا كان هدف هيئة المحكمة هو الوصول إلى فهم كامل لسياسة النظام تجاه الأسرى من البشمركة، فإن رأي محاميي الدفاع عن المتهمين هو أنه لا بد من الإشارة إلى أمر توجيهي صادر في آذار سنة 1988 عن الرئيس في ذلك الوقت، ففي ذلك الشهر أمر صدام حسين بأن " تتم معاملة المخربين الأسرى بشكل جيد " وعندما وجد هذا الأمر طريقه إلى مديرية الإستخبارات العسكرية، فإنه تم تمريره إلى المراتب الأدنى في سلسلة القيادة كأمر فوري. ([25])

7.2 استخدام الأسلحة الكيميائية:

1.7.2 تقديم :

64. تم حذف هذة الفقرة

65. تم حذف هذة الفقرة

[25] استخبارات المنطقة الشرقية إلى كافة الكاتب الفرعية بتاريخ 23 آذار 1988. وثيقة المحكمة رقم أ / 0932.011.018

2.7.2 دور محدود لمديرية الاستخبارات العسكرية العامة:

66. يشير الدفاع إلى أن هناك دليلاً مؤرخاً في 27 كانون ثان 1983، يشير إلى أنه قبل وقت طويل من وصول صابر عبد العزيز الدوري، كانت قد أوكلت إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة مسؤولية دراسة آثار الضربات التي تتم باستخدام أسلحة كيميائية[26]، ونود أن نضيف أيضاً أن دراسة آثار الضربات الكيميائية أمر يختلف جداً عن المسؤولية عن شن ضربات كيميائية.

67. ويلاحظ إضافة إلى ذلك ان عناصر مديرية الاستخبارات العسكرية، كانوا قبل وأثناء وبعد تولي صابر عبد العزيز مسؤولين عن تحديد المواقع المعادية. وفي ضوء هذه الحقيقة، فإن محاميي الدفاع عن صابر عبد العزيز يطرحون ثلاثة ملاحظات تمهيدية:

1) إن مشاركة مديرية الاستخبارات العسكرية في نشر أسلحة كيميائية كانت غير مباشرة، أي أن دور مديرية الاستخبارات العسكرية كان مقصوراً على تحديد الأهداف، وهي مهمة كان ضباط الاستخبارات العسكرية يقومون بها طيلة تاريخها كأمر معتاد.

2) وإضافة إلى تحديد الأهداف، فإن مديرية الاستخبارات العسكرية كانت واحدة من بين مصادر عديدة في أركان الجيش تقوم وبناء على الطلب منها بالتعليق على أسئلة من نوع شكل الهجوم الذي يمكن أن يكون الأكثر فاعلية من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة تكتيكياً وعملياتياً.

3) في المواضع التي كانت فيها مديرية الاستخبارات العسكرية منخرطة في جمع المعلومات وتحليل السلسلة المؤدية إلى نشر الأسلحة الكيميائية، فإن هذه المشاركة لم تكن مخالفة لأحكام قانون النزاع المسلح وفق ما كان عليه هذا القانون بين عامي 1987 – 1988.

3.7.2 سلطة إصدار الأمر بتوجيه ضربات بأسلحة كيميائية:

68. هناك كم كبير من الأدلة الوثائقية التي تشير بوضوح بحسب ما يرى الدفاع إلى الإستنتاج بأن سلطة إصدار الأمر بتوجيه ضربات بأسلحة كيميائية كانت مقصورة على مسؤولين اثنين: 1) الرئيس بحكم صفته كقائد أعلى للقوات المسلحة . 2) وزير الدفاع بصفته نائب القائد الأعلى القوات المسلحة. ولم يتم إيراد أي دليل أثناء المحاكمة مما قد يشير إلى أنه حصلت اية استثناءات لهذه القاعدة. كما لم يتم سوق أي دليل أثناء المحاكمة مما قد يشير إلى أن المتهم صابر عبد العزيز بصفته مديراً لمديرية الإستخبارات العسكرية العامة كانت لديه سلطة إصدار الأمر بتوجيه ضربات بأسحلة كيميائية.

69. وفي شهر تشرين ثان 1983، صدر أمر ينص على " أن الرئيس ورئيس هيئة الأركان للقوات المسحلة قد أمر بتجنب استخدام العوامل الكيميائية في الوقت

[26] من مديرية الاستخبارات العسكرية إلى القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ 27 تشرين أول 1983. وثيقة المحكمة رقم أ / 3001.001.076-.078

الراهن[27]. وفي نفس ذلك الشهر صدر أمر ذي صلة باسم الرئيس آنذاك ودعا إلى استخدام الإنتاج الموجود من العوامل الكيميائية ضد العدو[28] والأمران يتعلقان باستخدام الأسلحة الكيميائية في الصراع الدائر ضد إيران. وأن أول إشارة إلى استخدام الأسلحة الكيميائية في شمال العراق تعود إلى تاريخ 27 شباط 1986، حيث تشير إلى قرار وزير الدفاع يرخص فيه باستخدام " العتاد الخاص والفعال في الوديان "[29] ، وفي الواقع فقد تم إبطال هذا الأمر بعد يومين فقط من صدوره وذلك لأسباب غير معروفة إثر اجتماع بين معاون القائد الأعلى ، ورئيس هيئة أركان الجيش[30].

70. وعلى حين أن الغرض من هذه المذكرة ليس عرض دفاع عن المتهم علي حسن، إلا أننا نود أن نشير إلى أن استخدام لقب "علي الكيماوي" ليس مناسباً، إذ لا يتوفر أي دليل في هذه القضية يشير إلى أن المتهم علي حسن كان له أي دور في عام 1987 أو عام 1988 في عملية صنع القرار التي أدت إلى نشر أسلحة كيميائية سواء في حلبجة أو في أي مكان آخر من محافظات الشمال ومهما كانت إخفاقات المتهم علي حسن في عامي 1987 و 1988 فإنه ليس من بينها استخدامه أسلحة كيميائية ضد أهداف غير قانونية. إن الأدلة المتوفرة في هذه القضية تبين بوضوح أن تخطيط وتنفيذ الضربات بأسلحة كيميائية كان شأناً عسكرياً خالصاً لم يلعب فيه علي حسن أي دور.

4.7.2 .أول استخدام للأسلحة الكيميائية في شمال العراق

71. إن الأدلة المتوفرة لمحاميي الدفاع عن المتهمين تبين أن الضربات الأول باستخدام سلاح كيميائي في شمال العراق قد وقعت في أو بحدود 9 ايار 1987 وإذا كانت هناك ضربات بأسحلة كيميائية في شمال العراق قد وقعت قبل شهر أيار 1987 فإنه لا توجد أدلة وثائقية متوفرة لهيئة المحكمة توضح مثل هذا الأمر.

72. استناداً إلى سجل الوثائق فإن عملية التخطيط لتوجيه ضربات كيميائية في شمال العراق قد ظهرت في شهر آذار 1987وما يطرحه محامو الدفاع هو أن الأدلة التي تم سوقها أثناء المحاكمة والمتعلقة بتخطيط وأحيانا بتنفيذ ضربات كيميائية في شمال العراق قد صدر الأمر بها ونفذت من قبل أشخاص آخرين غير هؤلاء الأشخاص المتهمين في هذه القضية.

50702 عملية التخطيط (آذار – نيسان 1987)

73. بتاريخ 10 آذار 1987 أبلغت مديرية الاستخبارات العسكرية رئيس هيئة أركان الجيش بمواقع ونشاطات مقاتلين من القومية الكردية تحت قيادة قبيلة البرازاني وفي

---

[27] الأمين العام، القيادة العامة للقوات المسلحة إلى مختلف القيادات في شهر تشرين ثان 1983. وثيقة المحكمة رقم أ / 3001.001.075

[28] الأمين العام من القيادة العامة للقوات المسلحة إلى مديرية الصنف الكيميائي مؤرخة في تشرين ثان 1983، وثيقة المحكمة رقم أ / 3001.001.074

[29] من وزارة الدفاع إلى رئاسة أركان الجيش بترايخ 27 شباط 1986. وثيقة المحكمة رقم أ / 4004.011.003

[30] رئاسة أركان الجيش إلى وزارة الدفاع بتاريخ 1اذار1986، وثيقة المحكمة رقم أ /IST.A4004.011.002

تلك المذكرة يرد أن عدداً من القواعد المشتركة للحرس الثوري الإيراني وقوات البشمركة قد تم تحديدها وأفيد بأن هذه القواعد كانت تتلقى دعماً لوجستياً من إيران، وكان يعتقد بأن هذا الدعم إلى يهدف تدعيم العمليات التخريبية في المنطقة الحدودية العراقية التركية ([31]) وكانت قاعدة البشمركة موضع البحث تقع ضمن نطاق عمليات الفيلق الخامس وتشير الأدلة الوثائقية التي وردت أثناء المحاكمة أنه بتاريخ 11 آذار 1987 وجه الأمر إلى الفيلق الخامس من قبل رئيس هيئة الأركان لتدمير قواعد الحرس الثوري الإيراني التي حددتها مذكرة مديرية الأستخبارات[32].

74. لا يوجد أي دليل يشير إلى أن الفيلق الخامس قد عمل بموجب هذا الأمر وبشكل مشابه فلا يوجد دليل يفيد بأنه تم إلغاء الأمر الصادر في 11 أيار 1987 ويلاحظ الدفاع أنه يمكن التقرير بالتأكيد بانه في 12 آذار 1987 وجه الرئيس ورئيس هيئة الأركان مديرية الاستخبارات العسكرية إلى دراسة إمكانية شن هجوم مفاجئ للأسلحة الكيميائية ضد القواعد موضع البحث وهناك محضر مطول ملحق بهذا الأمر من داخل مديرية الاستخبارات العسكرية يوصي بأن يتولى سلاح الجو القيام بالهجوم موضع البحث ولذلك لأسباب تتعلق بالفاعلية والدقة والمفاجأة[33] .

75 . وتشير الأدلة إلى أن الرد الرسمي على الأمر الذي تم تلقيه من ديوان الرئاسة قد وضع من قبل وليد نايف شبيب وهو ضابط ركن كان يخدم مع الشعبة الثالثة من المديرية الخامسة في مديرية الاستخبارات العسكرية وفي ذلك الرد المؤرخ في 18 آذار توصي مديرية الاستخبارات العسكرية بأن يتم تأجيل الضربة ضد القواعد التي يتموضع فيها الحرس الثوري حتى شهر حزيران 1987 وذلك بسبب الظروف الجوية غير المواتية والتي من المحتمل أن تجعل الأسلحة الكيميائية غير فعالة عند إطلاقها وتمت التوصية في الوقت نفسه بالمباشرة بعمليات تقليدية محدودة ضد قواعد قوات البشمركة التي كانت تحت سيطرة قبيلة البرازاني[34] وقد تمت المصادقة على هذه التوصيات بتاريخ 19 آذار 1987[35].

76. وتبين الأدلة أنه بتاريخ 25 آذار 1987 قدمت مديرية الاستخبارات العسكرية اقتراحاً إلى ديوان الرئاسة لشن ضربات محدودة على قواعد البشمركة في احواض باليسان وقارة داغ 0 وما يطرحه الدفاع هو ان هذا الاقتراح قد تم تحضيره من قبل وليد نايف0 وقد تم اختيار الاهداف الموصى بضربها على اساس انها تشكل قواعد مهمة للعملاء الإيرانيين وللأفراد الايرانيين المعادين ،كما ان حجماً يؤثر على الامن الداخلي للمنطقة الشمالية[36] ويشير الدفاع إلى ان حجمها هائلا من الوثائق التي سوف تدرس في موضع لاحق من هذه المذكرة في سياق عمليات الأنفال4 والأنفال5

[31] من مديرية الاستخبارات العامة إلى رئيس هيئة الأركان بتاريخ 10 اذار 1987وثيقة المحكمة رقم أ / 033 .– 029 . 014 . 1962

[32] من رئيس هيئة الأركان إلى الفيلق الخامس بتاريخ 11 آذار 1987. وثيقة المحكمة رقم أ ، 1962.014.035

[33] من ديوان الرئاسة إلى مديرية الاستخبارات بتاريخ 12 آذار 1987. وثيقة المحكمة رقم أ / 1962.014.036

[34] من مديرية الاستخبارات إلى ديوان الرئاسة بتاريخ 18 آذار 1987. وثيقة المحكمة رقم أ / 039.-1962.014.038

[35] من ديوان الرئاسة إلى مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 19 آذار 1987، وثيقة المحكمة رقم أ / 1962.014.041

[36] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى ديوان الرئاسة بتاريخ 25 اذار 1987، وثيقة المحكمة رقم أ / 1962.014.026-028

والأنفال6 والأنفال7 توضح كلها الطبيعة المحددة لهذا التشخيص لتواجد البشمركة في مناطق باليسان وقارة داغ.

77 .وقد أصدرت الرئاسة الموافقة على الضربات الموصى بها يوم 29 اذار1987[37] وان حجة محاميي الدفاع هو ان الهامش المضاف على هذه الموافقة عند استلامها من قبل مديرية الاستخبارات العسكرية يشكل دليلا وثيق الصلة، حيث نشير تحديدا إلى الامر التوجيهي الصادر عن مدير مديرية الاستخبارات العسكرية انذاك والذي يحيل فيه الامر إلى رئيس هيئة اركان الجيش لانه هو((المكتب المسؤول عن هذا العمل)) 0 ان الاحالة إلى رئيس اركان الجيش من قبل مديرية الاستخبارات العسكرية قد تمت يوم 31 اذار 1987[38] وما يحتج به الدفاع هو ان مسؤولية رئيس اركان الجيش _ كمقابل لمديرية الاستخبارات العسكرية _ عن الضربات القادمة قد تم جلاؤها بوضوح يوم 2 نيسان 1987، ففي ذلك اليوم، كتب ديوان الرئاسة إلى رئيس اركان الجيش موجها الامر بان "لا يتم توجيه أية ضربة قبل ان يتم تبليغنا عن كيفية الافادة من النتائج"[39] .

78. ان مسؤولية رئيس اركان الجيش جنبا إلى جنب مع مسؤوليات التشكيلات العملياتية في الميدان يتم اسجلاؤها بوضوح من الامر العملياتي الاولى، وعلى وجه التحديد، فانه بتاريخ 5 نيسان 1987 وجه رئيس هيئة اركان الجيش الفيلق الاول اضافة إلى تشكيلات اخرى من اجل التحضير لهجوم ((بالعتاد الخاص)) على مناطق باليسان وقارة داغ ، ولا يوجد أي دليل وثائقي يوضح ان هذا الهجوم قد وقع ابداً.

79 . ومما ينبغي استذكاره ان المتهم سلطان هاشم لم يكن يقود الفيلق الاول في شهر نيسان 1987 . واضافة إلى ذلك ، فان الدفاع يلتمس من هيئة المحاكمة ان تلاحظ ان الامر التوجيهي في 5 نيسان 1987 يبين بوضوح ان مديرية الاستخبارات العسكرية لم تكن جزءا من عملية التخطيط للضربة ، أي ان الامر تم تمريره مباشرة من رئيس هيئة اركان الجيش إلى التشكيلات التابعة له في الميدان ، وان حجة الدفاع هو ان دور مديرية الاستخبارات العسكرية في التخطيط لهذه الضربة كان مقصورا على معرفة الاهداف ضمن طابع عام وكذلك الرد على الاستفسارات الفنية المتعلقة باستخدام الاسلحة الكيميائية واستنادا إلى الامر التوجهي بتاريخ 5 نيسان 1987، فان التخطيط الفعلي للضربات الكيميائية تولاه افراد غير اولئك الافراد التابعين لمديرية الاستخبارات العسكرية وتبين الادلة أن الفيلق الاول وكذلك مجموعة ما يسمى بالعتاد الخاص كانا من بين تلك الوحدات والتشكيلات المسؤولة عن التحضير للهجوم ، وأن مجموعة العتاد الخاص قد امرت بالانتشار لدى قيادة الفيلق الاول[40].

80. ان محامي الدفاع عن صابر عبد العزيز يطلبون من هيئة المحكمة ان تولي عناية خاصة إلى الوضع كما كان قائما في ذلك الوقت وكما لخصه

---

[37] من ديوان الرئاسة إلى مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 29 اذار 1987، وثيقة المحكمة رقم ا/ 1962.014.042

[38] من مديرية الاستخبارات العسكرية إلى رئيس هيئة اركان الجيش بتاريخ 31 اذار 1987،وثيقة المحكمة رقم ا/043. 0962.014

[39] من ديوان الرئاسة إلى رئيس أركان الجيش بتاريخ 2 نيسان 1987. وثيقة المحكمة رقم أ / 1962.014.021

[40] من رئيس هيئة اركان الجيش إلى الفيلق الاول والفيلق الخامس بتاريخ 5 نيسان 1987، وثيقة المحكمة رقم 048-1962.014.047

وليد نايف في مذكرة داخلية مؤرخة في 6 نيسان 1987: (1) ان الضربات الكيميائية سوف تحدث ضمن قاطعي الفيلق الاول والفيلق الخامس ، (2) ان الفيلق الاول سوف يقدم خطته إلى رئيس هيئة الاركان أثناء زيارة يقوم بها رئيس هيئة الأركان إلى قيادة الفيلق الأول في 9 نيسان، و (3) ان الفيلق الأول والفيلق الخامس كانا سيعدّان خطة مشتركة للهجوم في حوض البالیسان كي يوافق عليها رئيس هيئة اركان الجيش[41].

1.5.7.2 الشاهد وليد نايف شبيب:

81. سوف يشير الدفاع عند اختتام هذا القسم الفرعي من المذكرة إلى أن اسم وليد نايف قد ظهر بشكل متكرر.إن وليد نايف معروف بالاسم او بالتوقيع او بالوظيفة في عشرات من الوثائق التي بحوزة مكتب الدفاع وهي وثائق لها علاقة بالعمليات التي حصلت في شمال العراق خلال الفترة بين عامي 1987-1988.

82. لقد تمت مقابلة وليد نايف في هذه القضية من قبل هيئة التحقيق ، ويعبر الدفاع عند هذه النقطة عن خيبة أمله من عدم توجيه السؤال إلى وليد نايف حول تخطيط الهجمات الكيميائية ، على الرغم من وجود اسمه وتوقيعه على عدد كبير من الوثائق ذات الصلة والتي تظهر في ملف الإحالة ، كما أن هذه الوثائق ذات الصلة والتي تظهر في ملف الإحالة ، كما أن هذه الوثائق ذاتها شكلت جزءاً من عرض قضية الادعاء العام . وفي ظل هذه الظروف، فإن الدفاع يبدي عدم رضاه البالغ تجاه رفض هيئة المحاكمة أن تجبر وليد نايف على الشهادة أثناء سير المحاكمة حتى بعد أن تم تحديد مكان وجوده من قبل الدفاع ومن دون الحصول على مساعدة أجهزة المحكمة. ولقد طلب الدفاع مراراً إدراج اسم وليد نايف كشاهد، وكذلك طلب المتهم صابر عبد العزيز شهادته، وفي ظل هذه الظروف فإن محاميي الدفاع عن صابر عبد العزيز يعتبرون انه من غير الملائم بتاتاً أن لا تعرض هيئة المحكمة سوى قراءة الجزء الأقل أهمية من حيث الجوهر من أقوال وليد نايف يومي 4 آب و 11 تشرين ثاني 2005[42] .

6.7.2 الهجوم المدعى بوقوعه في 16 نيسان 1987:

83. تشير المعلومات المحدودة إلى أن عناصر من الفيلق الخامس قد هاجموا حوض باليسيان – تتماخ خيطي يوم 17-18 نيسان 1987، وأن الهجوم جاء بعد غارة جوية وقعت في تاريخ غير محدد واستهدفت " المركز الثالث للعملاء الإيرانين" ، واستنادا إلى تقرير داخلي ، فإن هدف العملية كان القضاء على قواعد البشمركة في ذلك الحوض ويدعي تقرير ما بعد العملية أن كل القرى المستهدفة قد تم تدميرها أثناء العملية حيث كان هناك

[41] وليد نايف إلى وفيق اجاي حمود السامرائي بتاريخ 6 نيسان 1987، وثيقة المحكمة رقم أ/1962.014.024

[42] أقوال الشاهد وليد نايف شبيب بتاريخ 4 آب و11 تشرين ثاني 2005، وثيقتا المحكمة :
رقم. IST.8271.020.006-010 –IST.8282.049.002-005

مخـازن كبيـرة تحتـوي ذخـائر ومـوارد أخـرى.[43] ولا توجـد أدلـة وثائقيـة تؤيـد الإدعـاءات القائلـة بـأن أسـلحة كيمايئيـة قـد اسـتخدمت أثنـاء هـذه العمليـة سـواء من قبل القوى الجوية أو البرية.

84- علـى الـرغم مـن عـدم وجـود أدلـة وثائقيـة تؤيـد ذلـك، فـإن ثلاثـة مـن المشـتكين بـالحق الشخصـي قـد شـهدوا أثنـاء المحاكمـة بـأنهم عنـدما كـانوا يقيمـون فـي القـرى الواقعـة فـي حـوض باليسـان، تـم إسـقاط أسـلحة كيميائيـة علـى أو بـالقرب مـن قـراهم يـوم16 نيسـان 1987. وقـد شـهد الشـهود الثلاثـة كلهـم بـأن الأسلحة الكيميائية قد ألقيت من الجو.[44]

85- إن مـا يطرحـه محـامو الـدفاع هـو أن التنـاقض بـين الأدلـة والوثائقيـة وبـين شهادات الشهود يثير الشك، وأن هذا الشك يجب أن يكون لصالح المتهم.

1.6.7.2 شـهادات المشـتكين بـالحق الشخصـي فيمـا يتعلـق بهجـوم 16 نيسـان 1987:

86- سـوف يقـدم الـدفاع عـدداً مـن الملاحظـات فيمـا يتعلـق بشـهادة المشـتكين بالحق الشخصي .

87- إن الشـاهد الأول علـى الهجـوم المـدعى بوقوعـه يـوم 16 نيسـان 1987، علـي شـيخة مصـطفى هـو فـلاح أمّـي. ولا ينـاقش محـامو الـدفاع اعتبـار ذلـك الشـخص ، ولكـن وجهـة نظـر الـدفاع أن الاسـتذكار الـدقيق للشـاهد عـن تـاريخ وقـوع ذلـك الهجـوم يثيـر المخـاوف ، بشـأن كـون ذلـك الشـاهد قـد تلقـى مسـاعدة غيـر ملائمـة مـن قبـل أشـخاص غيـر معـروفين وذلـك قبـل أن يـدلي بإفادتـه. وربمـا تكـون مسـاعدة مشـابهة لـذلك قـد قـدمت قبـل ظهـور علـي شـيخة أمـام هيئـة المحاكمة.

88- وإضـافة إلـى ذلـك يشـير الـدفاع إلـى أن علـي شـيخة كـان يقـيم فـي منطقـة، هـي بحسـب الأدلـة الوثائقيـة التـي تـم الاستشـهاد بهـا للتـو ووفـق مـا تعتقـد السـلطات العسـكرية منطقـة كانـت تـؤوي عـدداً كبيـراً مـن أفـراد البشـمركة المـوالين لفصـيل البرازانـي ، وفـي الواقـع فانـه لـم تـتم مسـاءلة الشـاهد حـول هـذا الشأن[45].

89- أمـا الشـاهدة الثانيـة حـول الهجـوم المـدعى بوقوعـه يـوم 16نيسـان 1987، فتـدعي نجيبـة خضـر أحمـد وهـي فلاحـة أميـة ، ولا ينـاقش الـدفاع عـن المتهمـين مكانـة هـذه المـرأة ، ولكـن وجهـة نظرنـا هـي ان اسـتذكارها الـدقيق لتـاريخ الهجـوم المـدعى بوقوعـه يثيـر المخـاوف حـول كـون المشـتكية قـد تمـت

---

[43] مديرية الأستخبارات العسكرية ، تقرير خاص للمنطقة الشمالية عن شهر نيسان 1987 مؤرخ في22 أيار 1987، وثيقة المحكمة رقم أ/0929.013.020-024

[44] محضر المحكمة في 22آب 2006، شهادة علي شايخة مصطفى و نجيبة خضر احمد ، ومحضر جلسة المحكمة بتاريخ 23 آب 2006 شهادة أدبية اولى بيز.

[45] انظر أيضا إفادة علي شايخة مصطفى المؤرخة في29أيار 2005، وثائق المحكمة العراقية الخاصة أ/041 .-039 .8274.002

مساعدتها من قبل اشخاص غير معروفين قبل أن تدلي بإفادتها. وربما تكون مساعدة مشابهة قدمت لها من قبل أن تظهر أمام هيئة المحاكمة.

90- واضافة إلى ذلك ، فإنه يشار أيضاً إلى أن نجيبة خضر قد ادعت في افادتها أن زوجها كان يخدم في قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني، التي كانت في موقع قريب على ما يبدو . كما أشارت المشتكية ايضاً إلى ان البشمركة "جاؤا إلينا " يوم 17 نيسان 1987 و" أوصونا بأن نغادر القرية" و أثناء شهادتها أثناء المحاكمة ، أشارت المشتكية إلى أنه لم يكن هناك بشمركة في المنطقة . إن هذا التناقض يشير إلى أن الشاهدة لم تكن تقول الحقيقة، إما عند تقديم إفادتها أو أثناء الإدلاء بشهادتها خلال المحاكمة. وإن حجة محامي الدفاع عن المتهمين هو أن شهادة نجيبة خضر ينبغي عدم الأخذ بها وندفع أيضاً أنه على الرغم من ذلك فإن الادعاءات الأولية للمشتكية بأنه كانت هناك قوات بشمركة داخل وحول قريتها في وقت الهجوم المدعى بوقوعه ينسجم مع الأدلة الوثائقية و يؤيد دعوى الدفاع بأن قصد القوات المسلحة في كل الأوقات كان يتمثل في ضرب أهداف عسكرية[46].

91- إن الشاهدة الثالثة على الهجوم المدعى بوقوعه في 16نيسان 1987، وهي أديبة اولى بيز وهي فلاحة أمية ،إن محامي الدفاع لا يناقشون مكانة هذه المرأة ولكن وجهة نظرنا هي أن استذكارها الدقيق لتاريخ الهجوم المدعى به يثير المخاوف بأن الشاهدة قد تمت مساعدتها من قبل أشخاص غير معروفين قبل أن تدلي بإفادتها، وأن مساعدة شبيهة بذلك ربما تكون قد قدمت لها قبل ظهورها - أي أديبة اولى، أمام هيئة المحكمة.

92- وبحسب شهادتها، فإن أديبة اولى كانت تقيم في حوض الباليسان في نيسان 1987، وكما تمت الإشارة إليه في مكان آخر من هذه المذكرة، فإن عدداً كبيراً من البشمركة كانوا متواجدين في هذه المنطقة. إن التواجد المحتمل للبشمركة في وحول القرية التي كانت تعيش فيها المشتكية لم يكن موضع استهجان عندما أخذت إفادتها في سنة2005، كما ولم يتم سؤالها عن هذا الأمر أثناء المحاكمة[47] وهذا الفشل في مناقشة وفي الحصول على المعلومات المتعلقة بتواجد قوات البشمركة في منطقة يدعى بأنها كانت هدفاً للهجوم من قبل السلطة المركزية يشير إلى محامي الدفاع عن المتهمين بأن هيئتي التحقيق والإدعاء العام قد فشلتا في الإنسجام مع ما يتطلبه القانون العراقي من بذل الجهد من أجل الكشف عن أدلة البراءة مثل أدلة الإدانة.

2.6.7.2 ملاحظات ختامية متعلقة بالهجوم المدعى بوقوعه يوم 16نيسان 1987.

[46] إفادة نجيبة خضر احمد المؤرخة في 29أيار وثيقة المحكمة رقم أ/8274.003.036، ومحضر المحكمة لشهادة نجيبة خضر أحمد بتاريخ 22آب 2006، 173.

[47] إفادة أديبة أولى بيز المؤرخة في 29أيار 2005 وثيقة المحكمة رقم أ/060.-8274.002.057 وكذلك محضر المحاكمة شهادة أديبة اولى بيز في 23أيار آب 2006.

93- سوف يقدم الدفاع عدة ملاحظات فيما يتعلق بالأدلة المتعلقة بالهجوم الكيميائي المدعى بوقوعه يوم 16نيسان 1987:

أ) لا يوجد أي دليل وثائقي يؤيد الإتهامات بأن هجوماً تقليديا أو كيميائياً قد وقع في منطقة حوض باليسان يوم أو حوالي يوم 16نيسان1987.

ب) لايوجد أي دليل وثائقي يربط بين مدير مديرية الإستخبارات العسكرية آنذاك او أي متهم آخر من المتهمين، لا شخصيا ولا بحكم مسمياتهم الوظيفية وبين تخطيط و تنفيذ الهجوم في حوض باليسان في أواسط شهر نيسان 1987،

ج) إن الاستذكار الدقيق للمشتكين للأحداث – وكلهم فلاحون أميّون – فيما يتعلق بتاريخ الهجوم المدعى به يشير إلى أن المشتكين إما أنهم قد تواطؤا مع بعضهم البعض من أجل تحديد تاريخ الهجوم المدعى بوقوعه ، أو أنه قد تم تحضيرهم بشكل غير ملائم قبل أن يدلو بإفادتهم ، وربما قبل أن يشهدوا أمام هيئة المحكمة.

د) إذا كان هناك هجوم قد وقع يوم 16نيسان1987، فإنه يكون قد وقع على منطقة كانت قوات البشمركة قد تمركزت فيها بشكل غير قانوني وسط السكان المدنين ، و

هـ) إن الغياب شبه الكامل والكامل أحيانا للمعلومات المتعلقة بقوات البشمركة ومواقعها في شهادات المشتكين يشير إلى أن هيئة التحقيق فشلت في ما يتعلق بواجبها في السعي للوصول إلى أدلة البراءة أي الأدلة التي ينجم عنها افتراض معقول بأن الضربات العسكرية المدعى بوقوعها يوم أو حوالي يوم 16نيسان 1987 كانت قد وجهت إلى أهداف عسكرية، وأن أي خسائر في الأرواح في صفوف المدنيين إنما تصادفت عرضاً مع هذه الضربات القانونية.

كما ونبدي علاوة عليه، أنه في ضوء واجبه في عرض كل من أدلة البراءة والإدانة معاً، فإن المدعي العام قد تراخى في أن يعرض أمام هيئة المحاكمة الأدلة التي تشير بوضوح إلى تواجد كبير لقوات البشمركة في منطقة باليسان الإستراتيجية الحساسة.

7.7.2القصف الجوي في 9 أيار :1987

94- في أيار 1987، أبلغ سكرتير وزير الدفاع مكتب رئيس أركان الجيش بأن معاون رئيس القائد الأعلى قد أمر بأن تتم مهاجمة كل مواقع الخونة بالأسلحة التقليدية والعتاد الخاص[48] إن تاريخ هذا الأمر هو تأييد إضافي للدفع الوارد في موضع آخر من هذه المذكرة بأن من غير المحتمل أن تكون ضربة بالأسلحة الكيميائية على حوض باليسان يوم 16 نيسان 1987 . وكما

[48] من وزارة الدفاع إلى مكتب رئيس هيئة أركان الجيش بتاريخ 1 أيار 1987، وثيقة المحكمة رقم أ/8072.001.001

يوضح الدليل الوثائقي ، فان عملية المصادقة على استخدام الأسلحة الكيميائية قد تراخت إلى حد أن سجلاً وثائقياً لهجوم 16نيسان 1987 من المؤكد أن يكون موجوداً ضمن المجموعة الكبيرة من الوثائق المتعلقة بفترة ماقبل حملة الأنفال والتي تحتفظ بها وحدة الوثائق المحمية.

95- وفي 2أيار 1987، فإن مكتب رئيس أركان الجيش أمر مديرية الاستخبارات العسكرية العامة بأن تزود قيادة سلاح الجو والدفاع الجوي بقائمة أهداف لمواقع العدو في الشمال[49] وقد تم إصدار هذا الأمر التوجيهي استنادا إلى القرار المتخذ في 1 أيار 1987، والذي سبقت الإشارة إليه للتو، ويعرض الدفاع أن مديرية الإستخبارات العسكرية العامة، كانت هي السلطة التي من المنطقي أن يتم اللجوء إليها للحصول على قوائم تحديد الأهداف في أي مسرح عمليات سواء في الشمال أو في الجنوب على أساس أن مديرية الاستخبارات العسكرية كانت مسؤولة – بين أشياء أخرى- عن تعيين مواقع وتحركات القوات المعادية سواء كانت تلك القوات قوات بشمركة كردية أو فرق حرس ثوري إيرانية.

96- إن قائمة الأهداف التي تم الطلب إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة أن تزود بها قيادة سلاح الجو و الدفاع الجوي قد قدمت يوم 3 أيار 1987، وقد تم إعداد القائمة من قبل وليد نايف ، ضابط الأركان الذي سبقت الإشارة إليه في موضع آخر من هذه المذكرة[50].

97- تبين الأدلة أن القائمة موضع البحث قد أوردت أسماء (17) قرية كما أنها قدمت أيضا إحداثيات هذه القرى، وقد تم تحديد كل الأهداف المحتملة على أنها مناطق مبنية تؤوي "عملاء إيرانين " – أي مقاتلي بشمركة وقد اوضحت مديرية الاستخبارات العسكرية العامة في الشرح الملحق بقائمة الأهداف أن الأهداف المسماة فيها مناسبة لمهاجمتها " بالأسلحة التقليدية وقد تمت التوصية بأن تدرس " اللجنة الخاصة " إمكانية القيام بضربات على أهداف غير محددة " بالعتاد الخاص"[51].

98- يشير الدفاع إلى أن الوثيقة السابق ذكرها المؤرخة في 3أيار 1987،تحتوي على أول إشارة معروفة إلى ما تسمى " باللجنة الخاصة" وإن حجة محاميي الدفاع هي أن الادعاء العام أخطأ في انه لم يكشف أثناء سير المحاكمة عن الخطوط العامة للإصدار والتبليغ لهذه اللجنة الخاصة، وسوف يوضح الدفاع تالياً انه لا يمكن ان يكون هناك شك في أن هذه"اللجنة الخاصة" لا يمكن معادلتها أو مساواتها بمديرية الاستخبارات العسكرية

---

[49] مكتب رئيس هيئة اركان الجيش إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة بتاريخ 2 أيار1987 وثيقة المحكمة رقم أ/8072.002.001

[50] انظر مديرية العمليات الجوية إلى قيادة سلاح الجو و الدفاع الجوي ، مؤرخة بتاريخ 21 أيار 1987 وثيقة المحكمة رقم أم003.-8072.003.002

[51] مديرية الاستخبارات العسكرية العامة إلى رئيس اركان الجيش في 3 أيار 1987، وثيقة المحكمة رقم أ/003-8072.004.002

العامة، ناهيك عن معادلتها بمدير مديرية الاستخبارات العسكرية العامة . وبكلمات اخرى ، فإن الأدلة توضح أن "اللجنة الخاصة" التي قررت أين يمكن استخدام الأسلحة الكيميائية هي لجنة منفصلة ومختلفة عن مديرية الاستخبارات العسكرية.

99- أفادت قيادة سلاح الجو والدفاع الجوي في 9أيار 1987 أن (قيادات العملاء) التي تم تحديدها من قبل مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 3 أيار 1987 قد تم ضربها[52] . وتبين الأدلة انه اكتشف لاحقا ان هذا التقرير كان صحيحاً في جزء منه فقط، حيث أوضحت مذكرة صادرة عن مديرية الاستخبارات العسكرية تم اعدادها بعد عدة أيام من ذلك ، أن أهدافا أخرى ، غير تلك التي حددتها مديريات الاستخبارات العسكرية هي التي تم ضربها خلال عملية سلاح الجو واستناداً إلى المذكرة فإنه " يبدو أن اللجنة الخاصة لأهداف العتاد الخاص هي التي حددت الأهداف" كما توضح نفس هذه المذكرة أن اللجنة الخاصة موضع البحث ليست لجنة استخبارات عسكرية[53].

100- وتتوفر المزيد من التوضيحات حول طبيعة الضربات في وقت لاحق خلال شهر أيار 1987، فقد أفاد وليد نايف في تقرير إلى مدير مديرية الاستخبارات العسكرية العامة في 17 أيار 1987، أن قائمة الأهداف التي وضعتها مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، والتي وضعها وليد نايف ، وارسلت إلى رئيس هيئة الأركان[54] "قد عدلت عند استلامها بحسب توجيهات معاون القائد الأعلى" وتلفت عناية المحكمة إلى حقيقة أن مديرية الاستخبارات العسكرية العامة أبلغت وزارة الدفاع بتاريخ 20أيار انه من بين السبعة عشر هدفاً التي وردت في قائمة أهداف مديرية الاستخبارات العسكرية الصادرة في 3أيار، فإن سلاح الجو لم يضرب سوى عشرة أهداف . واكثر من ذلك فإن مديرية الاستخبارات العسكرية قد افادت ان هذه القرى قد ضربت " بعتاد تقليدي فقط".

101. تستذكر هيئة المحكمة ان استخدام الأسلحة التقليدية قد تمّ مع التوصية الأصلية التي أصدرتها مديرية الاستخبارات العسكرية في 3 أيار وإن الدفاع في نفس الوقت الذي قد يسلم فيه بان كميات من العتاد الخاص قد استخدمت من قبل سلاح الجو يوم 9أيار ، إلا أن القنابل الكيميائية لم يتم اسقاطها على القرى التي حددتها مديرية الاستخبارات العسكرية ، ولكن على حشود القوات الإيرانية شمال وشرق غوارطة.[55] وما يطرحه الدفاع ان استنتاجاً معقولاً يمكن الخلوص اليه من الادلة التي استشهد بها هنا ومفاده ان هذه التجمعات قد تم تحديدها و الأمر بضربها من قبل لجنة العتاد الخاص ويبدو

[52] قيادة سلاح الجو والدفاع الجوي إلى وزارة الدفاع بتاريخ 9 أيار 1987، وثيقة المحكمة أ / 8072.005.001

[53] وليد نايف إلى مدير مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 5 أيار 1987، وثيقة المحكمة رقم أ / 8072.004.006

[54] وليد نايف إلى مدير مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 17 أيار 1987، وثيقة المحكمة رقم 8072.004.004

[55] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى وزارة الدفاع، مؤرخة في 20 أيار 1987، وثيقة المحكمة رقم 003.-8072.005.002. أنظر ايضاً وليد نايف إلى المعاون، غير مؤرخة (وزعت في أيار 1987)، وثيقة المحكمة رقم أ / 8072.004.005

أن العتاد الخاص لم يتم استخدامه على نطاق اوسع في هذا الوقت بسبب النقص فيه[56].

102. يبدي الدفاع أن الأدلة توضح أن مديرية الاستخبارات العامة لم يكن لها أي دور في التخطيط لعمليات القصف في 9أيار1987، باستثناء تقديم قائمة الأهداف، وتتضح هذه الحقيقة من خلال الرسالة الموجهة بتاريخ 10أيار من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة إلى قيادة سلاح الجو والدفاع الجوي تطلب فيها"أسماء وإحداثيات مواقع ومراكز قيادة العملاء الإيرانيين التي تم قصفها. وكان الهدف المعلن لمديرية الاستخبارات العسكرية هو تحديد آثار الضربة على العدو[57]. وهذا الهدف منسجم تماماً مع صلب مهام مديرية الاستخبارات العسكرية والتي تتضمن جمع المعلومات المتعلقة بقوة واستعدادات قوات العدو.

103. يشير الدفاع إلى أن أياً من المشتكين بالحق الشخصي لم يشر إلى هذه الهجمات المحددة بوضوح، والتي لا يحاجج المتهمون في أنها حصلت بتاريخ أو حوالي يوم 9أيار1987. وفي الواقع، فإنه لا مديرية الاستخبارات العسكرية ولا أي من المتهمين الآخرين في هذه القضية، كانوا متورطين في استخدام العتاد الخاص في هذه القضية. وتبين السجلات الوثائقية أن الأهداف التي حددتها مديرية الاستخبارات العسكرية قد تم ضربها بأسلحة تقليدية فقط.

104. إن حجة الدفاع هو أن عدم وجود شهادات الشهود فيما يتعلق بهذه الهجمات، يشير إلى أن هيئة التحقيق لم تستطع العثور على شهود لهذه الهجمات المحددة يكونون على استعداد للشهادة بأنه تم يوم 9أيار1987 استهداف أهداف غير عسكرية وأشخاصاً غير محاربين بأسلحة كيميائية أو غيرها أخرى، ولذلك وفي ظل عدم وجود مثل هذا الدليل، فإن حجة الدفاع تقوم على أن المتهمين بشكل عام، وصابر عبد العزيز بشكل خاص،لا يمكن اعتبارهم مسؤولين جنائياً تحت أي ظرف عن هذه الهجمات في ضوء حقيقة عدم ثبوت وقوع جريمة.

8.7.2 الهجوم على زيوا في حزيران:1987

8.7.2 الهجوم على زيوا في حزيران:1987

105. قدم اثنان من المشتكين إفادات، وشهدا لاحقاً بشأن وقوع هجوم جوي بأسلحة كيميائية على قرية زيوا في الأيام الأولى من شهر حزيران.1987

106. إن الأدلة التي تم إيرادها أثناء المحاكمة توضح بجلاء أن زيوا أو المنطقة المحيطة بها كانت تحوي حشودات ضخمة من مقاتلي البشمركة، وفي آذار 1987، حدد تقرير للاستخبارات العسكرية قرية زيوا على أنها

[56] رئيس هيئة أركان الجيش إلى مديرية الاستخبارات العسكرية مؤرخة في 16 أيار 1987 وثيقة المحكمة رقم أ / 8072.004.001
[57] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى قيادة سلاح الجو والدفاع الجوي بتاريخ 10 أيار 1987 وثيقة المحكمة رقم أ / 8072.003.001

مركز قيادة الشعبة الأولى في فصيل البرازاني[58] ، وبعيد ذلك بوقت قصير، حدد وليد نايف قرية زيوا وكذلك مواقع قيادة أخرى لفصيل البرازاني ، على أنها أهداف مناسبة لهجوم جوي باستخدام أسلحة تقليدية أو كيميائية[59] وعلى الرغم من ذلك، فإن مديرية الاستخبارات العسكرية قد اقترحت أن يتم تأجيل أية ضربة بالأسلحة الكيميائية حتى حزيران 1987، بسبب الظروف الجوية غير المواتية في ذلك الوقت (أي شهر آذار1987).[60]

وقد تمت المصادقة على تأجيل الإغارة على زيوا وغيرها من الأهداف من قبل الرئيس ورئيس هيئة الأركان.[61]

107- وتبين الأدلة أنه خلال الفترة بين شهري أيار وحزيران 1987، فإن مركز قيادة الشعبة الأولى في فصيل البرازاني قد بقيت في زيوا.[62]

وبحسب تقارير الاستخبارات العسكرية العراقية، فقد كان من بين الأسلحة التي أدخلت إلى منطقة زيوا في شهر حزيران1987، كان هناك ألف رشاش كلاشنكوف، وكمية غير محدودة من صواريخ أرض جو، وإضافة إلى ذلك فقد تم بناء سجن جديد لوضع الأسرى من أفراد أفواج الدفاع الوطني فيه .[63]

108- في مذكرة معدة من أجل إبداء الرأي في مديرية الاستخبارات العسكرية ، فإن وليد نايف أشار إلى أن دراسة قد أوصت بضرب قرية زيوا، وقد تولت مديرية التخطيط إجراء هذه الدراسة موضع البحث. بحضور ضباط من مركز أبحاث غير محدد وكذلك ضباط من مديرية التخطيط سلاح الجو، ووحدة كيميائية وكذلك من مديرية الاستخبارات العسكرية [64]. والجدير بالذكر أنه في هذا الوقت المذكور كان المتهم حسين رشيد لا يزال يقود الحرس الثوري ؟ الذي كانت قواته منتشرة في جنوب العراق.

109- ويشير الدفاع إلى أنه لا توجد أدلة وثائقية تؤيد الادعاء بأنه تم توجيه ضربة تقليدية أو كيميائية ، ضد زيويا والمنطقة المحيطة بها سنة 1987 ، ولكن شهادة المشتكي تشير إلى أن القرية قد هوجمت في ذلك الشهر وبالتحديد، فإن المشتكية كاترين ميخائيل الياس (وهي عضو سابق في البشمركة) قد أخبرت المحققين وهيئة المحاكمة فيما بعد، أن غالي زيوا قد

---

[58] من مديرية الإستخبارات العسكرية الى رئيس أركان الجيش بتاريخ 10 آذار 1987 ، وثيقة المحكمة رقم أ033.-1962.014.029

[59] أنظر الهامش على الكتاب من ديوان الرئاسة الى مديرية الإستخبارات العسكرية بتاريخ 12 آذار 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 1962.014.036

[60] من مديرية الإستخبارات العسكرية الى ديوان الرئاسة بتاريخ 18 آذار 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 039.-1962.014.038 وأيضا : من مديرية الإستخبارات العسكرية الى ديوان الرئاسة بتاريخ 25 آذار 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 028.-1962.014.026

[61] من ديوان الرئاسة الى مديرية الإستخبارات العسكرية بتاريخ 19 آذار 1987 . وثيقة المحكمة رقم 1962.014.041

[62] من مديرية الإستخبارات العامة ، تقرير عن المنطقة الشمالية عن شهر أيار 1987 بتاريخ 21 حزيران 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 0929.013.003-.007

[63] مديرية الإستخبارات العسكرية ، تقرير عن المنطقة الشمالية عن شهر حزيران 1987 بتاريخ 21 حزيران 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 019.-0929.013.015

[64] مديرية الإستخبارات العسكرية ، الدائرة الثالثة بتاريخ 5 حزيران 1987 . وثيقة المحكمة رقم 1962.014.050

هوجمت يوم 5 حزيران 1987، وبحسب المشتكية، فإنه كان هناك عدة مئات من أفراد البشمركة في القرية وقت وقوع الهجوم [65] وإستناداً إلى عضو سابق آخر في البشمركة، والذي يبدو أنه شهد نفس الهجوم عندما كان متمركزاً في زيولا، فإنه لم يكن هناك مدينون في القرية [66].

110- سوف يتقدم الدفاع بعدة حجج فيما يتعلق بالهجوم المدعى بوقوعه يوم 5 حزيران 1987:

أ) لا توجد أدلة وثائقية تشير إلى أن الهجوم قد وقع.

ب) تم حذف هذة الفقرة

ج) إذا كانت زيوا قد هوجمت فعلاً بأسلحة كيميائية يوم أو حوالي يوم 5 حزيران 1987، فإن الدليل الذي قدمه المشتكون الذين شهدوا على هذا الهجوم يشير إلى أن العتاد الخاص قد اسقط من الطائرات على أهداف عسكرية خالصة لم يكن يوجد أفراد غير محاربين على مقربة منها.

9.7.2 الهجوم بالمدفعية يوم 3 أيلول 1987:

111. لم ترد أية شهادة من مشتكين بالحق الشخصي فيما يتعلق بهذا الهجوم.

112. تشير الأدلة الوثائقية إلى أنه يوم 8 أيلول 1987 أطلقت ذخائر ذات حشوة كيميائية من قبل المدفعية العراقية على قوات من البشمركة تتبع فصيل الطالباني كانت تتواجد شرق خط دوكانه بيرا ماكرون، وأفادت مديرية الاستخبارات العسكرية يوم 8 أيلول 1987 أن الطالباني كان موجوداً وقت الهجوم في أحد مراكز القيادة التي تمّ استهدافها، وعلى الرغم من وجود هذا الهدف المغري، فإن الأدلة تشير إلى النتائج المتواضعة التي نجمت عن الهجوم إلى حد أن مديرية الاستخبارات العسكرية كانت تعتقد أنه قتل اثنان من أفراد البشمركة وأصيب اثنا عشر شخصاً آخرون، إضافة إلى بعض الأضرار العرضية التي حلت بالمدنيين الذين كانوا متواجدين قرب معسكرات البشمركة [67]. وهناك اتصال بالراديو للحزب الشيوعي العراقي تمّ التقاطه يوم 5 أيلول 1987، يؤيد الاستنتاج بأن الأضرار التي حلت بالأهداف العسكرية وبغير المحاربين كانت "متدنية جداً" بحسب كلمات الحزب الشيوعي [68].

113. إن الدفاع يبين أنه لا يوجد دليل يربط أياً من المتهمين لا بعملية التخطيط لذلك الهجوم ولا بتنفيذه.

---

[65] إفادة كاترين ميخائيل إلياس ، بتاريخ 4 تشرين أول 2005 . وثيقة المحكمة رقم 8283.005.026-.031

[66] إفادة موسى عبدالله موسى بتاريخ 4 تشرين أول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم 8283.005.022-.025

[67] من مديرية الإستخبارات العسكرية الى قيادة مكتب تنظيم الشمال بتاريخ 8 أيلول 1987 ، وثيقة المحكمة رقم -8072.006.001 .003

[68] استراق على اتصال للحزب الشيوعي العراقي بتاريخ 5 أيلول 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 3000.001.086-.088

1.7.2 استخدام الأسلحة الكيميائية في شمال العراق سنة 1987: استنتاجات أخيره:-

114. سيقدم الدفاع العديد من الحجج النهائية بشأن الأدلة المتعلقة بالإتهامات الناجمة عن استخدام أسلحة كيميائية في شمال العراق خلال سنة 1987:

أ) لا يوجد دليل بأن المتهم حسين رشيد والمتهم سلطان هاشم قد شاركا خلال سنة 1987 في تخطيط وتنفيذ هجمات استخدمت فيها أسلحة كيميائية.

ب) إن شهادات المشتكين بالحق الشخصي فيما يتعلق بالهجمات الكيمائية المدعى بها هي موضع قدر عالٍ من الشك في أغلب الأحيان، إلى حدّ أنها تتناقض بشكل بيّن مع السجلات الوثائقية.

ج) وعندما لا تكون شهادات المشتكين متناقضة مع السجلات الوثائقية، فإنها تؤيد دعاوى الدفاع بأن الأهداف العسكرية فقط هي التي استهدفت بالأسلحة الكيميائية.

د) إن نقطة الإتصال داخل مديرية الاستخبارات العسكرية في كل المسائل المتعلقة بالضربات الكيميائية في شمال العراق كان وليد نايف، اكثر من المتهم صابر عبد العزيز.

هـ) على الرغم من تكرار ظهور اسم وليد نايف في السجلات الوثائقية إلاّ أن الأدلة تبين أن مديرية الاستخبارات العسكرية لم تكن لديها سلطة القرار فيما يتعلق بتحديد الأهداف التي كانت ستضرب بالأسلحة الكيميائية.

و) إن القرار النهائي بشأن ضربات السلاح الكيميائي، والأهداف التي ستضرب به كان محفوظاً حصراً للقائد الأعلى للقوات المسلحة ومعاون القائد الأعلى.

ز) إن الأغلبية العظمى من الهجمات الكيميائية المعروفة قد نفذها سلاح الجو، والذي كان تابعاً للقيادة العامة للقوات المسلحة.

ح) إن رئيس أركان الجيش وكبار ضباطه لم يكن لديهم سلطة (سيطرة) عملياتية على سلاح الجو ووحداته.

ط) على الرغم من أن الأدلة لا تؤيد الإتهامات بشأن إطلاق ذخائر كيميائية من قبل المدفعية الأرضية في سنة 1987، إلاّ أنه تنبغي ملاحظة أن قطعات المدفعية في شمال العراق كانت تابعة للفيلق الأول والفيلق الثاني والفيلق الخامس، وأن هذه الفيالق كانت تابعة فرادى وبشكل حصري لرئيس هيئة أركان الجيش.

3. العمليات العسكرية في شمال العراق خلال سنة 1988

1.3 الموقف الاستراتيجي:-

115. إن حجة محاميي الدفاع هو أن الأدلة التي تم سوقها أثناء المحاكمة توضح بجلاء أن العمليات الهجومية التي شنت ضد مقاتلي البشمركة خلال الفترة بين عامي 1987 و 1988 يجب أن يتم النظر إليها ضمن الإطار الأوسع المتمثل في الحرب مع إيران التي كانت مستمرة آنذاك.

116. يشير الدفاع إلى أن الإرتباط المباشر بين مقاومة البشمركة للسلطة المركزية وبين الحرب مع إيران كانت قد استقر قبل سنة 1987. وتأييداً لهذا، فإن محاميي الدفاع عن المتهمين يلفتون عناية المحاكمة إلى رسالة ارسلت سنة 1983 من مديرية الاستخبارات العامة إلى القيادة العامة للقوات المسلحة. وتشير هذه الوثيقة موضع البحث إلى أن الهدف العراقي من العمليات في منطقة الشمال هو قطع خطوط المساعدة التي تصل إلى "المعارضة الكردية" من أجل "منع هذه المعارضة من جر قواتنا من مناطق أخرى إلى هذه المنطقة " [69] وتبين الأدلة أنه بحلول سنة 1987، فإن مشكلة مقاومة البشمركة كانت قد تفاقمت جرّاء تواجد عشرات الآلاف من القوات الإيرانية في شمال العراق، والذين كانوا يعملون في أغلب الأحيان جنباً إلى جنب مع قوات البشمركة أو من أجل إسنادها. وستتم مناقشة هذه الأدلة فيما يلي من هذه المذكرة.

117. أثناء اجتماع عقدته القيادة العامة للقوات المسلحة يوم 3 كانون ثاني 1988، خلص القيادة العامة إلى أن الهجوم الإيراني المضاد الذي كان جارياً آنذاك في المنطقة الجنوبية قد أخذ يفشل. وقد تقرر في نفس الاجتماع أن العدد من الممكن أن يهاجم في المنطقة الشمالية، أما من أجل رفع معنويات أولئك المهاجمين في الجنوب أو كمحاولة للاستفادة من التفوق في عدد الجنود من أجل إجبار العراق على تقسيم القوات المتوفرة لديه على الجبهتين[70] وإن أفضل الوسائل للرد على هذه الحركة المحتملة للعدو سوف تتم دراستها لاحقاً من قبل رئيس هيئة الأركان [71] وفي ضوء هذا وغيره من الأدلة ، فإن الدفاع يبدي أنه في شهر كانون أول سنة 1988، كانت القيادة العامة للقوات المسلحة تتوقع وقوع المزيد من الهمات الإيرانية في شمال العراق [72] .

118. ويشير الدفاع إلى أن السجلات الوثائقية تبين أنه بتاريخ 3 كانون ثاني 1988 اتخذت القيادة العامة للقوات المسلحة عدداً من القرارات الإضافية:-

---

[69] من مديرية الإستخبارات العسكرية الى القوات المسلحة بتاريخ 24 آب 1983 . . وثيقة المحكمة رقم 5010.022.001أ

[70] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 4 كانون ثاني 1988 . وثيقة المحكمة رقم 5053.007.076

[71] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 4 كانون ثان 1988- 15 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم . 5052.004.165

[72] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 4 كانون ثان 1988 وثيقة المحكمة رقم . 5053.007.079 وأيضا وثيقة المحكمة رقم 5052.004.167

أ) قررت ضرورة إيجاد حل لمشكلة " المخربين الذين يساندون العدو الإيراني في المنطقة الشمالية " [73]

ب) قررت ملاحقة المخربين وإلحاق الهزيمة بهم قبل أن يتمكنوا من تقديم إسناد فعال للقوات الإيرانية في الشمال [74]

ج) اتفقت على نشر قوات إضافية في القاطع الشمالي.[75]

د) قررت " قبول المخاطرة في المنطقة الشمالية[76] . و

هـ) قررت " التغلب على المخربين في المنطقة الشمالية " قبل حلول شهر نيسان، وأن يتم تدريب القوات لتحقيق هذا الهدف [77]

119. تبين الأدلة أنه في وقت لاحق من شهر كانون ثان 1988 ، طلب رئيس أركان الجيش من هيئة تعرف باسم مجلس وزارة الدفاع أن تدرس التوصيات المقترحة للتعامل مع المخربين المذكورين . وقد تم إعداد هذه التوصيات من قبل " لجنة خاصة " غير محددة، وتمت المصادقة عليها من مجلس وزارة الدفاع في شهر شباط 1988.[78]

120. إن حجة محاميي الدفاع عن المتهمين هو أن عملية التخطيط السابق ذكرها، شكلت الأصل الذي انبثقت عنه عمليات الأنفال الأولى وربما اللاحقة أيضاً، ولأسباب غير معروفة لمحاميي الدفاع، فإن هذا الدليل لم يتم إيراده من قبل المدعي العام أثناء المحاكمة، مع أن مكتب الدفاع عثر عليه من دون عناء، ويجد الدفاع أن امتناع المدعي العام عن ذلك هو أمر غير موات لأننا نحاجج بأن هذا الدليل هو دليل حاسم، وعلى وجه التحديد لأنه يشير بوضوح إلى حقيقة أن القوات المسلحة – والجيش بضمنها – كانوا جميعاً يخططون لعملية عسكرية صرف في شمال العراق، وإضافة إلى ذلك، فإن هذا الدليل يبين أن هذه الحملة كانت تعتبر عملاً غير منعزل عن الحرب التي كانت دائرة مع ايران.

1.1.3 هل كانت هناك خطة استراتيجية للإبادة الجماعية؟

121. إن حجة محاميي الدفاع بعد تقييم كل الأدلة المتوفرة والتي لم يتم الكشف عن غالبيتها العظمى لا في ملف الإحالة ولا من قبل الإدعاء العام، تشير إلى أنه خلال الفترة بين شهري كانون ثان وشباط 1988، لم يكن لدى القوات المسلحة لم تكن على علم بوجود خطط الإبادة جماعية أو لشن هجوم إجرامي ضد السكان الأكراد في شمال العراق، وعلاوة عليه، فإن الدفاع

---

[73] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 4 كانون ثان 1988- 15 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5053.007.080-.081

[74] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 4 كانون ثان 1988وثيقة المحكمة رقم 5053.004.168

[75] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 4 كانون ثان 1988وثيقة المحكمة رقم 5053.007.083

[76] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 4 كانون ثان 1988-وثيقة المحكمة رقم 5052.004.170

[77] 77. سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 4 كانون ثان 1988 وثيقة المحكمة رقم 5053.007.085

[78] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 4 كانون ثان 1988- 15 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5053.007.077-.078

يدفع أيضاً بأن القوات المسلحة لم تكن على علم بوجود خطة جنائية ذلك أن مثل هذه الخطة لم تكن موجودة.

122. يرفض الدفاع كلية الإتهامات القائلة بأن عملية إبادة جماعية قد تم التخطيط لها أو تنفيذها في شمال العراق ضد الشعب الكردي خلال الفترة بين عامي 1987 – 1988 إن مثل هذه الإتهامات تتناقض مع وزن الأغلبية العظمى من الأدلة أو على التحديد ذلك الدليل الذي لم يتم كشفه إلى مكتب الدفاع، والذي يشير بوضوح إلى أن الحملة العسكرية كانت موجهة ضد قوات مسلحة كردية وإيرانية معاً، كانت تقاتل ضد الحكومة المركزية.

123. تذكر هيئة المحاكمة بأن المتهمين سلطان هاشم وحسين رشيد وصابر عبد العزيز قد أجابوا بأنهم غير مذنبين عن كل التهم الموجهة إليهم، ولقد فعل المتهمون ذلك لأنهم يرفضون أي إتهام وكل اتهام بأنهم شاركوا بأية طريقة في تخطيط أو تنفيذ تلك الجرائم، التي تم ربطها بشكل غير ملائم بحملة الأنفال وبغيرها من العمليات العسكرية في شمال العراق والتي تم تنفيذها خلال الفترة من شهر شباط وحتى شهر أيلول 1988. وإن رأي الدفاع هو أن الجرائم المدعى بها في لوائح الإتهام التي تليت يوم 20 شباط 2007 ,على فرض حدوثها, قد تم تنفيذها من قبل فاعلين غير عسكريين، فشل الإدعاء العام في تحديد هوياتهم أثناء سير المحاكمة.

124. إن الهدف الإستراتيجي الذي شكل الأساس لحملة الأنفال كان يتمثل في الحد من التهديد الذي تواجهه السلطة المركزية من مجموعات المعارضة المسلحة ومن القوات الإيرانية التي كانت تعمل في شمال العراق. إن الأدلة واضحة على أن القوات المسلحة سعت أثناء حملة الأنفال إلى تحقيق هدفها الإستراتيجي من خلال الاقتصاد في استخدام القوة، وإن الأدلة التي سوف تعرضها هذه المذكرة تبين أن قدراً كبيراً من الجهد قد بذلته القوات المسلحة خلال حملة الأنفال محاولة الحفاظ على ثقة أغلبية السكان من الأثنية الكردية في شمال العراق.

2.1.3 الدراسة المشتركة في شباط 1988 :

125. يشير الدفاع هنا، ويحتج أيضاً على عدم الكشف لا من قبل هيئة التحقيق ولا من قبل المدعي العام، عن الجزء الرئيسي من الأدلة التي تدعم نظرية الدفاع وهذا الدليل يؤيد نظرية الدفاع بشأن الأنفال، ونحن نشير هنا إلى الدراسة المشتركة للمخابرات العامة ومديرية الاستخبارات العسكرية حول اسلوب التعامل الأفضل مع المعارضة المسلحة في شمال العراق. وتاريخ هذا التقرير موضع البحث هو 16 شباط 1988 وقد صدر بعد يومين من ذلك التاريخ[79]. ويشعر محامو الدفاع بخيبة الأمل لأن الإدعاء العام قد آثر تجاهل هذا الدليل الحاسم الذي يؤيد حجج المتهمين، وبدلاً من ذلك، فإن

[79] من مديرية الإستخبارات العسكرية الى ديوان الرئاسة بتاريخ 18 شباط 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 010-.5045.011.003

الإدعاء العام لم يكشف للدفاع ولهيئة المحاكمة إلاّ مصادقة الرئاسة على هذا التقرير [80] ويشير الدفاع إلى أنه يمكن للبعض أن يخلصوا من الكشف المحدود أن الإدعاء العام كان يهدف إلى خلق إنطباع بأن القوات المسلحة ممثلة بالمتهم صابر عبد العزيز، قد دخلت في مؤامرة مع أجهزة الدولة الأخرى ومع الرئاسة ضد الشعب الكردي، ولكن الأدلة عندما تكشف بالكامل، فإنها تظهر أن هذا غير صحيح.

126. إن التقرير المؤرخ في 16 شباط 1988 يشير إلى أن اللجنة المشتركة قد أعطيت تفويضاً لدراسة أفضل السبل التي يمكن إتباعها من أجل جلب مجموعات المعارضة المسلحة إلى الصف الوطني، وحيثما يكون هذا مستحيلاً فالبحث عن إزاحة العناصر القيادية للمجموعات المسلحة. وواضح من التقرير أن الطريق الذي فضلت اللجنة إتباعه من أجل التخلص من التهديد في شمال العراق ينطوي على استخدام أقل قدر ممكن من القوة، ويتبع ذلك، بالنسبة للمجموعة التي تولت التخطيط، أن الاسلوب الأمثل يتمثل في جذب المقاتلين فرادى أو حتى على شكل مجموعات كاملة من البشمركة إلى الصف الوطني. وقد تم تقرير أن هذا الاسلوب أفضل من شن حملة شاملة في الشمال ضد أي من المجموعات المسلحة أو ضدها كلها.

127. إن تقرير 16 شباط يوضح أن وجهة نظر فريق الدراسة كانت تتمثل في أن نقطة البداية من أجل إيجاد حل للمشكلة في شمال العراق يجب أن تكون عرض العفو عن أولئك الأشخاص الذين سبق أن حملوا السلاح ضد السلطة المركزية. كما تمت التوصية بعدد آخر من الحوافز لأولئك المستعدين للعودة إلى ما سميت "بالصفوف الوطنية " ، وقد شملت هذه الحوافز ، ولم تكن مقصورة على الأمور التالية:

أ) ضمان معيشة العائدين وبشكل أساسي من خلال بند فرص التوظيف.

ب) السماح للطلبة العائدين بأن يعيدوا تسجيلهم في المؤسسات التعليمية، والسماح بعودة الموظفين كي يستردوا مواقعهم الوظيفية السابقة.

ج) توفير مقابل، أو تعويض عن الممتلكات التي صادرتها الدولة.

128. إن الجهود الرامية لجذب البشمركة إلى الصف الوطني، كانت بحسب التقرير، سوف تترافق مع حملة ترمي إلى الحفاظ على ولاء الأغلبية العظمى من الشعب الكردي حيث كان هناك إدراك بأنه ليس لهم علاقة بمجموعات المعارضة المسلحة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد أوصت اللجنة بإتباع اسلوبين أساسيين:-

أ) تحسين الإتصالات بين السلطة المركزية والشعب الكردي، مع غرس شعور " المواطنة العراقية " لدى الأكراد الإثنيين.

[80] من ديوان الرئاسة الى مديرية الإستخبارات العسكرية بتاريخ 24 شباط 1988 . وثيقة المحكمة رقم 5045.011.002

ب) الاستمرار في السياسات المتبعة المتمثلة في استمرار الدعم " للأصدقاء الدائمين وعائلاتهم " من بين أبناء الأثنية الكردية.

129. لا يتردد الدفاع في التسليم، بأنه إذا فشلت هذه المنظومة من الحوافز في جلب مقاتلي المعارضة إلى الصف الوطني، فإن هناك نصاً في التقرير بالتعامل مع المعارضة عسكرياً، وبشكل مبسط ، فإن التقرير كان واضحاً في أن المجموعات المسلحة، وليس المدنيين، سوف يتم استهدافهم في الحالات التي يثبت فيها عدم كفاية الحوافز المذكورة لجذب مقاتلي البشمركة من الميدان.

130. وفي ختام فحصه لتقرير 16 شباط 1988، فإن الدفاع يشير إلى أن الرئاسة قد صادقت على التوصيات الواردة في هذا التقرير بتاريخ 24 شباط 1988، وعلى وجه التحديد، فإن الأدلة تبين أن الرئيس آنذاك قد أمر بتطبيق التوصيات الواردة في التقرير ويتبع ذلك بالنسبة لمحاميي الدفاع أنه ببساطة ليس هناك أساس للحجج التي تقول بأنه كانت هناك خطة إبادة جماعية أو غيرها من الخطط الإجرامية لمهاجمة الشعب الكردي ككل. وإن حجة محاميي الدفاع عن المتهمين هي أن القوات المسلحة، وكذلك القائد العام، للقوات المسلحة كانوا حريصين على تجنب القتال ما كان ذلك ممكناً.

2.3 التخطيط العملياتي العام:

131. بتاريخ 8 كانون أول 1987، وجه رئيس أركان الجيش قادة الفيلق الأول والفيلق الخامس لإعداد خطط عامة لعمليات الهجوم خلال السنة القادمة [81]

132. وبتاريخ 3 كانون ثان 1988، حددت القيادة العامة للقوات المسلحة ضرورة إقامة مراكز قيادة عامة في شمال العراق من أجل الإشراف على العمليات حتى حلول الربيع. وبتاريخ 24 كانون ثان 1988، تم إبلاغ قائد الفيلق الأول، الذي لم يكن المتهم سلطان هاشم وقتها، وكذلك قائد الفيلق الخامس أن الهدف هو تدمير شبكات التخريب والتجسس في شمال العراق قبل 1 نيسان 1988[82]. وتشير وثائق أخرى أن الموعد الأخير كان منتصف شهر نيسان 1988 وأن الهدف يجب أن يتحقق باستخدام وحدات خفيفة يتم إنزالها من الطائرات مثل " القوات الخاصة وقوات مغاوير"[83].

133. إن الدفاع يذكر هيئة المحكمة بحجته القائلة أن ما كان يخطط له لشمال العراق كان عملية عسكرية صرفاً، وفي هذا الصدد، فإن محاميي الدفاع عن

---

[81] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 2 كانون اول 1987- 25 كانون ثان 1988 وثيقة المحكمة رقم 5052.004.092

[82] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 4 كانون ثان 1988- 13 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5052.004.107-.108وأيضا . سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 4-25 كانون ثان 1988 وثيقة المحكمة رقم 5053.007.005

[83] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 4 كانون ثان 1988 وثيقة المحكمة رقم 5053.007.010-.011 وأيضا. سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 4 كانون ثان 1988 وثيقة المحكمة رقم 5052.44.110

المتهمين يشيرون إلى أن أوامر واضحة قد صدرت إلى القوات المسلحة يوم أو حول يوم 3 كانون ثان 1988 وجهتها إلى " أن علينا أن نتعامل مع الحقائق العسكرية وأن نسقط الحقائق السياسية في حربنا مع العدو الإيراني ". وأشار نفس الأمر إلى أن التصرف بخلاف ذلك سوف يؤدي إلى خلق مشاكل غير محددة [84].

134. إن محاميي الدفاع عن المتهمين يحاجوّن بأن أوامر أخرى قد صدرت في شهر شباط 1988 تقدم المزيد من الإسناد للحجة القائلة بأن ما كان يتم التخطيط له في شمال العراق كان عملية عسكرية خالصة. وفي أعقاب اجتماع للقيادة العامة للقوات المسلحة عقد بتاريخ 6 شباط 1988، فإن رئيس أركان الجيش قد أوصل عدداً من الأوامر إلى ضباط أركانه:

أ) إن التهديد الذي يشكله من يسمون بالمخربين في شمال العراق يجب أن يتم تحييده قبل 1 نيسان 1988 .[85]

ب) إن قوات خاصة ووحدات من المغاوير، وليس أفواج مشاة سوف يتم استخدامها حيثما أمكن ضد المخربين [86].

ج) إن حجم الوحدات في المناطق الشمالية يكون محدوداً من أجل عدم فقدان عنصر المفاجأة وللحدّ من الخسائر [87].

د) إن الفشل في إنهاء العملية قبل 1 نيسان 1988 سوف يؤدي إلى إثارة صعوبات متزامنة على الجبهتين الشمالية والجنوبية[88]، و

هـ) إن النجاحات الإيرانية الأولية في القاطع الشمالي قد ينجم عنها هجوم إيراني أوسع نطاقاً في شمال العراق ضد أهداف أكثر عمقاً وذلك خلال الربيع المقبل [89].

135. إن الدفاع يطلب من هيئة المحكمة أن تلاحظ أنه في شهر شباط 1988، حصل رئيس أركان الجيش على إذن من وزارة الدفاع وكذلك من القائد العام للقوات المسلحة من أجل إعادة انتشار وحدات المغاوير في الفيلق الثالث والفيلق الرابع والفيلق السادس في قاطع الفيلق الأول، ويشار هنا إلى أن التشكيلات التي أخذت منها وحدات المغاوير كانت تتمركز خارج مناطق شمال العراق[90] وإن حجة محاميي الدفاع عن المتهمين، هي أن الوحدات المتخصصة التي تتكون من أفراد متمرسين في المعارك وعلى وجه التحديد من ذوي التدريب الجيد، ما كان من الممكن أن يتم نقلها إلى شمال العراق

---

[84] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 4- كانون ثان 1988 وثيقة المحكمة رقم 5053.007.087

[85] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 8 – 19 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5052.004.153

[86] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 8- 19 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5052.004.152 IST.

[87] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 8-19 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5052.004.149 .IST

[88] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 8-11 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5052.004.139. IST

[89] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 8 -19 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5052.004.137

[90] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 8-22 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5052.004.164 .IST

لأي هدف آخر سوى مواجهة البشمركة وغيرها من القوات غير النظامية في شمال العراق، إذ لو كان هدف القوات المسلحة هو نشر وحدات عسكرية من أجل شن هجوم شامل ضد السكان المدنيين في تلك المنطقة، لما طلبت القوات المسلحة وحدات قوات خاصة لهذه الغاية، ولما كانت القوات المسلحة قد فكرت في نقل وحدات خاصة من مناطق حساسة استراتيجياً في مسرح عمليات الجنوب من أجل قتل مدنيين عزل.

136. وضمن نفس هذا السياق، فإن محاميي الدفاع عن المتهمين يشيرون إلى أن القيادة العامة للقوات المسلحة قد أشارت بتاريخ 6 شباط 1988 إلى أن القوات غير المعتادة على القتال في الشمال سوف تحتاج إلى شهر واحد " على الأقل " من التدريب الخاص. ويظهر من ذلك أن رئيس هيئة الأركان قد بذل جهده من أجل مواجهة هذا الأمر وذلك بالإشتراك مع دائرة العمليات التي كانت آنذاك تحت قيادة المتهم حسين رشيد،[91] ويحاجج الدفاع بأن القيادة العامة للقوات المسلحة، وكذلك الجيش، ما كانوا ليشغلوا أنفسهم بهذا الشأن لو كان هدف القوات المسلحة هو استهداف أي شخص آخر في شمال العراق بإستثناء البشمركة والقوات الإيرانية الذين كانت تعتبرهم القوات العراقية عدواً مقتدراً وخطراً وبكلمات أخرى، فإن حجة الدفاع هي أن الوحدات العسكرية لا تحتاج إلى تدريب متخصص من أجل تصفية مدنيين.

303 الإعتبارات التكتيكية:-

137. إن حجة محاميي الدفاع هي أن الأدلة التي تحصل عليها مكتب الدفاع، والتي لم يتم تضمينها في ملف الإحالة، ولا عند عرض الإدعاء العام قضيته، تدل بوضوح على أنه في شهر شباط 1988، كانت القوات المسلحة تعد للقيام بحملة عسكرية خالصة في شمال العراق، وفي 11 شباط 1988، فإن رئيس هيئة الأركان قد وجّه دائرة العمليات وكذلك الفيلق الأول والفيلق الخامس من أجل ضمان اتخاذ الإجراءات التالية:

أ) أن تسعى القوات العراقية لاستغلال عنصر المفاجأة بشن هجمات بواسطة قوات نظامية وليس من خلال كتائب الدفاع الوطني.[92]

ب) إنتقاء بطاريات مدفعية وهاونات توكل إليها مهمة محددة لتدمير مواقع هاونات العدو [93] و

ج) الوحدات الهجومية تتقدم نحو العدو، وتستخدم اسناداً كافياً من الهاونات بطريقة تؤدي إلى تقليل الإصابات بين صفوفها [94]

---

[91] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 8-19 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5053.007.059 IST.

[92] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 8 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5053.007.070 IST.

[93] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 8- شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5052.004.160 IST. وأيضا . سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 8 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5053.007.069 IST.

ويشير الدفاع إلى أن الأدلة تبين أن كتائب الحرس الوطني شكلت رأس الحربة في عمليات الأنفال الثمانية، ولا يستطيع محامو الدفاع عن المتهمين أن يقدموا تفسيراً لهذا التغيير في الخطة.

138. يشير الدفاع إلى أنه بتاريخ 11 شباط 1988، قام رئيس أركان الجيش بتوجيه المتهم سلطان هاشم أحمد الذي كان آنذاك لواء ركن كي يتأكد من أن الوحدات التي يتم نشرها في مواجهة المخربين تتلقى تدريباً كافياً وتكون قادرة على إجراء الحد الضروري من الاستطلاع من أجل الحفاظ على الروح المعنوية.[95] ويحتج محامو الدفاع بأن مثل هذه الخطوات ليست هي تلك الخطوات التكتيكية التي تقوم بها قوات عسكرية تستعد لعمل لا يتعدى ذبح مدنيين غير مسلحين.

4.3 القوات الإيرانية في شمال العراق

1.4.3 تقديم

139. في رأي محاميي الدفاع عن المتهمين أن هناك وفرة في الأدلة التي تؤيد الحجة القائلة بأن القوات الإيرانية كانت تعمل في الشمال العراقي خلال الحرب الإيرانية – العراقية، إما جنباً إلى جنب مع وحدات البشمركة أو ضمن تشكيلات إيرانية مستقلة، ويشير الدفاع أنه بحلول أوائل شهر آب 1983، كانت مديرية الاستخبارات العسكرية قد أفادت أن حوالي عشر آلاف إيراني قد قتلوا وجرحوا مؤخراً أثناء العمليات في المناطق الشمالية والوسطى[96].

140. إن ملخصاً استخبارياً مكثفاً أعدته مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 10 آذار 1987، قد حدد ثلاثاً مما سميت "قواعد خميني " (أي وحدات الحرس الثوري الإيراني) داخل وحول منطقة عمليات الشعبة الأولى في بشمركة البرازاني [97]، وكان رأي الإستخبارات العسكرية العراقية أن إيران كانت تدفع رواتب كل المقاتلين الموالين لعشيرة البرازاني حيث كان يعتقد في شهر نيسان 1987 أن قوة هذه المجموعة كانت تصل إلى 5200 مقاتل.[98]

وإضافة إلى ذلك، فقد كان يعتقد أن إيران كانت تدفع مرتبات شهرية لعائلات حوالي 1200مقاتل وقد أفادت المعلومات التي جمعت في شهر آب

---

[94] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ8 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 5053.007.068
وأيضا سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 8 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 5053.007.067

[95] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 8-11 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5052.004.163
وأيضا. سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيود بتاريخ 8-20 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم 5053.007.072 IST.

[96] من مديرية الإستخبارات العسكرية الى القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ 24 آب 1988 وثيقة المحكمة رقم 5010.022.001 IST.

[97] من مديرية الإستخبارات العسكرية الى رئيس أركان الجيش بتاريخ 10 آذار 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 1962.014.029

[98] من مديرية الإستخبارات العسكرية الى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بتاريخ 22 أيار 1987 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.013.020-.024

1987 عن تزايد نشاط مواطنين إيرانيين في شمال العراق، وبالتحديد في منطقة قارة داغ [99] وتشهد أجزاء من وثائق متعددة تحتفظ بها وحدة الأدلة الآمنة على نشاط تخريبي ملحوظ خلال فترة أيلول تشرين أول 1987 من قبل أفراد من الحرس الثوري في مناطق شمال العراق التي سنتعرض لاحقاً لإجتياح القوات العراقية أثناء عمليات الأنفال[100].

141. ويشير الدفاع مرة أخرى إلى الانتشار الواسع في شمال العراق ليس لقوات البشمركة وحدها بل وللحرس الثوري الإيراني أيضاً[101] وقد هاجمت عناصر من الفيلق الخامس قاعدة للحرس الثوري في منطقة حياة يوم 31 آذار 1987، وفي ليلة 14/13 نيسان 1987، قامت قوة مشتركة من البشمركة والحرس الثوري، قدر عددها بألف ومئتي رجل بمهاجمة القوات العراقية في نقاط متعددة في منطقة موات – سورة قلعة إزمار[102].

142. تبين الأدلة أن القتال الأشد ضراوة ضد القوات الإيرانية في شمال العراق سنة 1987 قد شهده قاطع شاورتا – موات ، وذلك خلال شهور الربيع والصيف وفي سنة 1988، حصلت أول عملية أنفال في هذه المنطقة. وفي سنة 1987 اشتبكت عدة فرق إيرانية مع القوات العراقية، وإستناداً إلى مخبرين مسجلين على كشوف الاستخبارات العسكرية العراقية، سنة 1987، فإن التشكيلات الإيرانية المنتشرة في قاطع شاورتا – موات قد فقدت 18000 قتيل و 24000 جريح خلال شهر نيسان 1987. وقد ذكر أن 12000 إيراني آخر من الحرس قد قتلوا خلال شهر حزيران 1987[103].

2.4.3 وثيقة مؤرخة في 29 آذار 1987

143. إن المصادقة التي منحتها الرئاسة العراقية بتاريخ 29 آذار 1987 على الهجمات ضد مواقع البشمركة على أساس الفهم بأن " الهدف ليس إلحاق الضرر بالمخربين فحسب " كانت إشارة واضحة إلى الضرورة المتصورة لإستهداف المواقع الإيرانية في شمال العراق إضافة إلى قواعد البشمركة[104] ويعرب الدفاع عن أسفه، لأن محاميي الدفاع للمشتكين بالحق الشخصي قد آثروا أن يسيئوا عرض هذه الوثيقة في مرافعتهم الختامية.

---

[99] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الإستخبارات العسكرية، تقرير خاص عن المنطقة الشمالية عن شهر آب 1987 بتاريخ 21 أيلول 1987 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.013.008-.013

[100] أجزاء من وثائق بتاريخ أيلول تشرين أول 1987 وثيقة محكمة رقم 0929.064.002-.013 .يبدو أن قيود هذه الوثائق قد فقدت قبل أن تؤول الصفحات المتتبقية منها الى وحدة الأدلة المحمية.

[101] انظر قليلاً من ديوان الرئاسة الى مديرية الاستخبارات بتاريخ 12 آذار 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 1962.014.013-.011 IST وأيضاً : من مديرية الاستخبارات العسكرية الى ديوان الرئاسة بتاريخ 18 آذار 1987 وثيقة المحكمة رقم 1962.014.013- .014. IST. وأيضاً : من مديرية الاستخبارات العسكرية الى ديوان الرئاسة بتاريخ 25 آذار 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 1962.014.026-.027. وايضاً :من رئيس أركان الجيش الى الفيلق الأول والفيلق الخامس بتاريخ 5 نيسان 1987 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 1962 .014.022-.023
وأيضا مذكرة داخلية من وليد نايف بتاريخ 5 حزيران 1987 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 1962.014.025

[102] من مديرية الاستخبارات العسكرية الى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بتاريخ 22 أيار 1987 وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.013.020-.024

[103] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى من مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 4 آب 1987. وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.062.002-.005

[104] من ديوان الرئاسة الى مديرية الإستخبارات العسكرية بتاريخ 29 آذار 1987 . وثيقة المحكمة رقم IST. 1962.014.017

144. لقد كان الهدف من الهجوم العراقي في هذه الحالة هو استهداف البشمركة وأيضاً المواقع الإيرانية، وكون هذا التفسير هو التفسير الممكن الوحيد للأمر التوجيهي الصادر في 29 آذار 1987 هو أمر يتضح من المراسلة التي جرت بعد يومين من مديرية الاستخبارات العسكرية إلى رئيس هيئة الأركان فبعد وضع حد واضح بين " المخربين " (أي البشمركة المسلحة) و " حرس خميني " (أي الحرس الثوري)، فإن المراسلة موضع البحث تشير إلى أن الرئاسة قد وافقت على توجيه ضربات كيميائية ليس ضد المخربين فقط[105]، وإن حجة محاميي الدفاع أن هذه الموافقة عندما تؤخذ ضمن إطارها الأوسع والملائم، فإن النتيجة الوحيدة التي من الممكن استخلاصها منها هي أن المخربين والوحدات الإيرانية كان سيتم استهدافهما خلال العملية المقترحة.

145. مع كل الاحترام الواجب لزملائنا الذين يمثلون المشتكين بالحق الشخصي، فإن الدفاع لا يشاطرهم رؤيتهم لهذا الدليل على أساس أن الرئاسة قد أمرت بشن الهجمات على البشمركة والسكان المدنيين، وتجاهلت في نفس الوقت – أو وافقت ضمناً على وجود الوحدات الإيرانية داخل نفس المنطقة - ولندع الاخلاقيات جانباً، فمن وجهة نظر عسكرية يبدو هذا هراء.

146. إننا نعرض أيضاً أن تفسير الدفاع للأمر التوجيهي في 29 آذار يجد ما يؤيده في قوائم الأهداف العسكرية التي حددتها مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 6 نيسان وكذلك بتاريخ 3 أيار 1987 [106] ففي سياق الهجمات التي شنها سلاح الجو لاحقاً يوم أو حوالي يو 9 أيار 1987، فإن الهجمات بالأسلحة الكيميائية كانت مقصورة حصراً على أهداف إيرانية، أي أن تجمعات القوات الإيرانية خارج المراكز السكانية قد ضربت بالأسلحة الكيميائية على حين وجهت الضربات بالأسلحة التقليدية إلى قوات البشمركة [107] وحقيقة أنه لم يتم ضرب أهداف مدنية يوم 9 أيار 1987 تثبتها حقيقة فشل المدعي العام في تقديم أي شاهد على هذه الضربات.

3.4.3 العمليات الإيرانية، آذار – نيسان 1988

147. يعيد الدفاع حجته القائلة أن عمليات الأنفال العسكرية لا يمكن فهمها بمعزل عن الحرب التي كانت دائرة آنذاك مع إيران، ولا يعتقد الدفاع أن من الضروري شرح حجم ذلك الصراع لهيئة المحكمة.

148. إن الأدلة تبين أنه خلال سنة 1987 وفي سنة 1988، واصلت إيران تعزيز وجودها في شمال العراق، وبخاصة من حيث أن أعداداً كبيرة من

---

[105] من مديرية الإستخبارات العسكرية الى رئيس أركان الجيش بتاريخ 31 آذار 1987 ، وثيقة المحكمة رقم -1962.014.043 IST. 045

[106] مذكرة داخلية _ وليد نايف _ مديرية الإستخبارات العسكرية بتاريخ 6 نيسان 1987 . وثيقة المحكمة رقم 1962.014.024 IST.

[107] قيادة سلاح الجو والدفاع الجوي / اوامر عمليات الى قيادة سلاح الجو والدفاع الجوي ، بتاريخ 12 أيار 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 003.-8072.003.002 IST

الرجال قد تم إرسالهم من إيران إلى هذه المناطق التي كانت سوف تصبح لاحقاً بؤرة لعمليات الأنفال-1 والأنفال-2 . وكانت التعزيزات الإيرانية تتكون من وحدات تخريب وتشكيلات من الحرس الثوري في آن معاً. [108]

149. لقد كان لدى كل من البشمركة والقوات الإيرانية في شمال العراق أهداف متباينة من الحرب وكان لكل منهما سلسلة قيادة خاصة به، ولكن الدليل يوضح أن وجود العدو المشترك لكل من البشمركة والإيرانيين جعل التعاون بين الطرفين وطيداً. وعلى وجه التحديد، يشير الدفاع إلى أنه تباريخ 26 و 27 شباط 1988، أي خلال الساعات الأولى من حملة الأنفال – فإن قيادة البشمركة البرازاني قد اجتمعت في منطقة بيرغالو مع ممثلين للحرس الثوري. وكان هدف هذا الإجتماع هو تحديد الأسلوب الأفضل للرد على عملية الأنفال[109] .

150. إن حجة محاميي الدفاع هو أن الأدلة تؤيد بقوة النتيجة القائلة بأن البشمركة والقوات الإيرانية قد قرروا الرد المشترك على الهجوم العراقي. ومنذ وقت مبكر يعود إلى 28 شباط 1988، فإن مديرية الإستخبارات العسكرية أشارت على القيادة العامة للقوات المسلحة بأن القوات الإيرانية في شمال العراق من المتوقع أن تساند البشمركة على الشكل التالي:-

1) بتعزيز وحدات البشمركة التي تعرضت إلى الهجوم تعزيزاً مباشراً.

2) بشن هجوم قوي في المنطقة الواقعة جنوب موات.

3) بالقيام بهجوم محدود في قاطع بنجوين ، و

4) بشن عملية للتشكيلات الحرس الثوري شرق دار باندخان، أي في منطقة حلبجة [110]

151. إن حجة محاميي الدفاع هي أنه من غير المثير للدهشة في ظل هكذا ظروف أن تتوافر أدلة وثائقية تبين أنه تم في شهر آذار 1988 قصف حشودات عسكرية إيرانية كبيرة في منطقة شاورتا – دوكان وذلك من أجل إسناد عملية الأنفال. [111]

1.3.4.3 حلبجة ، آذار 1988

152. يشير الدفاع إلى أنه في نفس ذلك الوقت تقريباً، تمت عملية إعادة تمركز لعناصر من الفيلق العراقي الأول، وذلك رداً على هجوم إيراني في وحول حليجة، وهو الهجوم الذي توقعت وقوعه مذكرة الاستخبارات

---

[108] أنظر مثلا . منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى من مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 7 آذار 1988 . وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.048-.050

[109] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بتاريخ 1 آذار 1988 وثيقة المحكمة رقم .IST 0929.061.055-.057

[110] من مديرية الإستخبارات العسكرية الى القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ 28 شباط 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 4081.006.005-.006

[111] رئاسة أركان الجيش الى وزارة الدفاع بتاريخ 8 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 4041.002.003

العسكرية الصادرة في 28 شباط 1988[112]. وقد اكتسحت عدة فرق من الحرس الثوري الإيراني حلبجة في أواسط آذار 1988، وفي 19 آذار تم تلقي معلومات من قبل مديرية الاستخبارات العسكرية تفيد بأن فرقتين من الحرس الإيراني قد دخلت حليجة، وكان من المتوقع أن يشهد اليوم التالي ارتفاع عدد الفرق الحرس الإيراني في المنطقة إلى خمس فرق [113]

.153 تم حذف هذة الفقرة
116115114

2.3.4.3 القتال المستمر في شمال العراق:-

154. يشير الدفاع إلى أن الإحتلال الإيراني لحلبجة لم يكن إلا مجرد جزء من أزمة أكثر إتساعاً واجهت السلطات العراقية خلال النصف الثاني من شهر آذار 1988. وبالإشارة إلى أن " جزءاً أساسياً من أفضل قوات الحرس تدريباً قد تم نشرها في المنطقة الشمالية" فإن الاستخبارات العسكرية قد خلصت إلى أن " من المرجح أن يحاول الإيرانيون احتلال سيد صادق والإنتشار في كل المنطقة في أسرع وقت يستطيعون[117].

155. إن الدفاع يبين أن الموقف، كما كان يراه العراقيون، كان خطيراً جداً، ودعماً لهذه الحجة، فإن الدفاع يشير إلى الأمر التوجيهي الصادر في آذار 1988 عن القيادة العامة للقوات المسلحة والذي دعى كبار القادة إلى إعادة " الجنود المذعورين إلى صوابهم " وفي 20 آذار تم تمرير هذا الأمر إلى كامل ساجت قائد الفيلق الأول، وكذلك أيضاً إلى سلطان هاشم الذي كان يقود مركز قيادة عمليات الأنفال.[118]

156. يشير الدفاع إلى أنه وبشكل مشابه، فقد صدرت يوم 20 آذار أوامر عن رئيس هيئة الأركان باتخاذ إجراءات دفاعية إضافية وشاملة في منطقة سيد صادق. كما احتوى نفس الأمر التوجيهي على أوامر بالإسراع في التخطيط لعملية أنفال ثانية، كانت سوف تحصل في نفس المنطقة عموماً (أي قارة داغ)[119] ويود الدفاع أن يلفت عناية هيئة المحكمة إلى أمر توجيهي صادر يوم 20 آذار عن الرئاسة وموجه إلى وزير الدفاع. وتربط هذه الوثيقة بين القتال الدائر شرق داربندكان، حيث كان الإيرانيون قد شنوا هجوماً للتو ، وبين عملية الأنفال المتواصلة[120]، وأخيراً، فإن الدفاع يشير إلى قسط وافر من الأدلة التي تشير إلى استمرار العمليات الإيرانية سواء

---

[112] رئيس أركان الجيش العراقي الى الفيلق الأول بتاريخ 16 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 1933.002.006-.007

[113] مديرية الإستخبارات العسكرية الى أركان الجيش بتاريخ 19 آذار 1988 وثيقة اللمحكمة رقم IST. 4013.001.004

[114]

[115]

[116]

[117] مديرية الإستخبارات العسكرية الى أركان الجيش بتاريخ 19 آذار 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 4013.001.004

[118] سجل الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 20 آذار 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 5052.004.188

[119] رئيس أركان الجيش الى الفيلق 1 ، بتاريخ 20 آذار 1988 وثيقة اللمحكمة رقم005.-IST. 4012.001.002

[120] الرئاسة : الى وزير الدفاع بتاريخ 20 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 5045.007.003-.004

المحدودة أو الواسعة النطاق، على طول محور دوكان داربندكان طيلة ما تبقى من شهر آذار خلال شهر نيسان 1988. وان حجة محاميي الدفاع هي أن الأدلة تبين أن كثيراً من هذه المبادرات الإيرانية قد تم القيام بها كإسناد مباشر لقوات البشمركة التي تعرضت للضغط أثناء عملية الأنفال – 2 [121] وعند نهاية شهر نيسان 1988، فإن رئيس أركان الجيش أبلغ قادة الفيلق الأول والفيلق الخامس بأنه ينبغي توقع شن المزيد من الهجمات الإيرانية داخل وبين منطقتي دوكان و دارابندكان.[122]

4.4.3 ملاحظات ختامية:

157. يبدي الدفاع أن هذه الأوامر والتقارير الصادرة عن أعلى المستويات في النظام وفي القوات المسلحة، توضح بجلاء وجود رابطة لا إنفكاك لها بين عمليات الحرس الثوري الإيراني في العراق وحملة الأنفال ويزيد الدفاع على هذه الحجة، بأن معركة حلبجة ما كان ينبغي أبداً عزلها عن حملة الأنفال من قبل هيئة التحقيق في هذه المحكمة.

158. إن رأي محاميي الدفاع عن المتهمين هو أن استبعاد معركة حلبجة من قضية الأنفال، أدى إلى خلق إنطباع غير ملائم من قبل هيئة التحقيق في هذه المحكمة مؤداه أن حملة الأنفال كانت القوات العراقية تقوم بها بمعزل عن معركة أوسع وأكثر خطورة ضد عدة فرق من الحرس الثوري، حاولت مراراً خلال سنة 1988 أن تندفع نحو العمق في الأراضي العراقية وتجاه المراكز السكانية في المدن الرئيسية مثل السليمانية وكركوك.

5.3السياسة المتبعة تجاه العائدين سنة 1988:

1.5.3 تقديم:

159. تلفت عناية المحكمة إلى الحجج التي تم إيرادها في مواضع أخرى من هذه المذكرة والتي تفيد أنه قبل حلول سنة 1988، كانت سياسة الحكومة قد وضعت نصاً واضحاً فيما يتعلق بعودة مقاتلي أفراد البشمركة وأفراد عوائلهم إلى ما تسمى بالصف الوطني، والتي كانت استعارة شعبية لتسمية من ليسوا أعضاء في البشمركة، أو حتى صف الحكومة. كما قدمت الحجة بشكل مماثل على أن جذب مقاتلي البشمركة وعائلاتهم ثانية إلى الصف الوطني شكل أمراً مركزاً في سياسة الحكومة في شمال العراق بفضل

[121] أنظر مثلا : . منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى من مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 25 آذار 1988 . وثيقة المحكمة رقم 042-.IST. 0929.016.041
وأيضا : . منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الاستخباراتالعسكرية بتاريخ 26، آذار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST.0929.061.038-.040
وأيضاً : . منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 27 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.035-.037
وأيضاً:منظومة استخبارات المنطقة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 6نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 047-IST. -0929.060.043

[122] رئيس أركان الجيش الى الفيلق 1 والفيلق 5 ، بتاريخ 27 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 1933.002.011-.012

موافقة الرئيس آنذاك على الدراسة المشتركة للمخابرات العامة ومديرية الاستخبارات العسكرية والتي تم انجازها في 16 شباط 1988[123]

160. إن حجة محاميي الدفاع عن المتهمين هي أن الأدلة تبين أن سياسة العفو عن البشمركة العائدين وعائلاتهم قد استمر تطبيقها طيلة فترة عمليات الأنفال، كما تبين الأدلة إضافة إلى ذلك أن مئات كثيرة – إن لم يكن ألوفاً، من أفراد البشمركة وعائلاتهم قد استفادوا من عروض العفو هذه. وعلى حين أن الدفاع لا ينازع في أن جرائم خطيرة قد ارتكبت في نفس وقت حملة الأنفال، إلاّ أن تلك الجرائم لم تكن مرتبطة إدراكياً بالحملة المذكورة، التي نحتج بأنها كانت ذات طبيعة عسكرية خالصة.

161. إن حجة محاميي الدفاع عن المتهمين هي أن الأدلة تدل بوضوح على أن الجرائم المزعومة ,وعلى فرض حدوثها, التي وقعت في نفس وقت وقوع حملة الأنفال قد اقترفتها قوى من غير القوات المسلحة، وبالتحديد من اللجان الأمنية التي أوجدت في محافظات الشمال إلى جانب عناصر مديرية المخابرات العامة وأجهزة حزب البعث، وتوضح الأدلة الوثائقية أن مديرية المخابرات العامة ومسؤولي حزب البعث كانوا قد رصوا الصفوف معاً من أجل التعامل مع مشكلة الهروب من الخدمة العسكرية[124] وإن حجة محاميي الدفاع عن المتهمين هي أن هذه الإجراءات التي كان يشرف عليها وينفذها أفراد غير عسكريين، قد امتدت ببساطة لتشمل معاملة العائدين من المناطق المحظورة أمنياً.

2.5.3 أوامر التوجيه المركزية المتعلقة بالعائدين:

162. ينبغي استذكار أنه في شهر تشرين ثان 1987، ألقى المتهم علي حسن خطاباً نص على " أن يعود إلى الصفوف الوطنية كل أولئك المخربين الذين يعلنون ولاءهم للبلاد وللقائد وللثورة شريطة أن يجلبوا أسلحتهم معهم". وكان المخربون العائدون سوف يتم إلحاقهم بأفواج الدفاع الوطني، وكان على الأجهزة الأمنية والاستخبارية التابعة للدولة أن تبلغ مكتب تنظيم الشمال عن كل حالة بحالتها من هؤلاء العائدين[125] وفي تاريخ 7 كانون أول 1987، ترجمت مديرية الاستخبارات العسكرية هذا الخطاب على شكل أمر ملزم لضباطها في منطقة العمليات الشمالية[126] ويود الدفاع أن يذكر هيئة المحكمة بأن السياسة التي وضعت في وقت متأخر من سنة 1987 لم تختلف إلى أي حد ذي مغزى عن الأوامر التوجيهية طويلة الأمد التي كانت تحكم موضوع معالجة البشمركة العائدين.

---

[123] مديرية الإستخبارات العسكرية الى ديوان الرئاسة ، بتاريخ 18 شباط 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 010.-5045.011.003 IST.

[124] أنظر مثلا : مديرية أمن أربيل بتاريخ 3 شباط 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 0930.084.002 .IST

[125] منظومة إستخبارات المنطقة الشرقية : من (مركز استخبارات السليمانية) الى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بتاريخ 18 تشريت ثان 1987 ، وثيقة المحكمة رقم .233-0932.006.232 IST.

[126] مديرية الإستخبارات العسكرية الى منظومتي استخبارات المنطقة الشرقية والشمالية بتاريخ 7 كانون أول 1983 ، وثيقة المحكمة رقم 222.-0932.006.220 IST.

163. وبتاريخ 3 كانون ثان 1988، ذكرت مديرية الاستخبارات العسكرية تشكيلات ووحدات الجيش في الميدان في شمال العراق، وبضمنها الفيلق الأول والفيلق الخامس، بمحتوى أمرها التوجيهي المؤرخ في 7 كانون أول 1987.[127]

وقد تم تمرير التفاصيل بالتالي إلى كل المكاتب التابعة لإستخبارات المنطقة الشرقية التي كانت آنذاك تحت قيادة المتهم فرحان مطلق، وتضمن الأمر توجيهات بأن المعلومات المتعلقة بالعائدين يجب أن يتم تمريرها مباشرة من منظومة استخبارات المنطقة الشرقية إلى مكتب تنظيم الشمال [128] وتبين الأدلة أن محتويات الأمر التوجيهي المؤرخ في 7 كانون أول 1987 قد تم تمريرها بتاريخ 3 نيسان 1988، مرة أخرى إلى كافة وحدات الجيش في الميدان من خلال تسلسلات القيادة المتعددة. وقد وجه هذا الأمر إلى استكمال القوائم التي تضم أسماء كل العائدين منذ 1 آذار 1988، وإعتباراً من 6 نيسان 1988، فإنه كان ينبغي إعداد قوائم يومية بهم.[129]

3.5.3 الأوامر التوجيهية العامة المتعلقة بالأسرى من البشمركة .

164. يشير محامو الدفاع عن المتهمين إلى أنه بتاريخ 21 آذار 1988، أبلغت مديرية الإستخبارات العسكرية منظومتي الاستخبارات في المنطقتين الشرقية والشمالية أن الرئيس قد أمر بأن يعامل المخربون الذين يقعون في الأسر معاملة جيدة، ويشير هذا الدليل إلى أن هذا الأمر التوجيهي قد تم توزيعه إلى الوحدات والتشكيلات العاملة في شمال العراق.[130]

وأن رأي الدفاع عن المتهمين هو أن هذا الأمر التوجيهي كان على درجة من الأهمية إلى حد أنه في 13 نيسان 1988، قام مدير الاستخبارات العسكرية آنذاك – المتهم صابر عبد العزيز بإعادة توزيع هذا الأمر الرئاسي المتعلق بمعاملة المخربين الأسرى مرة أخرى .[131]

165. إن حجة الدفاع هي أن هذا الدليل يبين بوضوح أن الضباط العسكريين كان يتم عقابهم بصرف النظر عن مستوى رتبهم عندما يخرجون على هذه الخطوط الإرشادية العامة المتعلقة بمعاملة المخربين الذين يقعون في الأسر وعلى سبيل المثال، فإن قائد قوات حماية النفط وهي وحدة في حجم كتيبة تتبع الفيلق الأول الذي شارك في الأنفال 3 والأنفال 4، قد نقل من موقعه في

---

[127] مديرية الإستخبارات العسكرية الى الفيلق الأول والفيلق الخامس (وآخرين) بتاريخ 3 كانون ثان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.216

[128] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى المكاتب الفرعية بتاريخ 6 كانون ثان ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.215

[129] مديرية الإستخبارات العسكرية الى الفيلق الأول والفيلق الخامس (وآخرين) بتاريخ 3 نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.242

[130] انظر مثلا : منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى كافة المكاتب الفرعية بتاريخ 23 آذار 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.011.018

[131] مديرية الإستخبارات العسكرية الى الفيلق الأول بتاريخ 13 نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.011.020

القيادة بتاريخ أو عند حوالي 26 أيار 1988 بسبب تورطه في قتل ثلاثة من الأسرى.[132]

166. وإستناداً إلى هذا الدليل، فإن طرد العميد الركن بارق عبد الله قد سبق إجراء تحقيق في سلوكه، أي أنه أعفى من مهام القيادة بناء على خطورة الإتهامات التي أثيرت ضده، أي إتهامه بأنه قتل أسرى من مقاتلي البشمركة، وبعيد وقت قصير من طرده، فإنه تمّ تشكيل لجنة تحقيق بناء على توصية من المتهم صابر عبد العزيز بصفته مديراً لمديرية الاستخبارات العسكرية آنذاك [133] وقد أشرف على التحقيق ضباط ركن من الاستخبارات العسكرية بحضور ممثلين عن منظومتي الاستخبارات الشمالية والشرقية. وقد وجدت تلك اللجنة - بين أمور أخرى – أنه أثناء عملية الأنفال- 4 ، أمر بارق عبد الله بإلقاء ثلاثة من مقاتلي البشمركة من طائرة سمتية أثناء تحليقها. وقد أمر بارق عبد الله بعمليات القتل هذه على أساس أن مقاتلي البشمركة هؤلاء كانوا قبل وقوعهم في الأسر قد أطلقوا النار على تلك الطائرة السمتية المذكورة [134] وقد تم تمرير استنتاجات اللجنة حسب الأصول إلى وزير الدفاع [135]، ولا يشير الدليل إلى ما إذا كان أي إجراء آخر قد اتخذ ضد بارق عبد الله، ولكن الدفاع يبدي أن ذلك ليس موضع البحث في هذه القضية، فالنقطة المهمة ذات العلاقة بهذه المحكمة تتمثل في أن ضابطاً رفيع المستوى قد طرد من منصبه عندما لم يعمل بمقتضى تعليمات معاملة الأسرى بشكل جيد.

603 تنفيذ السياسة:

167. ما يطرحه محامو الدفاع هو أن تنفيذ السياسة المتعلقة بالعائدين وبالأسرى من البشمركة والمدنيين الأكراد في مناطق العمليات قد اتسمت بالارتباك أحياناً، ولكن المشكلة لم تكن تتعلق بالوحدات العسكرية المنتشرة في شمال العراق. وتبين الأدلة أن الجيش قد أدرك بوضوح بأن دوره في العمليات الأمنية كان مقصوراً على نقل العائدين والأسرى إلى مكتب تنظيم الشمال، وكذلك غيره من أجهزة المخابرات والحزب. وكان استعداد الجيش للقيام بعمليات التحويل هذه مستنداً إلى الفهم بأن من الضروري لأسباب أمنية أن يتم ضمان أخذ إفادات المعلومات من العائدين والأسرى. وعلى الرغم من الافتراضات التي عرضها المدعي العام في المحكمة، فإنه لا يوجد أي دليل يفيد بأن كبار ضباط القوى المسلحة كان هناك ما يجعلهم

---

[132] السجل اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد تاريخ 26 أيار 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 5053.006.063

[133] المدير, مديرية الاستخبارات العسكرية الى مكتب وزير الدفاع بتاريخ 28 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 8072.016.004 IST.

[134] مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة / 3 الى معاون المديرية بتاريخ 31 أيار 1988 وثيقة المحكمة رقم -8072.016.005 IST. .008

[135] المدير ، مديرية الاستخبارات العسكرية الى وزير الدفاع بتاريخ 2 حزيران 1988 ، وثيقة المحكمة رقم -8072.016.002 IST. .003

يعلمون أن العائدين والأسرى سوف تساء معاملتهم وقد يقتلون في بعض الحالات على ايدي أجهزة أمنية لا علاقة للجيش بها.

168. إن حجة محاميي الدفاع هي أن فاعلين من غير الجيش كانوا يخدمون في أجهزة الدولة في شمال العراق هم الذين اقترفوا الغالبية العظمى من الأفعال الجنائية،على فرض حدوثها, مما أثار خلطاً لدى العقل الشعبي بين هذه الأفعال والعمليات العسكرية التي جرت خلال الفترة من شهر شباط وحتى أيلول 1988 وحيث كانت هذه الجرائم تقع في منشآت تشبه المعسكرات في طبيعتها، فإن الأدلة التي سيقت أثناء المحاكمة تكشف بوضوح عن أن المشاكل كانت تقع في منشآت ذات طبيعة إقامة دائمة، ولم تكن معسكرات إنتقالية كان يمر بها العائدون والأسرى في طريقهم من الميدان إلى أماكن إقامة ذات طبيعة شبه دائمة.

1.6.3 المعسكرات الإنتقالية:

169- يشير محامو الدفاع إلى أن الأدلة تبين بوضوح أن " المعسكرات الخاصة " التي كان يتم إيواء العائلات التي تصل من مناطق العمليات في معظم الأحيان فيها كانت مقامة ومدارة من قبل اللجان الأمنية ذات العلاقة، وفي بعض المناطق، فإن العائدين وكذلك المدنيين الذين كان يتم العثور عليهم في المناطق المحظورة كانوا ينقلون إلى هذه المعسكرات عبر معسكرات عبور انتقالية أقامها الفيلق الأول والفيلق الخامس. إن حجة الدفاع تتمثل في أنه لم يكن هناك خيار آخر أمام الجيش سوى إقامة معسكرات إنتقالية بسبب الأعداد الكبيرة أحياناً من غير المحاربين الذين يصلون من مناطق مختلفة والمحتاجين إلى إيواء مؤقت وإعالة – بغض النظر عما تكون عليه مثل هذه الترتيبات من بساطة. وبكلمات أخرى، فإن الجيش لم يكن مستعداً لأن يسمح بترك هؤلاء الأشخاص الذين نقلوا من مناطق العمليات يموتون جوعاً أو يتجمدون حتى الموت.

170. يشير الدفاع إلى أن الأدلة الوثائقية المتوفرة والمتعلقة بهذه المعسكرات الإنتقالية متواضعة في حجمها ، ولكن الوثائق المتوفرة تشير إلى أن المعسكرات الإنتقالية كانت تعتبر شكلاً من أشكال الحجز قصد به أن يكون قصير الأمد[136] وتشير شهادات العديد من المشتكين إلى أن الوقت الذي كان يتم قضاؤه في المعسكرات الإنتقالية كان في معظم الحالات يتراوح بين عدة ساعات إلى يوم واحد أو يومين.

2.6.3 معسكرات الإقامة :

171. لقد أوجدت منشأت الإقامة لفترة أطول في عدد كبير من المواقع التي أقامتها اللجان والدوائر الأمنية، ومعظم هذه المنشآت كانت قد أقيمت قبل

[136] الفيلق الأول / الامن الداخلي الى لجنة محاربة النشاط المعادي في محافظة السليمانية بتاريخ 16 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة IST. 0932.037.012

وقت طويل من حملة الأنفال، وعدد قليل منها يبدو أنه أقيم على عجل من أجل التجاوب مع الأعداد الكبيرة من الأشخاص أحياناً من الذين كانوا ينتقلون من المناطق الريفية إلى المناطق المدينية فراراً من القتال.

172. إن هذه المنشآت التي أقيمت أثناء حملة الأنفال قد اتخذت عدة أشكال وعلى سبيل المثال فإن غير المحاربين الذين عثر عليهم في منطقة الطوز أثناء حملة الأنفال- 4 قد تم إحضارهم من الميدان من قبل عناصر من الفيلق الأول، حيث وضعوا في مركز شباب الطوز الذي كان بمثابة معسكر تديره مديرية مخابرات الطوز وتبين الأدلة أن قواعد الإنضباط في مركز شباب الطوز لم تكن صارمة إلى حد مريع، وعلى سبيل المثال، فقد اكتشف أنه في شهر أيلول سنة 1988 رتب قائد محلي لعدد من العائلات التي كانت محجوزة للحصول على أماكن إقامة في أماكن أخرى من المقاطعة .[137]

173. إن حجة محاميي الدفاع هي أن الأدلة الوثائقية ذات العلاقة، والتي وجد معظمها الدفاع ، توضح بجلاء أن المسؤولية عن الإيواء المتوسط الأمد والطويل الأمد للعائدين واللاجئين من الخطوط الأمامية كان يقع على عاتق اللجان الأمنية، والمديريات الأمنية و فروع حزب البعث في المناطق الشمالية.

174. إن الأدلة تبين أنه في وقت مبكر من شهر نيسان 1988، فإن مائتي عائلة قد انتقلت من قارة داغ وجبارة إلى جمجمال. وردا على ذلك، فإن اللجنة الأمنية في جمجمال قد اتخذت الإجراءات الضرورية لفرز العائلات وحجزهم في معسكر خاص[138] كما أن عائلات أخرى لمخربين مزعومين من سنكاو قد انتقلت عبر قضاء شام شمال بعد عدة أيام من ذلك. وكانت تشرف على مثل هذه التحركات اللجنة الأمنية المحلية. واستنادا إلى تقارير أعدت في ذلك الوقت ، فإنه قد جرى نقل العائلات "بهدف وضعهم في مجمعات".[139]

175. لا يوجد أي ذكر في السجلات الوثائقية يفيد بأن مدنين قد أخرجوا من أماكنهم وأطلقت عليهم النار أو تمت الإساءة إليهم، وذبك على الرغم من أن الدفاع قد يسلم بأنه يبدو أن ذلك قد حصل في بعض الحالات. إن حجة محاميي الدفاع، هي أنه عندما كان يحصل مثل هذا الأمر، فإن اللجان الأمنية المعنية، وكذلك مديرية الأمن العامة، هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية عن هذه التصفيات. ولا يوجد أي دليل وثائقي ولا أية شهادة من مشتكين تؤيدالادعاء بأن المتهمين سلطان هاشم وحسين رشيد وصابر عبد العزيزكانوا طرفاً في جرائم القتل هذه أو على علم بها.

3.6.3 نجاح برنامج العائدين:

---

[137] مكتب فرعي الطوز _ الإستخبارات العسكرية الى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية / الشعبة 3 بتاريخ 24 أيلول 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.011.015

[138] مكتب إستخبارات شام شمال الى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بتاريخ 7 نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.075.007

[139] مكتب إستخبارات شام شمال الى منظومة استخبارات المنطقة الشمالية بتاريخ 12 نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 9029.075.005

176. لقد قدرت مديرية الاستخبارات العسكرية أنه بين 26 شباط و10 آيار1988، فإن قوات البارزاني قد فقدت 1150مقاتل، إما من خلال عودة المقاتلين الطوعية أو جراء أسرهم من قبل قوات الحكومة المركزية[140] وهناك تقدير آخر يقدر عدد العائدين في شهر أيار سنة 1988ب 898 شخصا.[141] إن النقطة التي يود الدفاع أن يثيرها هي أنه بصرف النظر عن الرقم المحدد، فإن برنامج العائدين كان يلاقي النجاح، حتى خلال عمليات الأنفال3 والأنفال4 التي ادعى الادعاء العام بأنها على وجه التحديد كانت شنيعة.

177. ويمكن العثور على قوائم مطولة تحتوي على أسماء وكذلك عناوين مئات من المقاتلين العائدين وذلك بين وثائق الأدلة التي استخرجها مكتب الدفاع. وكثير من هذه القوائم أعدت في شهر أيار 1988، والرجال الذين ترد أسماؤهم فيها عادوا عموماً من قوات البشمركة كي يدخلوا الخدمة في أفواج الحرس الوطني إلى جانب السلطة المركزية[142] كما وجد مكتب الدفاع قائمة أخرى تضم أسماء 270من مقاتلي البشمركة ممن عادوا إلى الصف الوطني من خلال منظومة استخبارات المنطقة الشرقية خلال الفترة من 1آذار وحتى 5 نيسان1988.[143]

178. تبين الأدلة أنه منذ أوائل نيسان1988، فإن قوائم يومية بأسماء العائدين كان يتم إعدادها انسجاما مع الأوامر النافذة. وإن المجموعة الكبيرة لهذه القوائم تبين بوضوح أن وحدات الجيش التي كانت تجد نفسها أمام عائدين، كانت تسلمهم أوتوجههم إلى أقرب لجنة أمنية.[144] ولا يوجد أي دليل على أي تورط من جانب

---

[140] من مديرية الإستخبارات العسكرية الى أركان الجيش بتاريخ 12 ايار 1988 وثيقة المحكمة رقم 8072.015.002-.006 IST.

[141] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية تقرير الموقف للمنطقة الشمالية في شهر أيار 1988 بتاريخ 19 حزيران 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.017.022-.009

[142] قوائم العائدين ، نيسان _ أيار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.046.002-.044

[143] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 5 نيسان 1988 . وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.234-.245

[144] أنظر مثلا مكتب فرعي استخبارات طوز الى اللجنة الأمنية في طوز بتاريخ 12 نيسان 1988 . وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.130-.131

وأيضا : مكتب فرعي استخبارات طوز الى اللجنة الأمنية في طوز بتاريخ 12 نيسان 1988 . وثيقة المحكمة رقم 0932.006.134- IST. .135

وأيضا : مكتب فرعي استخبارات شام شمال الى اللجنة الأمنية في شام شمال بتاريخ 13 نيسان 1988 . وثيقة المحكمة رقم 006.136 IST. 0932

وأيضا : مكتب فرعي استخبارات طوز الى اللجنة الأمنية في طوز بتاريخ 14 نيسان 1988 . وثيقة المحكمة رقم 0932.006.133- IST. 137-39

وأيضا : مكتب فرعي استخبارات دزنبدخان الى اللجنة الأمنية في شام شمال بتاريخ 15 نيسان 1988 . وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.247

وأيضا : مكتب فرعي استخبارات شام شمال الى اللجنة الأمنية في شام شمال بتاريخ 16 نيسان 1988 . وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.147

وأيضا : مكتب فرعي استخبارات شام شمال الى اللجنة الأمنية في شام شمال بتاريخ 16 نيسان 1988 . وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.143

وأيضا : قوات حماية النفط الى مديرية امن السليمانية بتاريخ 10 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.066.028-.030

وأيضا : قوات حماية النفط الى مديرية امن السليمانية بتاريخ 11 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.284-.250

وأيضا : قوات حماية النفط الى مديرية امن التأميم بتاريخ 11 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.025-.027

وأيضا : قوات حماية النفط الى مديرية امن التأميم بتاريخ 11 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.165

وأيضا : قوات حماية النفط الى مديرية امن السليمانية بتاريخ 11 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.043-.046

وأيضا : قوات حماية النفط الى مديريات امن السليمانية وشام شمال بتاريخ 11 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.031/.015-.018

وأيضا : قوات حماية النفط الى مديرية امن التأميم بتاريخ 12 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.235

الجيش في معاملة العائدين بعد انتهاء فترة مكوثهم القصيرة بين أيدي الجيش. وإذا كان العائدون من البشمركة مرشحين للتصفية بشكل جماعي، فإن الجيش لم يكن على علم بهذه الحقيقة. ويشير الدفاع على سبيل المثال إلى أنه في شهر حزيران1988، كان ضباط الاستخبارات العسكرية يتدارسون عملية استخدام المعلومات التي كانوا يعتقدون أن العدد الكبير من البشمركة العائدين من منطقتي السليمانية وجيرمان يستطيعون تقديمها.[145] إن وجود سياسة للإعدامات السريعة ما كانت لتتناسب مع هكذا مشروع.

179. تشير الأدلة بقوة إلى أن البشمركة وأفراد عائلاتهم كانوا مستعدين للعودة إلى الصف الوطني بأعداد كبيرة، وفي الحقيقة، فإنهم قد فعلوا ذلك. وهذه الأرقام كانت سترتفع أكثر فعليا، لو أن العائدين المحتملين لم يشعروا بالخوف أحيانا من أن لا تتحقق الوعود بالمعاملة الحسنة،[146] وفي المناطق التي حددت السلطات العسكرية وجود مصدر الخوف هذا فيها مثل شام شمال ومنكاح في شهر نيسان1988، فإنه تم القيام بمبادرات خاصة من أجل جذب البشمركة وعوائلهم للعودة إلى الصف الوطني. وإن المواد الوثائقية الباقية تشير إلى أن هذه الإجراءات قد نجحت على ما يبدو، واستنادا إلى هذه الأدلة، فإن أعدادا كبيرة من البشمركة وأفراد عائلاتهم قد عادوا طوعا تجاوباً مع مبادرات السلطات المركزية التي طرحت على المستويات المحلية. وتبين نفس هذه الأدلة أن أفراد البشمركة كان يتم التعامل معهم عند عودتهم من قبل قوات الأمن غير العسكرية، على حين كانت عوائلهم تجد طريقها فعلا وطوعا إلى مجمعات سكنية.[147]

180. إن الحجة التي يبديها محامو الدفاع هي أن أسباب هذا النجاح كانت مزدوجة :

(1) فهناك الضغط الناجم عن العمليات العسكرية ضد المجموعات المسلحة والذي جعل الخدمة مع البشمركة أمرا غير مرغوب فيه.

(2) الوعد الصادق بعدم محاكمتهم.

703 الاصابات بين صفوف غير المحاربين:

181 تم حذف هذة الفقرة

وأيضا : قوات حماية النفط الى مديرية امن التأميم بتاريخ 12 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.160
وأيضا : قوات حماية النفط الى مديرية امن التأميم بتاريخ 12 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.003
وأيضا : قوات حماية النفط الى مديرية امن التأميم بتاريخ 12 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.041-.042
وأيضا : الفيلق الأول / الأمن الداخلي الى مديرية امن السليمانية بتاريخ 27 نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.148

[145] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، التقرير الإستخباري اليومي بتاريخ 1 حزيران 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.004.031-.035

[146] أنظر مثلا : مديرية الإستخبارات العسكرية الى منظومة الإستخبارات الشرقية بتاريخ 8 نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.179

[147] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية / الشعبة 3 الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 14 نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.177

.182 تم حذف هذة الفقرة

.183 تم حذف هذة الفقرة 148-149

149 148

803 ارتباك السياسة

.184 تم حذف هذة الفقرة

185- إن الأدلة تبين أنه بتاريخ 28شباط 1988، فإن اللجنة المسماة " لجنة محاربة النشاط المعادي في محافظة السليمانية قد أبلغت لجانها الفرعية بأن العائدين الذين يفرون من المناطق التي تندلع فيها المعارك[150] يجب أن يحجزوا بهدف استخراج أولئك الذين قدموا المأوى للمخربين وعائلاتهم من بينهم وتبين الأدلة أنه في الحدود التي تم تنفيذ هذا التوجيه فيها، فإن التنفيذ لم يتم من قبل الجيش، كما أنه حتى قوات الأمن ضمن محافظة السليمانية لم تطبقه بشكل منتظم.

186. وفي إحدى الحالات الموثقة في منطقة شام شمال، تم اعتقال العائدين من قبل قوات الأمن بعد أن عادوا إلى الصف الوطني وذلك بدل أن يتم إنهاء معاملاتهم ببساطة. وأدى ذلك إلى احداث توتر في اوساط عائلات هؤلاء العائدين وانتشر خبر اعتقالهم بسرعة، وكانت النتيجة ان افرادا من البشمركة ومن الهاربين من الجيش في منطقة شيوان ممن كانوا قد أبدو رغبتهم في وقت سابق إلى السلطة المركزية في العودة إلى الصف الوطني ، قد تراجعوا عن ذلك [151] وتبيّن السجلات الوثائقية أن أخبارا بدأت تصل منظومة قيادة الاستخبارات الشرقية عن احتجاجات وشيكة سيقوم بها القرويون ردا على اعتقال عائلات وجدت في المنطقة المحظورة أمنيا .[152] وفي نفس الوقت ، فإن المكتب الفرعي للاستخبارات العسكرية في شام شمال كان يشجع منظومة استخبارات المنطقة الشرقية من أجل طلب اطلاق سراح ولو قسم من البشمركة العائدين وعائلاتهم .

187. إن حجة محاميي الدفاع هي أن اللجوء إلى الاعتقال احيانا من قبل اللجان الامنية وشركائها غير العسكرين قد فاجأ ضباط الاستخبارات العسكرية في

148

149

[150] لجنة محاربة النشاط المعادي في محافظة السليمانية الى اللجان الفرعية ، بتاريخ 28 شباط 1988 . وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.037.013

[151] مكتب فرعي استخبارات شام شمال الى منظومة الإستخبارات المنطقة الشرقية بتاريخ 14 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.176

[152] مكتب فرعي استخبارات كلارا الى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بتاريخ 18 نيسان وثيقة المحكمة رقم 0932.013.002 IST.

الميدان ، حيث رد هؤلاء الضباط على ذلك بتشجيع عملية اطلاق سراح هؤلاء المعتقلين من أجل تعزيز عملية عودة مقاتلي البشمركة و أفراد عائلاتهم ممن كانوا مستعدين للتخلي عن الصراع ، ولكن عمليات الإعتقال الأخيرة نبهتهم إلى عدم العودة [153]. وتبين الأدلة أنه في حالة واحدة على الأقل فإن أمر الاعتقالات غير المتوقعة قد احيل إلى مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية وهو المتهم فرحان مطلق بحكم وظيفته في 19نيسان 1988.[154] ولكن الأدلة لا تشير إلى الإجراء الأخير الذي تم اتخاذه في هذه القضية.

188. إن ارتباك قوى الأمن غير العسكرية ربما يكون عائداً إلى قرار اتخذ يوم 15آذار 1988 باعتقال عائلات مقاتلي البشمركة الذين بقوا في الميدان. ولم يتم العثور على نص هذه الوثيقة، ولكن وردت الإشارة إليها في مذكرات أخرى استخرجها مكتب الدفاع. وما توضحه هذه الوثائق بجلاء يبين أن القرارات المتعلقة بالإعتقال قد اتخذها مكتب تنظيم الشمال بطريقة غير منسجمة مع السياقات. وتبين هذه المذكرات أيضاً أن الأوامر العشوائية التي صدرت عن مكتب تنظيم الشمال قد نفذتها لاحقاً عناصر من مديرية الأمن العامة، من دون مشاركة الجيش.[155]

10803 الأمر رقم 434 بتاريخ 13 نيسان 1988

189. يشير الدفاع على أنه بالعودة إلى مثال محدد عن التعليمات المرتبكة وبالتحديد الدليل الذي يظهر أنه صدر أمر عن مكتب تنظيم الشمال في13نسان 1988، وكان هذا التوجيه يحمل الرقم434. ولم يستطع مكتب الدفاع الحصول على نسخة منه، ولكن الاشارات المتكررة بانتظام إلى الأمر 434في وثائق أخرى تسمح للدفاع بإعادة تركيب محتويات هذا التوجيه.

190- في الأمر 434 قرر مكتب تنظيم الشمال أن عائدين محددين بحسب الجهة التي يعودون منها- سوف يتم اعتقالهم . ويبدو أن عائدين آخرين كان سيتم انهاء معاملاتهم من قبل مديريات الأمن ومن ثم اطلاق سراحهم، وفق ما تم عليه النص في أوامر أخرى صادرة عن مكتب تنظيم الشمال [156] وعلى حين أن الدفاع لايستطيع أن يكون متيقناً من هذه النقطة بسبب محدودية الأدلة ، إلا انه يظهر ان الأمر رقم 434 كان مرتبطا بالخط المتشدد الذي اتخذه مكتب تنظيم الشمال ومن دون علم القوات المسلحة، وذلك تجاه اشخاص تم العثور عليهم في منطقة عملية الأنفال-3 التي كانت لا تزال مستمرة وقت صدور الأمر رقم 434. ويضيف محامو الدفاع حجة أخرى هي أن الطواقم العسكرية لم تكن على علم بتغير السياسة المتبعة وفي رأي الدفاع عن المتهمين ، فإنه لم يكن هناك ما يقضي بأن يبلغ مكتب تنظيم الشمال القوات المسلحة عن تغير الخطة ، على أساس أن الأمر

[153] مكتب فرعي استخبارات شام شمال الى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بتاريخ 17 نيسان وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.174

[154]منظومة استخبارات المنطقة الشرقية / الشعبة 3 الى المدير بتاريخ 19 نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 0932.006.173 IST.

[155]أنظر مثلا : مديرية أمن السليمانية الى كل الأقضية ، بتاريخ 18 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 9076.053.002

[156]وثيقة يعتقد أنها صادرة عن مديرية أمن السليمانية بتاريخ 14 نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0977.006.019

رقم 434 يتعامل مع موضوع معالجة قضية أشخاص مدنين من قبل أشخاص غير عسكريين وخارج نطاق مناطق العمليات.

2.8.3 الأمر رقم 503 الصادر بتاريخ 26 نيسان 1988

بعيد انتهاء عملية الأنفال-3 سحب مكتب تنظيم الشمال الأمر رقم 434، وتم استبداله بالأمر رقم 503 الذي صدر في 26 نيسان 1988[157] حيث وضعت سياسة جديدة موضع التطبيق [158] ليتم بموجبها تقسيم البشمركة العائدين إلى مجموعتين :أولئك العائدين في المناطق التي حصلت فيها عمليات الأنفال -1والأنفال 2 والأنفال3، وأولئك العائدين من مناطق أخرى من محافظات الشمال . وكانت الشروط الموضوعة للعائدين في مناطق أخرى غير مناطق عمليات الأنفال -1أو الأنفال 2 والأنفال 3 شروطاً متساهلة:

أ) أولئك الذين يعودون بأسلحتهم يعفى عنهم عن كل الجرائم ،

ب)الذين يعودون من دون أسلحتهم يعفى عن انضمامهم إلى البشمركة

ت)المقاتلون الذين عادوا بعد أن يكونوا قد قاتلوا ضد مجموعات معارضة مسلحة أخرى، يتم العفو عن كل الجرائم ويمنح كل منهم قطعة أرض في المنطقة الشمالية .

192- وكانت شروط الأمر 504 أقل سخاء بالنسبة للمقاتلين العائدين من مناطق عمليات الأنفال -1والأنفال 2 والأنفال 3 حيث قضى التوجيه بأن يتم حجز العائدين من تلك القطاعات وارسالهم إلى قيادة أقرب مديرية أمن اما ما الذي سيحدث مع العائدين فهذا ليس من شأن محاميي الدفاع عن الأشخاص المتهمين حيث كان هؤلاء المهتمون في ذلك الوقت يخدمون في الجيش، وكان من الواضح أن معالجة أمر العائدين من مناطق الأنفال -1والأنفال 2 والأنفال3 هي شأن من شؤون مديريات الأمن وليس القوات المسلحة.

903 ملاحظات ختامية فيما يتعلق بمعاملة غير المحاربين :

193. إن محاميي الدفاع هم في موقف يمكنهم من الإشارة إلى المزيد من التغيرات في الخطة التي أجراها مكتب تنظيم الشمال ، والتي تم إيصال معظمها اللجان والمديريات الأمنية من دون الإشارة إلى تشكيلات الجيش المنتشرة في المناطق الشمالية.

194. على الرغم من أن الدفاع مستعد لتقديم الوثائق ذات العلاقة أمام هيئة المحكمة إذا رغبت هيئة المحكمة في ذلك ، إلا أن الدفاع سوف يقصر حديثة على ملاحظة بارزة واحدة: ان ادعاءات الادعاء العام بأنه كانت توجد سياسة متناغمة للسلطة المركزية في مواجهة المحاربين الأكراد ، وكذلك غير المحاربين ، وأن هذه السياسة انبثقت عن الأمر رقم 4008 بتاريخ 8 حزيران 1987، هي ادعاءات غير صحيحة

[157] مديرية امن السليمانية الى كل الأقضية بتاريخ 26 نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0977.066.007

[158] .مديرية امن السليمانية الى كل الأقضية بتاريخ 27 نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0977.006.012

كلياً ، فلم تكن هناك سياسة متناغمة تحكم معالجة موضوع العائدين وعائلاتهم وأسرى البشمركة وعائلات البشمركة الذين ظلو في الميدان . إن حجة محاميي الدفاع هي أنه في مثل هذه الظروف ، فإن مما لا ينجم عنه إلا النزر اليسير من المنطق اقتراح أن الجيش العراقي ،والمهتمين في هذه القضية الذين كانوا آنذاك يشغلون مواقع بارزة في الجيش ، قد وجدوا أنفسهم أسرى مؤامرة ضد الأثنية الكردية وأن هذه المؤامرة كانت مؤامرة إبادة جماعية أو مؤامرة جنائية . إن ما كان جنائيا وفق ما يطرحه الدفاع هو عدم الكفاءة الإدارية والسياسية- الاستراتيجية لدى مكتب تنظيم الشمال ، ولكن هذا الأمر ليس مما ينشغل به الدفاع عن المتهمين سلطان هاشم ، وصابر عبد العزيز، وحسين رشيد.

195. يشير الدفاع إلى أنه لا يوجد دليل يؤيد الحجج القائلة بأن الجيش باشر سياسة اعتقالات جماعية لغير المحاربين خلال حملة الأنفال. إن السياسة كما فهمها الجيش كانت تتمثل في إبداء تساهل ملحوظ تجاه المقاتلين العائدين ، والأسرى وعائلاتهم . وكان هذا منسجماً مع اقتراحات السياسة التي صدرت يوم 16 شباط 1988 والتي تبين الأدلة أنه تمت المصادقة عليه من الرئيس آنذاك وبعيد وقت قصير من صدورها، وعلى الرغم من ذلك. فإن هناك أدلة أخرى تبين أن مديرية الأمن العامة ومكتب تنظيم الشمال كانا يراوحان في أسلوب معالجة موضوع المحاربين وغير المحاربين من الأثنية الكردية بين شد وجذب وسخاء وقسوة.

196. تظهر الأدلة أن عدم الكفاءة الإدارية وعدم الكفاءة في صناعة القرار لدى مكتب تنظيم الشمال بلغت حد أنه حتى عندما يتم تبني أسلوب قاسٍ من قبل مكتب تنظيم الشمال، فإن اللجوء إلى الاعتقالات الجماعية لم يكن يطبق بشكل شمولي من قبل مديرية الأمن العامة.

197. يشعر الدفاع أن مثالاً واحداً على الارتباك سيكون كافيا ، إ ذ يبين الدليل أنه على حين كان العائدون في منطقة جمجمال رهن الإعتقال ، وكان مكتب تنظيم الشمال يدعو إلى اجراء اعتقالات جماعية، فإن العائدين من البشمركة في قاطع دار بندكان حيث كان هناك وجود قوى للحرس الثوري الإيراني وكان هناك خطر وشيك محدق بالمدينة[159] ، كان يتم تصويرهم من قبل مكتب مديرية الأمن العامة في تلك المدينة قبل أن يتم اطلاق سراحهم فورا ببساطة .[160] كما أن المراسلات اللاحقة المتعلقة بهذا الأمر تشير إلى نزاع بين ضباط الاستخبارات والأمن على المستوى المحلي والأقليمي أيضا وكان السؤال موضع البحث هو ما الذي من المفترض عمله مع البشمركة العائدين فور أن يصلوا مكاتب مديرية الأمن العامة سواء حضروا من تلقاء أنفسهم ام نقلوا بمساعدة من الجيش[161]

---

[159] انظر مثلا : منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، التقرير اليومي بتاريخ 25 أيار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم -0932.004.055 IST. 059

[160] مكتب فرعي استخبارات دربندخان الى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بتاريخ 18 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.183

[161] مكتب فرعي استخبارات دربندخان الى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بتاريخ 20 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0632.006.180

198.إن حجة محاميي الدفاع هي ان الادلة تشير إلى أن هذا الارتباك لم يتم حله أبداً. وظلت خطط مكتب تنظيم الشمال يعوزها الإنسجام، وكان دور الجيش (وهو يظل كذلك) أكثر سهولة للفهم بقدر كبير وتبين الأدلة بوضوح أن دور الجيش فيما يتعلق بالعائدين كان مقصوراً على تسهيل نقل العائدين وأسرى البشمركة وغير المحاربين من المناطق داخل وحول خطوط المواجهة وكان يتم القيام بهذا الدور بناء على فهم مؤداه أن هؤلاء الذين يتم نقلهم لا ينبغي أن يتعرضوا إلى الأذى من قبل الأجهزة غير العسكرية التابعة للسلطة المركزية.[162] وإذا كان فهم الجيش وكبار الضباط في الميدان مختلفا نوعا ما فإن الادعاء العام لم يثبت ذلك. و إلى الحد الذي يمكن للدفاع أن يجزم به فإن الادعاء العام لم يبذل أي جهد لشرح العلاقة - إن وجدت- بين القوات المسلحة والقوى الأمنية غير العسكرية التي كانت عاملة في شمال العراق. وحيث فشل في البحث عن الأدلة ذات الصلة فإنه يفترض أن من الأيسر على الادعاء العام أن يفعل اكثر من مجرد دعوة هيئة المحكمة إلى الاستنتاج بان أجهزة الدولة العسكرية من وغير العسكرية كانت متورطة في مؤامرة ضد الاثنية الكردية في شمال العراق، وفي الواقع ، فإنه لم يتم إثبات ذلك ، لأنه غير صحيح.

[162] أنظر مثلا : . منظومة استخبارات المنطقة الشرقية / الشعبة 3 بتاريخ 22 نيسان 1988 وثيقة المحكمة رقم 0932.006.182 IST.

القسم ب: عمليات الأنفال

عملية الأنفال 1

1.4 تقديم.

199. تبين الأدلة التي سيقت أثناء المحاكمة أن عملية الأنفال العسكرية قد بدأت بتاريخ أو حول يوم 22شباط وانتهت يوم أو حول يوم 18 آذار 1988، وقد جرت العملية في وادي جافاتي جنوب وشرق دوكان واندفعت اعمق نحو بلدات سيرجالو وبيرجالو قرب الحدود مع ايران.

200. إن رأي الدفاع هو أن الأدلة تبين بوضوح ان عملية الأنفال -1قد وضع تصورها ونفذت كعملية عسكرية مشروعة ولم تستهدف عملية الأنفال -1السكان المدنين الذين كانو قد ظلوا في منطقة العمليات.

إن الأدلة التي عرضت في ملف الإحالة ومن قبل المدعي بما يفيد في خلاف ذلك، قد اقتصرت على شهادات المشتكين بالحق الشخصي، وفي سياق هذا القسم من المذكرة، فإن الدفاع سوف يوضح أن هذه الشهادات غير موثوقة إلى حد بعيد في أحسن الأحوال، وفي أسوأ الأحوال فإنها تشير إلى محاولة غير بارعة لإعطاء معلومات غير صحيحة لهيئة المحكمة فيما يتعلق بالطبيعة الحقيقية لعملية الأنفال -1

2.4 الأهداف والتخطيط:-

201- إن حجة محاميي الدفاع هي أن الأنفال -1 جذورها في التحليل الاستراتيجي الذي أجرته القيادة العامة للقوات المسلحة ورئيس الأركان الجيش خلال الفترة من كانون ثان شباط 1988. وقد نوقش هذا التقييم في موضع آخر من هذه المذكرة . ولهذا السبب فإن هيئة المحكمة سوف تستذكر الأدلة التي تؤيد حجة الدفاع القائلة بأن الحملة ضد مجموعات المعارضة المسلحة في شمال العراق لا يمكن النظر إليها بمعزل عن كل من وجود الحرس الثوري الإيراني في المنطقة الشمالية والعمليات التي كانت جارية ضد القوات الإيرانية في الجنوب [163]

202. سوف تستذكر هيئة المحكمة إضافة إلى ذلك العديد من الأهداف التي عبرت عنها القيادة العامة للقوات المسلحة في أوائل شهر شباط 1988:

أ) القضاء على التهديد الذي تشكله البشمركة المسلحة قبل يوم 1 نيسان 1988 من أجل تجنب المباشرة في اشتباكات عنيفة على جبهتين (أي في الشمال وفي الجنوب بعد ذلك التاريخ، و.[164]

---

[163] أنظر مثلا : السجل اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 8 شباط 1988 . وثيقة المحكمة رقم 5052.004.139 IST.

[164] السجل اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 8 شباط 1988 . وثيقة المحكمة رقم IST. 5052.004.153 ،أيضاً: أنظر مثلا : السجل اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 8 شباط 1988 . وثيقة المحكمة رقم 004.139. 5052 IST.

ب) تعطيل إمكانية قيام الإيرانيين بشن هجوم في شمال العراق بعد تحسن الأحوال الجوية في الربيع المقبل [165]

203. بالكاد استطاع الدفاع أن يعثر على أي توثيق يلقي الضوء على عملية التخطيط العملياتي للأنفال 1 ، كما أن ملف الإحالة وعرض قضية الإدعاء قد اخفقا في عرض أية أدلة فيما يتعلق بالتخطيط العملياتي للأنفال - 1، والنتيجة هي أن الدليل الوحيد المتوفر لهيئة المحكمة فيما يتعلق بهذا الأمر هو الدليل الذي قدمه المتهم سلطان هاشم. وإن حجة محاميي الدفاع هو أن الدليل يجب أن تقبله هيئة المحكمة على أساس أنه لا توجد معلومات متوفرة تدحض مصداقية المتهم في هذا الأمر. والحجة الأخرى لمحاميي الدفاع، أنه حيث تتوفر مثل هذه الأدلة، فإنها تؤيد شهادة المتهم سلطان هاشم وغيره من الضباط العسكريين المتهمين في هذه القضية.

204. في شهادته بتاريخ 11 شباط 2007 أبلغ المتهم سلطان هاشم هيئة المحاكمة أنه تم استدعاؤه من قبل رئيس أركان الجيش إلى مركز قيادة الأخير في وقت لا يتذكره من شهر كانون ثان 1988 [166]، وفي ذلك الوقت كان المتهم يقود الفيلق السادس في جنوب العراق، وقد صدر الأمر إلى سلطات هاشم في لقائه مع رئيس هيئة الأركان بأن يساند عمليات الفيلق الأول والفيلق الخامس ضد القوات الإيرانية وحلفائها من البشمركة في شمال العراق، ولهذا الغرض، فقد أقام المتهم مركز قيادة عملياتي مع مجموعة من الضباط، ومن أجل إسناد العملية فإن الفرقة الرابعة والفرقة الثالثة والثلاثين قد ألحقت من الفيلق الخامس إلى قيادة المتهم.

كما تم نقل المجموعة الأولى المكونة من حوالي 60-70 من أفواج الدفاع الوطني، من الفيلق الأول إلى مركز قيادة الأنفال من أجل تنفيذ الأنفال-1. ويشير الدفاع إلى أن الرد الذي قدمه المتهم له ما يؤيده في عدد من القيود من سجلات الأداء الخاصة بالقيادة العامة للقوات المسلحة [167].

205. واستناداً إلى ما جاء في شهادة المتهم سلطان هاشم بتاريخ11شباط2007، فإن تقييم القيادة العراقية العليا كان يتمثل في أن الإيرانيين كانوا يخططون لمهاجمة شمال وجنوب السليمانية[168] وتبين سجلات المحاكمة أنه في سنة1988 كانت وجهة نظر سلطان هاشم وكذلك صابر عبد العزيز تتمثل في أنه إذا نجح الإيرانيون في هذه الهجمات، فإن سديّن استراتيجيين سوف يصبحان تحت التهديد، وإضافة إلى ذلك، فإذا نجح الإيرانيون في اختراق الممرات الجبلية على طول الحدود العراقية الإيرانية، فإن القوة المهاجمة سوف تصبح في وضع يمكنها من التقدم في العمق حتى حقول نفط كركوك المهمة.

---

[165] السجل اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد بتاريخ 8 شباط 1988 . وثيقة المحكمة رقم IST. 5052.004.137

[166] محضر المحاكمة ، شهادة المتهم سلطان هاشم ، 11 شباط 2007

[167] السجل اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة العراقية ، بتاريخ 4 كانون ثان – 13 شباط 1988 . وثيقة المحكمة رقم IST. 5052.004.107-.108

[168] محضر المحاكمة ، شهادة المتهم سلطان هاشم ، 11 شباط 2007 .

206. إن حجة محاميي الدفاع هي أن الأدلة الوثائقية التي حصل عليها مكتب الدفاع تؤيد ما جاء في شهادة المتهم سلطان هاشم صابر عبد العزيز حيث تبين الأدلة أنه في وقت متأخر من شهر شباط1988، كان تقييم الاستخبارات العسكرية العراقية يشير إلى أن القوات الإيرانية كانت تخطط لشن هجوم واسع النطاق في قاطع موات بتجاه دوكان، وكان من المتوقع أن توفر قوات البشمركة الإسناد المحلي للقوات الإيرانية خلال هذا الهجوم ،[169] واستناداً إلى المتهم صابر عبد العزيز فإن الإسناد الرئيسي الذي كانت قوات البشمركة تقدمه إلى القوات الإيرانية في منطقة دوكان قد اتخذ شكل الدلالة عبر الممرات الجبلية الصعبة.[170]

207. ويقدم الدفاع أيضا حجة أن الأدلة تبين أن هدف الإتحاد الوطني الكردستاني كان يتمثل في السيطرة على سد دوكان الإستراتيجي الهام وكذلك المستوطنات المجاورة في برانيا وكوي سنجاق وقلعة دازا وكان يعتقد أن هذا سوف يمكن الحزب الوطني الكردستاني من فتح جبهة جديدة على طول مدى حيبات سلطان الجبلية[171] وفي نفس الوقت، فإن القوات العراقية قد توقعت وقوع هجمات إيرانية في قاطعي جورتا وبنجوين. وتوضح الأحداث اللاحقة مدى دقة هذه التوقعات فيما يتعلق بنوايا البشمركة والنوايا الإيرانية، على الرغم من أن الحزب الوطني الكردستاني في نهاية المطاف لم يحقق أهدافه العسكرية الإستراتيجية في المنطقة المذكورة، وما كان من الممكن له تحقيق هذه الأهداف من دون إسناد إيراني ، وقد أدت عملية الأنفال-1 إلى إجبار الإيرانيين على إعادة تكييف خططهم الهجومية من أجل أن يتمكنوا من تقديم المساعدة إلى حلفائهم في البشمركة.[172]

208. إن الدليل واضح على أن هدف السلطة المركزية خلال عملية الأنفال-1 كان ذو طبيعة عسكرية خالصة، وعلى وجه التحديد، فإن الهدف كان يتمثل في السيطرة على نقاط المرتفعات على طول محور التقدم، ذلك أن الاستيلاء على هذه النقاط سوف يمكن القوات من السيطرة على الأرض المرتفعة التي تتحكم في المحور الإستراتيجي الهام والطريق من الحدود الإيرانية إلى العمق العراقي. ويشير الدفاع إلى أن السرد الذي قدمه المتهمون يحظى بتأييد واسع في قيود محددة تم العثور عليها في سجلات الأداء اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة.[173]

---

[169] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية / الشعبة 3 الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 1 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.055

[170] محضر المحاكمة ، شهادة المتهم صابر عبد العزيز ، 13 شباط 2007 .

[171] ميديل ايست ووتش / هيومن رايتس ووتش ، الأنفال الأولى – حصار سيرغالوا وبيرغالو 23 شباط _ 19 آذار 1988 ،في " الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) "

[172] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية / الشعبة 3 الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 1 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.055

[173] السجل اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ،القيود من 4 كانون ثان وحتى 13 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم -004.107 IST. .5052. 108

209. إن ما تبقى من سجلات القيادة العامة للقوات المسلحة وقيادة أركان الجيش يبين أن المبدأ العسكري الأساسي المتمثل في الاقتصاد في استخدام القوة قد تمت مراعاته أثناء الهجوم الذي شنته القوات العراقية. وكان تحقيق ذلك يعود في جزء منه إلى استخدام قوات خاصة ووحدات خفيفة، وكذلك من خلال تجنب وضع حشودات كبيرة للقوات المسلحة النظامية في منطقة العمليات [174]، وكان الجنود الذين سوف يرسلون إلى المعركة يتم تدريبهم على المهمة المحددة ولا يتم إلحاقهم إلا بعد إعداد ملائم للمعركة والاستطلاع [175] ، وإن حجة محامي الدفاع عن المتهمين هي أن نشر وحدات خاصة بعد تدريبها بشكل ملائم لم يكن ضرورياً لو أن الهدف من العملية الوشيكة كان لا يتعدى مهمة شن هجوم على مدنيين عزل.

3.4. تواجد البشمركة في منطقة عمليات الأنفال – 1 قبل الهجوم العراقي

210. إن حجة محامي الدفاع عن المتهمين هي أن الأدلة تظهر أن منطقة عمليات الأنفال – 1 كانت محتلة من قبل مقاتلي البشمركة، وبشكل رئيسي من قبل قوات الإتحاد الوطني الكردستاني.

1.3.4 أدلة الشهود:

211. لقد أكد عدد كبير من المشتكين الذين أدلوا بشهاداتهم حول عملية الأنفال – 1 وجود قوات البشمركة في منطقة العمليات، وفي هذا الصدد، فإننا نلفت عناية هيئة المحكمة إلى أقوال المشتكي كروان عبد الله توفيق [176]، وحمالو مجيد أحمد حمالو [177] ورؤوف فرج عبد الله [178] وسعيد خضر قادر [179] ومحمود حما عزيز أحمد [180]، وأكرم علي حسن [181] واسكندر محمود عبد الرحمن [182] كما أشار المشتكي غفور حسن إلى أن قريته " إضافة إلى القرى المجاورة التي تشمل دولا باي، ياخيان، غوبارزيل وشارستين وكركورة ظلت تحت هجوم مستمر من الطائرات والمدفعية العراقية بسبب وجود بشمركة الحزب الوطني الكردستاني[183] ، وإضافة إلى ذلك ، فإن المشتكي حمالو مجيد أحمد حمالو [184] ورؤوف رفيق فرج عبد الله [185] وسعيد خضر قادر [186] وعبد الله محمود حسين [187] واكرم علي حسن [188]

---

[174] السجل اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ،القيد تاريخ 8 شباط 1988وثيقة المحكمة رقم IST5052..004.152 وأيضا: السجل اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ،القيد تاريخ 8 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 5052.004.149

[175] السجل اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ،القيد تاريخ 8 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 5052.004.163،وأيضا : السجل اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ،القيد تاريخ 8 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 5052.004.164

[176] إفادة المشتكي كروان عبدالله توفيق بتاريخ 9 تشرين ثان 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8281.019.004

[177] إفادة المشتكي حمالو مجيد أحمد حمالو بتاريخ 25 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.005.004

[178] إفادة المشتكي رؤوف فرج عبدالله بتاريخ 18 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.016.123

[179] إفادة المشتكي سعيد خضر قادر بتاريخ 8 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8271.010.025

[180] إفادة المشتكي محمود حما عزيز أحمد بتاريخ 2 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 9271.017.017

[181] إفادة المشتكي اكرم علي حوسيان بتاريخ 24 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 9274.006.015

[182] إفادة المشتكي اسكندر محمد عبد الرحمن بتاريخ 5 كانون أول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8281.006.010

[183] إفادة المشتكي غفور حسن عبدالله بتاريخ 26 نيسان 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8270.004.003

[184] إفادة المشتكي حمالو مجيد أحمد حمالو بتاريخ 25 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.005.004

[185] إفادة المشتكي فرج عبدالله بتاريخ 18 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.016.123

[186] إفادة المشتكي سعيد خضر قادر بتاريخ 8 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8271.010.025

قد وصفوا الصدامات التي كانت تدور بين القوات الموالية للحكومة المركزية وقوات البشمركة قبل وقوع عملية الأنفال -1 . وإن حجة محاميي الدفاع هي أن شهادات شهود المدعي العام نفسه لا تترك أي مجال للشك لدى المحكمة فيما يتعلق بحقيقة كون منطقة عمليات الأنفال -1 كانت ذات طابع عسكري اكتسبته بحكم الوجود المكثف لقوات البشمركة فيها.

212. وبشكل مشابه، فإن حجة محاميي الدفاع هي أن الأدلة التي تم الاستماع إليها أثناء المحاكمة تؤيد أيضاً حجة الدفاع القائلة بأن منطقة عمليات الأنفال -1 كانت مليئة بالأهداف العسكرية المشروعة وذلك بحكم التواجد المكثف للبشمركة في تلك المنطقة. إن المشتكي عمر عثمان محمد والذي كان سنة 1988 عضواً في المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكردستاني قد شهد بوجود قاعدة مهمة للإتحاد الوطني الكردستاني في سيرغالو قرب ياك سمار، وأضاف أن مناطق موات وقارة داغ وسيرغالو وبيرغالو كانت تحت سيطرة البشمركة وقت وقوع عملية الأنفال -1 وأن قوات الحزب الوطني الكردستاني في المنطقة قد قاتلت بضراوة ضد القوات الحكومية طيلة شهر كامل قبل بداية الأنفال-1 [189]

2.3.4 الأدلة الوثائقية:

213. إن الأدلة الوثائقية التي سيقت أثناء المحاكمة تشير إلى أن كادر الاستخبارات العسكرية كانوا لبعض الوقت يرصدون تواجد قوة مهمة من المتمردين في مناطق سيرغالو وبيرغالو، وفي تجاه دابان . وهؤلاء المسمون المتمردين كانوا يضمون أفراداً من الحرس الثوري الإيراني وقوات تحت قيادة بشمركة البارزاني، ومقاتلي الحزب الإشتراكي الكردستاني [190] وإستناداً إلى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية، فإن عائلات هؤلاء المتمردين قد تجمعت في وادي جافاتي قرب كاني تو[191].

214. إن حجة الدفاع هي أن الهجمات التي شنها مقاتلو البشمركة على القوات الحكومية تبعث منطقياً التواجد المكثف للبشمركة في منطقة العمليات، واستناداً إلى الأدلة التي تم إيرادها أثناء المحاكمة، فإن عدة أحداث عنيفة قد سبقت وقوع عمليات الأنفال-1 وكشفت النقاب عن مدى التهديد الذي يشكله مقاتلو العدو. وفي 12 شباط 1988، فتح " عملاء إيرانيون " النار على آليات أفواج الدفاع الوطني مستخدمين القنابل اليدوية والأسلحة الخفيفة وقد قتل خمسة جنود أثناء هذا الحادث، وفي نفس التاريخ اصطدمت قوات الدفاع الوطني مع حوالي مئتي مقاتل من البشمركة في

---

[187] إفادة المشتكي عبدالله محمد حوسيان بتاريخ2 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 9271.017.044

[188] إفادة المشتكي أكرم علي حوسيان بتاريخ 24 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 9274.006.015

[189] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي عمر عثمان محمد ، 13 أيلول 2006 ،

[190] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية / الشعبة 3 الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 1 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 0929.061.055

[191] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية / الشعبة 3 الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 1 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.055

وادي جينارا كما قصف العدو القوات الكردية الموالية للحكومة المركزية بقذائف الهاون والمدفعية، حيث قتل ثلاث ضباط وستة أفراد [192].

3.3.4 الأبحاث المستقلة:

215. إن منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط (التي اندمجت لاحقاً مع منظمة مراقبة حقوق الإنسان – هيومان رايتس ووتش) كانت منظمة غير حكومية مستقلة ، وفي تقريرها الأولي عن حملة الأنفال، وصفت منظمة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وادي جفاتي على أنه "المركز العصبي " للاتحاد الوطني الكردستاني، واستناداً إلى التقرير فإن "النجاح (في وادي جفاتي) لن يؤدي فقط إلى قطع عنق الحزب الوطني الكردستاني، بل إنه سوف يثبت أيضاً، أن النظام سوف ينتصر على البشمركة"[193] وقد أشارت الدراسة على وجه التحديد إلى أن قرية ياك سمار كانت تؤوي قيادة الحزب الوطني الكردستاني، بما في ذلك المكتب السياسي، على حين يوجد مشفى ميداني ومحطة إذاعة (راديو) يقعان على مقربة في بيرغالو، حيث يقيم أيضاً ناي وشروان مصطفى أمين معاون قائد الحزب الوطني الكردستاني.[194] كذلك، فإن المالباند (القيادة) الإقليمية الثانية التي تشرف على عمليات البشمركة في محافظة كركوك تقع في سيرغالو. واستناداً إلى تقرير مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط فإن أعداداً من مقاتلي الحزب الوطني الكردستاني لا يزالون يعيشون في قرية هلادين. وبالنسبة إلى السكان المدنيين في هذه القرى، فإن هذه المنظمة غير الحكومية المستقلة أفادت بأن الرجال وبعض النساء في سيرغالو، وياك سمار وهلادين قد نظموا في قوة مسلحة. وهكذا فإن قوة وجود البشمركة في هذه المنطقة، حتى خلال الفترة التي كان الجيش العراقي يتحرك فيها عبر هذه المنطقة أثناء عمليات الأنفال – 1 ،وصلت حدّ القدرة على استمرار إنتاج البرامج الاذاعية وإصدار الأوامر إلى السكان المدنيين.

4.4. قوة البشمركة وتسليحها:

216. إن الأدلة التي تم إيرادها اثناء المحاكمة تشير إلى وجود قوى حيوية من البشمركة في منطقة عمليات الأنفال -1 وقد قررت الاستخبارات العسكرية العراقية العدد الإجمالي لمقاتلي البشمركة شرق دوكان بما يتراوح بين 2000 إلى 2200 رجل[195] وقد شهد المشتكي عمر عثمان محمد أنه أثناء وقوع الهجوم على سيرغالو يوم أو بحدود يوم 20 آذار 1988، كان

[192] مركز القيادة الشمالية / شعبة الرشيد العسكرية / بتاريخ 15 شباط 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0930.095.008

[193] ميديل ايست ووتش / هيومن رايتس ووتش ، الأنفال الأولى – حصار سيرغالوا وبيرغالو 23 شباط _ 19 آذار 1988 ،في " الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) "

[194] المصدر السابق

[195] مديرية الإستخبارات العسكرية الى القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ 28 شباط 1988 ، وثيقة المحكمة رقم -4081.006.005 IST. .006

هنـاك 1500 مقاتـل مـن البشـمركة مجتمعـين فـي المنطقـة نفسـها مباشـرة ومعهـم 500 من المدنيين[196].

217. إن الأدلـة التـي تـم إيرادهـا اثنـاء المحاكمـة تشـير إلـى أن البشـمركة كانـت مسلحة تسليحاً جيداً لشن حرب الجبال ،وقد أدى هجوم وقع على قرية جينارا فـي 16 شـباط 1988 إلـى اكتشـاف كميـات مـن الأسـلحة المتوسـطة وكـذلك الأسـلحة الثقيلـة والقنابـل[197] .وقـد ورد فـي تقريـر صـدر 28 شـباط 1988 أن لـدى قـوات البشـمركة أسـلحة متوسـطة تشـمل مـدافع مـورتر عيـار 60 م. م و 80 م . م وكـذلك ذخـائر[198] إن كميـة مـدافع المـورتر التـي كانـت بحيـازة البشـمركة كانـت كبيـرة إلـى حـد أن القيـادة العامـة للقـوات المسـلحة قـد أمـرت بتشكيل بطاريات خاصة من أجل استهداف هذه الأسلحة [199].

218. إن القتـال الأولـي الـذي جـرى أثنـاء حملـة الأنفـال – 1 شـهد نشـر البشـمركة لمـدافع المـورتر وكـذلك الصـواريخ ضـد القـوات العراقيـة المتقدمـة وحلفائهـا مـن الأكـراد [200]. وقـد شـهد المشـتكي عمـر عثمـان محمـد أن البشـمركة قـد حصـلت علـى السـلاح مـن مصـادر فـي الجـيش العراقـي، وبالتحديـد فيمـا يتعلـق برشاشـات الكلاشـنكوف وكـذلك الأسـلحة الأثقـل [201]، وبشـكل مشـابه ، فـإن المشـتكي محمـود عبـد الله قـد شـهد ايضـاً بـأن الحـزب الـوطني الكردسـتاني قـد دبـر أمـر الحصـول علـى الأسـلحة أثنـاء شـن الهجمـات علـى القـوات الموالية للحكومة المركزية [202].

5.4. التنسيق العملياتي البشمركي - الإيراني في منطقة وادي جافاتي

219. لقـد كـان التنسـيق بـين وحـدات البشـمركة والقـوات الإيرانيـة فـي وادي جافاتي سابقاً من حيث الزمن على عملية الأنفال.

220. لقـد تزايـدت التقـارير العسـكرية الداخليـة المتعلقـة بالتعـاون البشـمركي – الإيرانـي فـي أعقـاب المباشـرة فـي عمليـة الأنفـال-1 وقـد أبلـغ عمـلاء عراقيـون كـانوا يخـدمون بصـورة صـورية مـع البشـمركة مسـؤوليهم أنـه تـم يـومي 26 و 27 شـباط 1988 عقـد اجتماعـات بـين ضـباط كبـار مـن الحـرس الثـوري الإيرانـي وقيـادة الاتحـاد الـوطني الكردسـتاني فـي منطقـة بيرغـالو، وتـم أثنـاء الإجتماعـات موضـع البحـث تـدارس الهجمـات العراقيـة الأخيـرة ومناقشـة إمكانيـة إعـادة السـيطرة علـى المنـاطق التـي فقـد (الجانبـان) السـيطرة عليهـا

[196] محضر المحكمة ، شهادة المشتكي عمر عثمان محمد ، 13 أيلول 2006
[197] تقرير استخباري(المصدر غير مؤكد) بتاريخ 18 شباط 1988 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 0930.095.004
[198] الفيلق الى الإستخبارات العسكرية الشعبة / 3 بتاريخ 28 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقمIST. 0930.095.006
[199] السجل اليومي للقيادة العامة للقوات المسلحة ،القيد تاريخ 8 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 5052.004.160 وIST. 5053.007.069
[200] مديرية الإستخبارات العسكرية الى القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ 28 شباط 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 4081.006.005-.006
[201] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي عمر عثمان محمد ، 13 أيلول 2006 .
[202] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي اسكندر محمود عبدالله ، 19 أيلول 2006

مـؤخراً [203]. ومـا يبديـه محـامو الـدفاع هـو أن هـذه الاجتماعـات لـم تكـن مفاجـأة فـي ضـوء التواجـد المكثـف للحـرس الثـوري فـي المنطقـة ، وعلـى سـبيل المثـال جنـوب قريـة سـيرغالو وعلـى محـور ميركـا – كـاني تـو [204] وقـد تـم تلقـي معلومـات تفيـد أن بعـض مـن هـؤلاء الحـرس قـد أمـروا بتـوفير غطـاء مـن المـورترات والمدفعيـة لتغطيـة قـوات البشـمركة [205].ولهـذه المعلومـات مـا يؤديهـا فـي شـهادة المـتهم سـلطان هاشـم الـذي اسـتذكر أثنـاء المحاكمـة أنـه تقـدم القـوات التـي كانـت تحـت قيادتـه خـلال عمليـة الأنفـال-1 قـد حصـل تحـت قصـف متواصـل مـن المدفعيـة الإيرانيـة [206] . كـذلك تـم الإبـلاغ عـن تحركـات لا عـد لهـا مـن قبـل كـوادر إيرانيـة أصـغر، وعلـى سـبيل المثـال، ففـي يـومي 25 و 26 شـباط 1988، وصـل مائـة مـن أفـراد قـوات البحريـة الخاصـة الإيرانيـة إلـى منطقـة سـيرغالو مـن أجـل المشـاركة فـي عمليـة داخـل أو عنـد بحيـرة دوكـان الاسـتراتيجية الحساسـة [207] وإضـافة إلـى ذلـك ، فإنـه ذكـر أن ثمانيـة مـن ضـباط الحـرس الثـوري الإيرانـي كـانوا موجـودين فـي قريـة ميركـا فـي أواخـر شـهر شباط [208].

221. إن الأدلـة التـي تـم إيرادهـا أثنـاء المحاكمـة توضـح المزيـد مـن أشـكال المسـاعدة والـدعم التـي قـدمها الإيرانيـون إلـى حلفـائهم مـن الأكـراد وقـد أشـارت الاسـتخبارات العراقيـة إلـى أن الاتحـاد الـوطني الكردسـتاني قـد تلقـى امـدادات وافـرة مـن إيـران بهـدف إدامـة المجهـود الحزبـي للمعارضـة [209] وقـد أكـد سياسـي كـردي مـن الحـزب الإشـتراكي الكردسـتاني (الملّـه ناصـية) وذلـك فـي خطـاب عـام إن الإيـرانيين كـانوا يسـاندون أهدافـه ويقـدمون المسـاعدات [210]، كـذلك فـإن المشـتكي عمـر عثمـان محمـد قـد شـهد أثنـاء المحاكمـة، أنـه إثـر وقـوع صـدام مـع قـوات الجـيش العراقـي يـوم أو حـوالي 22 آذار 1988 ، فإنـه تـم نقـل الجرحـى من أفراد البشمركة إلى إيران من أجل إجراء المعالجة الطبية لهم [211].

6.4. تواجد غير المحاربين في منطقة عملية الأنفال -1

---

[203] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 1 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 0929.061.055

[204] مديرية الإستخبارات العسكرية الى القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ 28 شباط 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 4081.006.005-.006

[205]منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 6 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.025

[206] محاضر المحاكمة ، شهادة المتهم سلطان هاشم ، 11 شباط 2007

[207] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 1 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 0929.061.055

[208] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 1 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 0929.061.055

[209] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 1 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 0929.061.055

[210] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 6 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.052

[211] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي عمر عثمان محمد ، 13 أيلول 2006

222. إن القوانين الدولية المتعلقة بنقل السكان المدنيين من مناطق العمليات، وحرمانهم لاحقاً من إمكانية الوصول إلى هذه المناطق، سوف تتم مناقشتها في موضع آخر من هذه المذكرة.

ونلفت عناية المحاكمة إلى أن القانون والسوابق القضائية تسمح بحظر دخول غير المحاربين إلى مناطق محددة حيثما بررّت الضرورة العسكرية ذلك.

223. إن الأدلة التي تم إيرادها أثناء المحاكمة تفيد بأن وادي جافاتي كان يعتقد بأنه يخلو من غير المحاربين ، باستثناء أفراد وعوائل بعض – وليس كل – مقاتلي البشمركة. إن حجة الدفاع هي إن الحكومة المركزية كانت قلقة من احتلال المنطقة الشمالية من قبل القوات الإيرانية وغيرها من المجموعات المسلحة. الأمر الذي أدى إلى القيام بعمل عسكري في كامل المنطقة الشمالية وبضمنها المنطقة الواقعة شرق دوكان.

وكان المواطنون العراقيون قبل سنة 1988 ممنوعين من العيش في منطقة وادي جافاتي [212]، وفي شهادته أثناء المحاكمة، فإن المتهم علي حسن قد أوضح أن نقل القرويين كان يتم في كل المحافظات المحاذية للحدود الإيرانية. وأشار إلى أن عمليات النقل هذه كانت تتم قبل وصوله إلى مكتب تنظيم الشمال، وفي بعض الحالات ، فإن تاريخ بعض عمليات النقل يعود إلى سنة 1965.

وكانت الخدمات الحكومية في المنطقة مقطوعة منذ أمد بعيد، كما تم نقل مستخدمي الحكومة إلى مكان آخر. وإستناداً إلى علي حسن، فإن هذا كان رد فعل على التواجد المستمر لمن يسمون بالمخربين في تلك المنطقة [213].
إن هذا التأكيد من علي حسن، تؤيده شهادة المشتكي محمد العوا مجيد احمد. ومما ينبغي تذكره أن محمد العوا قد أقر بأن سيرغالو كانت قريبة إلى قاعدة البشمركة، وأن هذا كان هو السبب في عدم تواجد الحكومة المركزية في هذه المنطقة [214].

7.4. العمليات العسكرية :

1.7.4 التسلسل الزمني للأحداث

224. ذكر المتهم سلطان هاشم أثناء المحاكمة بتاريخ22شباط2007، أنه قد صدر إليه الأمر بالبدء بعملية الأنفال-1، وأن التقدم بدأ من سورداش وسار بتجاه الشرق إلى نقطة قريبة من الحدود الإيرانية، واستنادا إلى المتهم، فإن القوات العراقية قامت بحماية الطريق السريع الإستراتيجي، على حين قامت قوات أخرى بتأمين الممرات الجبلية المشرفة على الوادي. وبحسب ما

[212] ميديل ايست ووتش / هيومن رايتس ووتش ، الأنفال الأولى – حصار سيرغالوا وبيرغالو 23 شباط _ 19 آذار 1988 ،في " الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) "
[213] محاضر المحاكمة ، شهادة المتهم علي حسن المجيد ، 7 شباط 2007
[214] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي محمد آلعوا مجيد أحمد ، 13 شباط 2007

استذكره سلطان هاشم فإن هذه العملية قد استغرقت ما بين 15-20 يوماً، أي إن وصول القوات المتقدمة التي كانت تحت قيادته إلى الأهداف الإستراتيجية المهمة في سيرغالو وبيرغالو، قد استغرق كل هذا الوقت ،وطيلة فترة تقدمها، ظلت القوات العراقية المتقدمة تواجه بنيران المدفعية الإيرانية. وعلى الأرض، فإن مقاومة البشمركة كانت قوية، ومع دخول أفواج الدفاع الوطني من الأثنية الكردية التابعة لسلطان هاشم والتي قادت عملية الدخول إلى بيرغالو، كانت قوات البشمركة قد تقهقرت من المنطقة المحددة.[215]

225- وهناك دليل آخر يعاضد رواية المتهم سلطان هاشم، فاستناداً إلى منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط(هيومان رايتس ووتش) فإن المدفعية العراقية فتحت النار على ياك سمار، وسيرغالو وبيرغالو يوم 23شباط1988، حيث ووجهت بمقاومة من الإتحاد الوطني الكردستاني على مدار فترة زادت عن الثلاثة أسابيع.[216]

2.7.4 مقاومة البشمركة

226. لقد سبقت الإشارة للتو إلى أن البشمركة وحلفائهم الإيرانيين في منطقة عمليات الأنفال-1 كانت جيدة التسليح. وتشير أدلة إضافية إلى رد ضار من البشمركة على التقدم العراقي، وحيث أن ملف الإحالة، وكذلك الإدعاء العام لم يزود الدفاع بالتقارير المزامنة التي توثق تقدم القوات العراقية ، فإن مكتب الدفاع نجح في العثور على عدد قليل من الوثائق التي تفصل طبيعة القتال.

227. إن السجلات التوثيقية تشير إلى أن مديرية الأمن العامة قد نشرت قوات خاصة للقيام بدور قتالي خلال عملية الأنفال-1. وبتاريخ 26شباط1988، فإن مجموعة قتالية تضم قوات خاصة من مديرية الأمن العامة، كانت تقوم بدور قتالي صرف، قد عملت جنبا إلى جنب مع وحدات الدفاع الوطنية من الاثنية الكردية من أجل تطهير منطقة حوض دولادوت بين جبل أزمار وبيرة باك رون، وبحسب تقرير ما بعد العملية، فإن مقاومة البشمركة كانت قوية وكذلك كانت مزودة بصواريخ وأسلحة أخرى متوسطة المدى. وقد وقعت خسائر كبيرة في صفوف البشمركة كما ادعى التقرير الذي لم يذكر الخسائر التي تعرضت لها القوات الموالية للحكومة المركزية.[217] وفي مكان آخر اشتبكت في نفس اليوم، قوات من الدفاع الوطني مع من يسمون بالمخربين في ميركا وحنارنسارد قبل أن تتمكن من التقدم. وكانت هناك أفواج كردية أخرى تقاتل تحت قيادة مركز قيادة عملية

---

[215] محاضر المحاكمة ، شهادة المتهم سلطان هاشم ، 11 شباط 2007

[216] ميديل ايست ووتش / هيومن رايتس ووتش ، الأنفال الأولى – حصار سيرغالوا وبيرغالو 23 شباط _ 19 آذار 1988 ،في " الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) "

[217] مديرية أمن السليمانية / من القوات الخاصة الى مديرية منطقة الحكم الذاتي بتاريخ 26 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.014

الأنفال وقد استولت على سورداش، وحومر غوم، وغيلام باش، وشارشين يوم أو حوالي يوم 26شباط. ولم يتم الاستيلاء على أي من هذه المواقع من دون قتال.[218] وفي ملخص استخباري ليوم28شباط1988، وردت الإشارة إلى أن القوات العراقية قد استردت السيطرة على ميناء واردوم ومضيق حاحسا وقرية لم يحدد اسمها من قوات البشمركة، مع ملاحظة أن المقاومة استمرت ضاربة في المنطقة[219] وأشار نفس التقرير إلى أن القوات الإيرانية كانت تقوم بتعزيز قوات البشمركة على طول محور تقدم القوات العراقية.[220]

228. تبين الأدلة أنه بتاريخ 29شباط ، قامت قوات خاصة من مديرية الأمن العامة في منطقة الحكم الذاتي بالإنتشار في وضع قتالي، وقاتلت جنبا إلى جنب مع قوات الحرس الوطني الكردي الموالية للحكومة المركزية وذلك في منطقة زيوه، وقد ووجهت بمقاومة عنيفة[221] وفي أوائل شهر آذار، أخلت المقاومة المعادية في منطقة جافاتي الطريق أمام تقدم القوات العراقية التي اندفعت عبر الخط الدفاعي للإتحاد الوطني الكردستاني[222] وفي 6آذار، قامت قوات خاصة من مديرية أمن السليمانية منتشرة في وضع قتالي بالاستيلاء على مواقع البشمركة في قرية زيوي [223]، وفي مساء 18 آذار، قامت وحدات من الجيش العراقي وبطليعة من أفراد أفواج الدفاع الوطني بمهاجمة مركز قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني في سيراغالو، وقد سقطت بيرغالو في اليوم التالي [224].

229. تبين الأدلة أنه خلال المرحلة الأولى من التقدم العراقي، حاولت قوات البشمركة تعزيز مواقعها، وعلى سبيل المثال، ففي يوم 26 شباط 1988، وثقت الاستخبارات العسكرية العراقية تحركات قوات الحريم الأول وقوة هورمان التابعة للحزب الإشتراكي الكردستاني، وفي اليوم التالي تحركت قوات الحريم التاسع والعاشر من أجل تعزيز مجموعات البرازاني والشيوعيين في منطقة باليسان [225] وفي يوم 29 شباط، تقدم طابور بشمركة

---

[218] الفيلق الى مديرية الإستخبارات العسكرية الشعبة 3 بتاريخ 26 شباط 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0930.095.007

[219] الفيلق (غير مقروءة) الى مديرية الإستخبارات العسكرية الشعبة/ 3 بتاريخ 28 شباط 1988 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 0930.095.006

[220] الفيلق (غير مقروءة) الى مديرية الإستخبارات العسكرية الشعبة/ 3 بتاريخ 28 شباط 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0930.095.006

[221] مديرية أمن السليمانية / القوات الخاصة الى مديرية أمن الحكم الذاتي بتاريخ 29 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.016

[222] ميديل ايست ووتش / هيومن رايتس ووتش ، الأنفال الأولى – حصار سيرغالوا وبيرغالو 23 شباط _ 19 آذار 1988 ،في " الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) "

[223] مديرية أمن السليمانية / القوات الخاصة الى مديرية أمن الحكم الذاتي بتاريخ 6 آذار 1988 وثيقة المحكمة رقم0976.036.018 IST.

[224] ميديل ايست ووتش / هيومن رايتس ووتش ، الأنفال الأولى – حصار سيرغالوا وبيرغالو 23 شباط _ 19 آذار 1988 ،في " الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) "

[225] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 6 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.052

مكون من حوالي ألف رجل من منطقة بادينان بتجاه سيرغالو وبيرغالو كما يعتقد [226].

230. وإستناداً إلى شهادة احد المشتكين في هذه القضية، والذي كان في خلال فترة شباط – آذار يخدم كمقاتل من البشمركة في منطقة عمليات الأنفال -1، فإنه في فترة غير محددة، أمر الإتحاد الوطني الكردستاني بانسحاب عام من المنطقة ،وعليه جمع المقاتلون أنفسهم وابتدأوا بالإنسحاب [227] وقد شهد المشتكي كروان عبد الله توفيق أن عدداً محدوداً من غير المقاتلين ممن كانوا في منطقة العمليات قد اختاروا ايضاً الإنسحاب مع البشمركة [228] .إن حجة محامي الدفاع هي أن هذا الإنسحاب لم يحصل عند بداية عملية الأنفال، بل إنه لم يحصل إلا في وقت مبكر من شهر آذار عندما كانت القوات العراقية قد اندفعت عبر خط الدفاع الرئيسي للبشمركة، وعندما بدأ واضحاً أنه لم يعد بالإمكان السيطرة على المنطقة وتشير الأدلة إلى أن الإنسحاب قد تم في غضون ذلك،باسلوب منظم. وكانت الخطة الأصلية هي إعادة الإنتشار نحو الجنوب بتجاه سهل جيرمين. وفي الواقع فإن القوات العراقية قد قطعت طريق الإنسحاب، وهكذا انتهى الأمر بأعداد كبيرة من مقاتلي البشمركة وعوائلهم إلى شانكشاي على الحدود الإيرانية، وفي كثير من الحالات حاول المحاربون من غير المحاربين على السواء الحصول على ملجأ آمن في الأراضي الإيرانية [229].

3.7.4 معاملة المدنيين:

231. يود الدفاع أن يلفت عناية هيئة المحكمة إلى تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط (هيومان رايتس ووتش) فاستناداً إلى هذه الدراسة، فإنه بحلول يوم 25 شباط 1988 ، كان الاتحاد الوطني الكردستاني قد فتح طريقين يمكن لغير المحاربين استخدامهما- وقد استخدمهما فعلاً- من أجل الهرب عبر الحدود إلى إيران . وإستناداً إلى التقرير فإن القوات الحكومية لم تقم بأية محاولة في ظاهر الحال من أجل اعتقال هؤلاء الهاربين [230]، كما يود الدفاع أن يلفت عناية المحكمة إلى شهادة المشتكي عمر عثمان محمد وهو من قدامى محاربي البشمركة أثناء عملية الأنفال -1. لقد شهد عمر عثمان بأن المدنيين الأكراد في مناطق العمليات لم يشاركوا في العملية، وعلى حين أنه أشار إلى مقتل عدد من

---

[226] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 7 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 0929.061.051

[227] إفادة اسكندر محمود عبد الرحمن بتاريخ 5 كانون اول 2005 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 8281.006.010

[228] محضر المحكمة ، شهادة المشتكي كروان عبدالله توفيق ، 18 أيلول 2006 ،

[229]ميديل ايست ووتش / هيومن رايتس ووتش ، الأنفال الأولى – حصار سيرغالوا وبيرغالو 23 شباط _ 19 آذار 1988 ،في " الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) "

[230] ميديل ايست ووتش / هيومن رايتس ووتش ، الأنفال الأولى – حصار سيرغالوا وبيرغالو 23 شباط _ 19 آذار 1988 ،في " الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) "

المدنيين أثناء القتال، فإن عمر عثمان لم يقدم أية اتهامات بأن القوات العراقية قد استهدفت غير المحاربين أثناء عملية الأنفال-1 [231].

232. إن الأدلة التي تبين أن عملية الأنفال -1 لم تكن ولا بأية طريقة موجهة ضد السكان المدنيين لها سند حاسم في مصدر لا يمكن لأي قاض أن يشك في أنه متعاطف مع المتهمين في هذه القضية، ونشير هنا إلى " لجنة الدفاع عن حقوق ضحايا الأنفال " ودراستها سنة 1995 للقتلى من المدنيين الأكراد خلال حملة الأنفال سنة 1988. ومما تجدر الإشارة إليه على وجه التحديد حقيقة أن اللجنة قد حددت شخصاً واحداً فقط كان قد جرى اعتقاله أثناء عملية الأنفال -1 ثم اختفى لاحقاً [232]، وليس معروفاً ما حدث لهذا الفرد، وإذا كان قد قتل فمن هو المسؤول أومن هي الجهة المسؤولة عن وفاته. وما هو واضح للدفاع ، هو أن كلا من هيئتي التحقيق والإدعاء العام قد أهملتا الكشف عن هذه المعلومات لهيئة المحكمة قبل أو أثناء المحاكمة ولا عذر في ذلك، وبخاصة في ضوء علاقة العمل الوطيدة التي تربط هذه الأجهزة من أجهزة المحكمة واللجنة المذكورة.

233. إن حجة الدفاع تتمل في أن محدودية عدد القتلى المدنيين هي مما لا يثير الإستغراب ، عندما يؤخذ بالحسبان أن العملية لم تكن تستهدف المدنيين. إن تقرير مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط يشير إلى أنه يبدو " أن المدنيين قد أنذروا قبل وقت كاف عن الأخطار التي سيواجهونها " إذا بقوا في منطقة الأنفال -1. وإستناداً إلى هذه الدراسة، فإن الخسائر في الأرواح بين المدنيين كانت بشكل رئيسي نتيجة غير مقصودة لمحاولات الهروب عبر المضائق الجبلية الوعرة في طقس سيء.

ويقدم التقرير مثالاً عن مجموعة قضت بأكملها نتيجة تعرضها [233] عندما كانت تحاول الوصول إلى الأراضي الإيرانية عبر الجبال في ظل تلك الظروف.

4.7.4 تدمير ونهب الممتلكات :

234. أدعى كثير من المشتكين في إفادتهم التحريرية أنه تم تدمير القرى ونهب الممتلكات أثناء عملية الأنفال -1 . وقد درس الدفاع هذه الإفادات بعناية في سياق عناصر الجريمة فيما يتعلق بالتدمير القصدي للمتلكات وجريمة النهب.

235. إن قانونية تدمير القرى الواقعة ضمن نطاق عملية الأنفال -1 وغيرها من مناطق العمليات هي مسألة في القانون وتتم مناقشتها في مذكرة الدفاع القانوني، ولكن الدفاع يبدي أن تدمير الأهداف غير العسكرية الذي وقع أثناء

---

[231] محضر المحكمة ، شهادة المشتكي عمر عثمان محمد ، 13 أيلول 2006 ،

[232] التقرير السكاني للجنة الدفاع عن حقوق ضحايا الأنفال (1995) ، أخذ عنه جوست هيلترمان ، " حملة الأنفال 1988 في كردستان العراق (2006) .

[233] ميديل ايست ووتش / هيومن رايتس ووتش ، الأنفال الأولى – حصار سيرغالوا وبيرغالو 23 شباط _ 19 آذار 1988 ،في " الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) "

عملية الأنفال -1 قد وقع حيث كانت توجد مناطق مبنية تشغلها قوات البشمركة، أو بالتناوب فإن القوات العراقية دمرت قرى من أجل حرمان قوات البشمركة من الإستفادة منها عسكرياً . إن نصوص القانون الدولي واضحة للحالتين.

236. يشير الدفاع إلى أن القانون الدولي لا يقدم أية أعذار مخففة في قضية النهب، لكننا نود في نفس الوقت أن نبدي الحجة بأن الإتهامات حول النهب والتي أثارها عدد كبير من المشتكين الذين شهدوا بشأن الأنفال-1، كانت في كل الحالات غير مصحوبة بمؤشرات واضحة تشير إلى هوية أو المؤسسة التي ينتسب إليها الأشخاص الذين يعتقد المشتكون أنهم المسؤولون عن أعمال النهب. إن قوات كثيرة وأشخاص غير محددي الإنتماء كانوا موجودين في منطقة عمليات الأنفال -1 وبشكل رئيسي، فإن وحدات الجيش العراقي وأفواج الدفاع الوطني، في منطقة العمليات كانوا يتبعون شخصاً واحداً من بين المتهمين هو سلطان هاشم، ولكن كان هناك أشخاص آخرون في المنطقة لا يرتبطون مع الأشخاص الذين تجري محاكمتهم في هذه القضية، وعلى سبيل المثال كانت هناك قوات إيرانية، وبشكل رئيس من الحرس الثوري، ومقاتلو بشمركة ينتمون إلى فصائل مختلفة، وأشخاص غير محاربين وقوات خاصة تابعة لمديرية أمن السليمانية. وفي ظل عدم وجود دليل مباشر يدل على أن مرؤوسي المتهم سلطان هاشم كانوا مسؤولين عن النهب ،وكذلك في ظل عدم وجود دليل يشير إلى أن النهب تم بأمر التسلسل الهرمي للجيش العراقي أو أنه تغاضى عنه، فإن الدفاع يبدي الحجة بأن ما بقي من هذه الإتهامات هو محض افتراض بأن واحداً أو أكثر من الأشخاص المتهمين في هذه القضية مسؤولون عن أعمال السرقة التي ذكرها المشتكون الذين لم يكونوا موجودين في قراهم في الوقت الذي وقعت فيه هذه السرقات المدعى بها.

5.7.4 الإصابات في صفوف البشمركة:

237. إن حجة محاميي الدفاع عن المتهمين هي أن الأدلة التي تم عرضها أثناء المحاكمة والأدلة التي عثر عليها مكتب الدفاع، تشير إلى أن مقاتلي البشمركة فقط هم الذين تم استهدافهم أثناء عملية الأنفال -1 من قبل القوات الموالية للحكومة المركزية، ولا ينازع الدفاع في التقارير التي تفيد بأن مدنيين قد قتلوا خلال العملية ولكن الخسائر في أرواح المدنيين خلال عملية الأنفال -1 لم تكن تشكل هدفاً للقوات المهاجمة، ولم تكن نتيجة إهمال القوات المهاجمة في استخدام أنظمة أسلحتها أيضاً.

238. استناداً إلى مصادر في الإتحاد الوطني الكردستاني استشهدت بها منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط (هيومان رايتس ووتش)، فإن ما بين 200-250 شخصاً من جانب المعارضة قد قتلوا على أيدي عناصر من القوات المسلحة العراقية أثناء تقدمها عبر وادي جافاتي،

وأشارت نفس هذه المصادر إلى أن معظم الضحايا كانوا من مقاتلي البشمركة [234].

239. لقد بين المشتكي عمر عثمان محمد أن الكثير من أفراد البشمركة قد قتلوا أثناء القتال كما قتل عدد من المدنيين [235] إن هذه الشهادة تنسجم مع الأدلة الوثائقية ويشير الدفاع إلى أن خسائر العدو قد ذكر أنها عند الحد الأدنى في أعقاب اشتباكات يوم 26 شباط 1988[236]، وفي منطقة ميركافور فإن عمليات القصف العراقي في الفترة بين 24 و 29 شباط 1988 لم تقتل سوى ثمانية من الإرهابيين المزعومين [237] وعلى أي حال فقد تم التبليغ لاحقاً عن المزيد من الخسائر: ففي 1 آذار 1988 أشار تقرير للإستخبارات العسكرية العراقية أن الهجمات على تجمعات البشمركة قد أدت إلى قتل وجرح ما بين 100 – 120 شخصاً [238] وقد أفيد فيما بعد أن الفصائل التدميرية قد تكبدت خسائر كبيرة في كارة جاتان يوم 6 آذار 1988 [239] كما أن احتلال سيرغالو يوم 18 آذار 1988 قد أحدث خسائر هائلة في صفوف من تبقى من مدافعي البشمركة [240].

6.7.4 الخسائر في صفوف السلطة المركزية :

240. لقد فقد الجيش العديد من الجنود خلال العمليات القتالية، وفق ما أشارت إليه تقارير الاستخبارات. ويبدو أن معظم هؤلاء الذين قتلوا أو جرحوا كانوا من المتطوعين الأكراد الذين كانوا يخدمون في صفوف الحكومة مع أفواج الدفاع الوطني التي كانت تشكل راس الحربة في معظم الهجمات التي نفذت في حملة الأنفال -1[241] ولكن الدفاع يشير إلى أن محدودية الأدلة الوثائقية المتوفرة تجعل من الصعب تحديد العدد الإجمالي للإصابات التي تكبدتها القوات المهاجمة بأية درجة من اليقين.

241. تشير الأدلة إلى أن ما يصل إلى 200 كردي من أفراد أفواج الحرس الوطني قد تم وقعوا في أسر البشمركة في منطقتي بيرغالو وسيرغالو. واستناداً إلى تقرير للاستخبارات العسكرية العراقية، فإنه في وقت غير

---

[234] ميديل ايست ووتش / هيومن رايتس ووتش ، الأنفال الأولى – حصار سيرغالوا وبيرغالو 23 شباط _ 19 آذار 1988 ،في " الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) "

[235] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي عمر عثمان محمد ، 13 أيلول 2006 ،

[236] مديرية الإستخبارات العسكرية الى القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ 28 شباط 1988. وثيقة المحكمة رقم-4081.006.005 IST. .006

[237] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 1 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 0929.061.055

[238] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 1 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 0929.061.055

[239] مديرية أمن السليمانية / القوات الخاصة الى مديرية أمن الحكم الذاتي بتاريخ 6 آذار 1988 وثيقة المحكمة رقم 0976.036.018 IST.

[240] ميديل ايست ووتش / هيومن رايتس ووتش ، الأنفال الأولى – حصار سيرغالوا وبيرغالو 23 شباط _ 19 آذار 1988 ،في " الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) "

[241] مديرية أمن السليمانية / القوات الخاصة الى مديرية أمن الحكم الذاتي بتاريخ 29 شباط 1988 وثيقة المحكمة رقمIST. 0976.036.016 وأيضا مديرية أمن السليمانية / القوات الخاصة الى مديرية أمن الحكم الذاتي بتاريخ 6 آذار 1988 وثيقة المحكمة رقمIST. 0976.036.018 وأيضا الفيلق الى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 بتاريخ 26 شباط 1988 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 0930.095.007

محدد، تم إعدام 150 من هؤلاء جزافياً بأوامر من الواضح أنها صدرت عن القائد الإقليمي لقوات البشمركة وذلك قبل أن يتم إصدار تعليمات مستعجلة من سلطات أعلى في البشمركة بالحفاظ على أرواح الأسرى المتبقين.[242]

1.8.4 استقلالية المشتكين:

242. قدم أربعة عشر مشتكياً شهاداتهم أمام هيئة المحكمة فيما يتعلق بعملية الأنفال-1 وكان ثلاثة عشر مشتكياُ من هؤلاء قد تقدموا بإفادات تحريرية قبل المحاكمة، وإن ما لا يقل عن سبعة من هؤلاء وقعوا إفاداتهم ببصمة الإبهام، أو لم يقدموا أي توقيع من أي نوع . ويستنتج الدفاع من ذلك أن هؤلاء الشهود السبعة لا يستطيعون القراءة والكتابة. وعلى حين أن أمية هؤلاء لا تقودنا – وما ينبغي أن تقودنا – إلى التساؤل عن مكانتهم وصدقهم، إلا أننا نبدي الحجة بأن الشهود الأميين على التحديد يكون أكثر عرضة للتأثر بإقتراحات الأشخاص الآخرين عندما يعتبرونهم في مواقع السلطة.

243. لقد قدم كل المشتكين أنفسهم على أنهم ضحايا الأنفال -1وأدعوا بوقوع أشكال متعددة من الأفعال الجنائية، وكل واحدة من الإفادات التحريرية اتهمت علي حسن وصدام حسين بأنهما تسببا في معاناتهم . وإن الحجة التي يود الدفاع أن يبديها هي أنه لا إفادات المشتكين ولا شهاداتهم الشفهية قدمت أية معلومات واقعية عن طبيعة تورط علي حسن وصدام حسين – إن وجد هذا التورط – في عملية الأنفال -1 .كما يود الدفاع الإشارة أيضاً إلى أن إدراج اسمي هذين الشخصين في كل إفادة مكتوبة ، بما في ذلك الإفادات التي لا يستطيع المشتكون فيها القراءة والكتابة – يبدو أنه تم بشكل منتظم وبصيغة واحدة، ولذلك فإن محاميي الدفاع عن المتهمين يبدون أن المشتكين قد حفزوا وبشكل روتيني من قبل أشخاص غير معروفين من أجل أن يوجهوا إتهامات ضد صدام حسين وعلي حسن، ولا نود عند هذا الحد أن نعلق على صحة الإتهامات الموجهة ضد هذين الشخصين، فهذا ليس شأننا، ولكن النقطة التي نرغب في إثارتها أوسع من ذلك، وهي عقلاً أن شهادات المشتكين في كل حالة لا يمكن اعتبارها من قبل هيئة المحكمة على أنها وضعت بشكل مستقل.

244. إن هناك إفادة واحدة تتعلق بالأنفال-1 تتطرق إلى ذكر المتهمين الباقين غير علي حسن، وبالتحديد، فإن المشتكي صلاح قادر محمد قد ادعى بمشاركة المتهم صابر عبد العزيز وسلطان هاشم في عملية الأنفال-1[243] ويجد الدفاع أن إدراج هذين الاسمين في إفادة المشتكي هو امر غير عادي على أساس أن المشتكي كان في التاسعة أو العاشرة من عمره فقط في الفترة بين شهري شباط وآذار سنة 1988 وقد فوجئ الدفاع بهذا الأمر غير المعتاد، ويبدو صارخاً بالنسبة للدفاع وأمراً غير غادي أن يستطيع طفل في

[242] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الموقف اليومي بتاريخ 20 تموز 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 189.-0932.004.186 IST.

[243] إفادة المشتكي صلاح قادر أمين مؤرخة في 27 تشرين ثان (رقم الدليل غير معروف)

ذلك العمر المبكر أن يعرف اسم قائد أركان عمليات الأنفال وأن يعرف أيضاً هوية مدير مديرية الاستخبارات العسكرية. وفي الواقع، فإن الدفاع يبدي الحجة بأن هذين الإسمين قد تم تقديمهما إلى المشتكي من قبل أشخاص غير معروفين، في وقت ما من سنة 2004، وهو وقت اخذ الإفادة من المشتكي وما يؤكد هذا الجزم أنه لم يكن غريباً أن المشتكي لم يستطع أن يتعرف عندما مثل أمام هيئة المحاكمة إلاّ على صدام حسين، ولم يستطع المشتكي تحديد هوية أي من الرجال الستة الآخرين الماثلين كمتهمين في قفص الإتهام، ويفترض أن ذلك حدث لأنه كان قد نسي التفاصيل الرئيسية للمعلومات التي نقلت إليه قبل أو أثناء فترة تقديمه إفادته [244]

245. يود محامو الدفاع عن المتهمين أضافة إلى ذلك الإشارة إلى أن العديد من الإفادات تحتوي على تباينات طفيفة لنفس الصيغة، ونشير على وجه التحديد إلى عبارة " القوات المسلحة العراقية بتوجيه القيادة العامة للقوات المسلحة التي كان يترأسها الرئيس السابق صدام حسين وبمشاركة أفواج الدفاع الوطني " [245] إن الحجة التي يبديها محامو الدفاع أن هذه التشابهات الصارخة لا يمكن أن تؤدي إلاّ إلى واحد من استنتاجين محتملين: (1) لقد قدمت المعلومات إلى المشتكي من قبل أشخاص غير معروفيين قبل أخذ إفاداتهم ، أو (2) أن الأفراد الذين أخذوا الإفادات تعوزهم المهارة اللازمة للمشاركة في تحقيقات من هذا النوع . وعدا عن الشكل المتمثل في ظهور عبارات معيارية في الإفادات ، فإن الدفاع وبشكل محدد يشير إضافة إلى ذلك، إلى أن محتويات الإفادات مثيرة للإلتباس، وبشكل محدد، فإننا نحسب أن من غير المحتمل أن حالة الفلاحين في شمال العراق كانت في وضع جيد سنة 1988 بشكل يمكنهم من معرفة تفاصيل القيادة العسكرية العراقية وعمليات التخطيط الإستراتيجي والعملياتي لها.

2.8.4 تضمين أدلة سماعية:

246. يدرك محامو الدفاع عن المتهمين أن الشهادات السماعية مقبولة كدليل في ظل قانون الإجراءات الجنائية العراقية، ولكن العرف جرى في ممارسة القضاء على إعطاء وزن أقل للشهادة السماعية، وفي هذه القضية، فإن الدفاع يبدي الحجة بأن الشهادة السماعية ما ينبغي إعطاؤها وزناً، ونحن نستند في هذه الحجة إلى الملاحظات التي سبق أن أثرناها في هذه المذكرة فيما يتعلق بجهود واضحة بذلها أشخاص غير معروفين للتأثير على تذكر المشتكين.

247. إن العديد من المشتكين فيما يتعلق بعملية الأنفال -1لم يكونوا شهود عيان للأحداث التي وصفوها إما في إفاداتهم أو في شهاداتهم، فأثناء سير المحاكمة، ادعى المشتكي محمد العوا مجيد أحمد بأنه رأى طائرة سوخوي

[244] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي صلاح قادر محمد أمين ، 13 أيلول 2006
[245] أنظر مثلا :-

عراقية تهاجم قريته، ووصف كيف أن الهجوم قد نفذ من أربع جهات، ولكن المشتكي أقرّ فيما بعد أنه كان مختبئاً في ملجأ طيلة فترة الهجوم [246]، وإضافة إلى ذلك ، فإن نفس المشتكي شهد " بقوله " أنني رأيت قوات الجيش في الجبهة، ولكن بعد أن تقدمت القوات المسلحة، تبعتها قوات الدفاع الوطني " ولكن المشتكي اعترف لاحقاً أنه لم يشاهد قوات الدفاع الوطني فعلاً. [247]

248. يود الدفاع أن يلفت عناية هيئة المحكمة إلى شهادة المشتكي صلاح قادر محمد أمين الذي وصف الهجوم على قريته. وكانت هناك مشكلتان في شهادة هذا المشتكي: (1) أنه لم يكن حاضراً في قريته أثناء وقوع الهجوم المدعى به و (2) أنه كان في التاسعة أو العاشرة من عمره فقط عندما وقعت الأحداث التي وصفها دون أن يراها. [248] وضمن سياق مشابه، فإن المشتكي عمر خضر محمد أمين زود المحكمة بإفادة تتعلق بعملية الأنفال-1 على الرغم من حقيقة أنه كان يقيم في السليمانية في وقت وقوع هذه العملية. [249]

3.8.4 موجز أقوال الشهود وتناقضاتها :

249. يشير محامو الدفاع عن المتهمين إلى أنه من بين أربعة عشر شاهداً قدموا شهادات شفهية أمام هيئة المحكمة تتعلق بالأنفال -1، فإن ثمانية من أصل هذا العدد منهم أشاروا إلى أنهم كانوا مقاتلي بشمركة. ويبدي الدفاع الحجة بأنه في ظل طول أمد مقاومة البشمركة ضد حكومة حزب البعث، فإن شهادة مقاتلي البشمركة السابقين هؤلاء ستميل إلى التحيز ضد المتهمين.

250. يود الدفاع أن يلفت عناية هيئة المحاكمة إلى شهادة اثنين آخرين من المشتكين لم يعرف عنهما أنهما خدما مع البشمركة، إن المشتكين خوناكا كريم حسن وعمر خضر محمد أمين كانا شخصين بالغين يعيشان في منطقة عمليات الأنفال -1بين شهري شباط وآذار 1988 [250]، وعلى الرغم من ذلك، فقد أخفق كلاهما في أن يذكرا في إفادتيهما وفي شهادتيهما أنه كان هناك تواجد مكثف لمقاتلي البشمركة داخل وحول منازلهم. كما فشل هذان المشتكيان بشكل مشابه في الإشارة إلى أن نفس أفراد البشمركة هؤلاء قد اشتبكوا في عمليات قتالية ضارية ضد قوات السلطة المركزية.

251. إن الحجة التي يبديها محامو الدفاع هي أن هاتين الحالتين السابق ذكرهما لا تشكلان الأمثلة الوحيدة لحالات المشتكين الذين شهدوا لصالح

---

[246] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي محمد العوا مجيد أحمد ، 13 أيلول 2006

[247] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي عمر عثمان محمد ، 13 أيلول 2006 ،

[248] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي صلاح قادر محمد امين ، 13 أيلول 2006

[249] إفادة المشتكي عمر خضر محمد أمين ، 18 أيلول 2006 ، وثيقة المحكمة رقمIST 8274.016.006

[250] إفادة المشتكية خونكة كريم حسن في 17 تشرين أول 2006 ، وثيقة المحكمة رق8281.027.048 أيضا : إفادة المشتكي عمر خضر محمد أمين ،18 أيلول 2006 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 8274.016.006

قضية الإدعاء العام وحذفوا تفاصيل مهمة تتعلق بالتواجد المسلح وبالصدامات العسكرية في المناطق التي هربوا منها. إن المشتكي محمد العوا مجيد أحمد لم يشر إلى أي وجود للبشمركة في قريته أثناء إدلائه بشهادته أمام هيئة المحكمة، ولكنه في إفادته السابقة، كان قد ادعى أن القتال بين البشمركة المحلية والقوات العراقية قد استمر طيلة شهر واحد [251].

252. وفي سياق مشابه، فإن المشتكي سعدون خضر (المشار إليه في السجلات أيضاً باسم سعيد خضر قادر) قد حاجج في إفادته التحريرية بأن البشمركة المحلية قد قاتلت الجيش العراقي مدة ثلاثة شهور قبل بدء عملية الأنفال -1[252] وأثناء المحاكمة، روى المشتكي قصة أخرى مختلفة تماماً، حيث أخبر هيئة المحاكمة أن " قريته كانت تحت سيطرة الجيش العراقي" وأن قوات البشمركة كانت تجول في المنطقة فقط[253] ويمكن العثور على تناقضات أخرى بين إفادة وشهادة هذا المشتكي، وعلى سبيل المثال، فقد أكد سعدون خضر في إفادته أن قريته قد قصفت بالمدفعية وقذائف الهاون ولم يورد أي ذكر لهجمات جوية [254]، ولكنه في شهادته أثناء المحاكمة ادعى بأن قريته قد قصفت من قبل مدفعية عراقية [255] وإن الحجة التي يبديها محامو الدفاع هي أن الاختلافات بين الهجوم البري والهجوم الجوي صارخة في وضوحها بحيث أن من الصعوبة بمكان أن يرتبك الشاهد فيما يتعلق بتحديد نوع الهجوم. والحجة الأخرى التي يبديها محامو الدفاع عن المتهمين هي أن المشتكي سعدون خضر قد حاول أو أنه تم اخباره بأن يفصل شهادته بطريقة مفيدة للإدعاء العام .

253. إن شهادة المشتكي عبد الله محمد حسين تزخر بالمشاكل، ففي إفادته التحريرية وصف نفسه بأنه مقاتل بشمركة، وادعى بالتحديد أنه كان معاون قائده وحدة في قوة الشارة 49 في دول مازالا، ولكن المشتكي غير قصته أثناء المحاكمة وادعى أنه كان قد انسحب من البشمركة واستسلم بسلاحه قبل ستة شهور من الأنفال -1. ولا يمكن التوفيق بين القصتين. وهناك مشاكل أخرى تتعلق بصدقية المشتكي، ففي إفادته التحريرية ادعى بأنه شاهد أفواج الدفاع الوطني وهي تعمل خلال عملية الأنفال -1، أما في شهادته أمام هيئة المحكمة فقد أنكر أنه رأى قوات كردية تقاتل إلى جانب القوات الحكومية.[256] ويشير الدفاع إلى أن من المعجزات ان يكون المشتكي قد شهد أي جزء من عملية الأنفال ، وذلك انه كان قد استسلم بسلاحه قبل ستة شهور

---

[251]. محضر المحاكمة ، شهادة المشتكي محمد العوا مجيد أحمد ، 13 أيلول 2006 ،
أيضا : إفادة المشتكي حمالو مجيد أحمد حمالو بتاريخ 25 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم 8274.005.004 .IST(مع أن الاسماء في هذا الهامش تبدو متباينة ، الا انها تشير الى نفس الشاهد وقد تم تسجيلها هنا حسب ما تظهر في محضر المحاكمة وإفادة المشتكي)

[252] إفادة المشتكي سعيد خضر قادر ، 8 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST 8271.010.025

[253] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكي سعدون خضر قادر ،13 أيلول 2006 ،

[254]. إفادة المشتكي سعدون خضر قادر بتاريخ 8 أيلول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8271.010.025

[255] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكي سعدون خضر قادر ، 13 أيلول 2006

[256] إفادة المشتكي عبد الله محمد حسين بتاريخ 14 أيلول 2007 ، وثيقة المحكمة رقم8271.017.044 .IST

و من شبه المؤكد انه لم يكن في وضع يمكنه من العودة إلى المنطقة المحظورة حيث كانت العملية تأخذ مجراها.

254. يشير محامو الدفاع عن المتهمين إلى ان المشتكي رؤوف فاراق عبدالله ، قد قدم معلومات متناقضة فيما يتعلق بتواجد مقاتلي البشمركة داخل وحول قريته، ففي إفادته التحريرية، افاد رؤوف فاراق ان قوات الاتحاد الوطني الكردستاني وقواعدها كانت تقع في هذه المنطقة واضاف ان قوات البشمركة هذه اشتبكت بضراوة مع القوات الحكومية مما نجم عنه عدد كبير من ضحايا القتال [257] اما في شهادته اثناء المحاكمة ،فإن نفس هذا الشاهد افاد ان قوات البشمركة لم تكن موجودة في قريته، وأن هدف الهجوم العراقي داخل وحول قريته كان ببساطة هو" قتل الأكراد " وعندما طلبت منه هيئة المحكمة ان يوضح التفاوت بين افادته وشهادته فإن المشتكي لم يرد [258] وان الحجة التي يبديها محامو الدفاع هي ان الشاهد قد حاول او انه تم اخباره بأن يفصل شهادته بطريقة تفيد الادعاء العام.

255. يبدي الدفاع مع الاحترام ان المشتكي غفور حسن عبدالله قد قدم بشكل مشابه ايضا معلومات متناقضة بشأن تواجد قوات البشمركة داخل وحول قرية سيدار حيث يقع منزل المشتكي ، فقد بين غفورحسن بافادته التحريرية ان سيدار قد هوجمت بسبب التواجد المسلح للاتحاد الوطني الكردستاني فيها. وقد تأهب رجال البشمركة واشتبكو مع القوات الحكومية داخل وحول القرية[259] .اما اثناء المحاكمة فقد أخبر المشتكي قصة مختلفة حيث بين على التحديد ان قوات البشمركة كانت" تتجول في المنطقة. ولكنها لم تشتبك مع القوات الحكومية [260] واثناء ادلائه بنفس الشهادة عاد المشتكي ليغير قصته مرة اخرى حيث ادعى ان مقاتلي البشمركة قد دخلوا فعلا في اشتباك ضد القوات الحكومية في وحول قرية سيدار [261].

256. ان الحجة التي يبديها محامو الدفاع هي ان الروايات المختلفة التي قدمها غفور حسن في نفس اليوم (يوم 12 أيلول 2006) تعكس ارتباكه الذهني بشأن الطريقة المثلى لمساعدة قضية الادعاء العام وفي موضع اخر، تظهر عدم ملاءمة هذا الشاهد لعملية قضائية تسعى إلى تحقيق العدالة وليس الانتقام فعلى الرغم من ان المشتكي كان لا يزال مراهقا وقت وقوع المواجهة العسكرية في قريته إلا انه كان قادرا على ان يصف وبقدر كبير من التفصيل ، الهجوم الذي شنته القوات المسلحة على قريته ، ذلك الهجوم الذي يقول انه وقع يوم 25 شباط 1988. وعلى الرغم من ادعاءات المشتكي إلا أن من غير المحتمل ان هذا الشاهد ، وفي الحقيقة فان من غير المحتمل ان أي شاهد مدني على العملية – كان في وضع يمكنه ان يحدد ما إذا كان

[257] إفادة المشتكي رؤوف فرج عبدالله بتاريخ 18 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقمIST 8274.016.023
[258] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكي رؤوف فرج عبدالله ، 19 أيلول 2006
[259] إفادة المشتكي غفور حسن عبدالله بتاريخ 26 نيسان 2005 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 8270.004.003
[260] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكي غفور حسن عبدالله ، 12 أيلول 2006 ،
[261] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكي غفور حسن عبدالله ، 12 أيلول 2006 ،

هجوم القوات الحكومية قد اتخذ شكل هجوم مزدوج[262] وان جزمه الاضافي بان القوات العربية - العراقية قد بدأت الهجوم قبل افواج الدفاع الوطني يتناقص مع ادلة الشهود والأدلة الوثائقية الوفيرة الأخرى. لقد شهد المتهم صابر عبد العزيز ان افواج الدفاع الوطني " قد لعبت الدور الرئيسي في معارك الأنفال وبخاصة في الأنفال -1" [263] كذلك أكد المتهم سلطان هاشم اثناء المحاكمة أن افواج الدفاع الوطني قد صدر لها الامر بأن تسبق وحدات الجيش العراقي في كافة هجمات الأنفال واستنادا إلى المتهم سلطان هاشم فان الوحدات غير الكردية كان من المفترض ان لا تشتبك مع العدو الا عندما يتم وقف تقدم افواج الدفاع الوطني عند وجود مقاومة بشمركة عنيفة [264]. وان الحجة التي يبديها محاميي الدفاع ان عملية الأنفال -1 قد اتسمت في الغالب الأعم بوجود وحدات كردية موالية لطرف تقاتل ضد وحدات كردية اخرى موالية للطرف الآخر.

9.4 ملاحظات ختامية فيما يتعلق بالأنفال -:1

257. سوف يلخص الدفاع حججه الرئيسية فيما يتعلق بهذا الجزء من المذكرة كما يلي:-

أ) تم وضع تصور وتنفيذ عملية الأنفال -1 كعملية عسكرية خالصة

ب) لا يمكن فهم الأنفال -1 إلا في سياق عمليات اكثر اتساعا ضد القوات الايرانية في شمال وكذلك ايضا في جنوب العراق.

ج) لقد تم تنفيذ عملية الأنفال -1 بما ينسجم مع القوانين النزاع المسلح وفق ما كانت عليه هذه القوانين سنة 1988.

د) ان الخسائر المدنية في الأرواح اثناء عملية الأنفال -1 كانت عرضية خلال العمليات العسكرية هذا في المواضع التي وقعت فيها هذه الخسائر لاسباب أخرى غير القرار الخاطئ وغير الضروري الذي اتخذه عدد محدود من المواطنين الذين كانوا قد بقوا في منطقة العمليات للهرب من القتال عبر المضائق الجبلية الوعرة في ظروف جوية غير مواتية، و

هـ) ان شهادات المشتكين التي تم عرضها قبل واثناء المحاكمة من أجل تأييد قضية الادعاء العام جاءت متواترة في تناقضها و مضللة ،هذا في المواضع التي لا تشير بوضوح إلى جهد فج يرمي إلى اعطاء معلومات خاطئة إلى هيئة المحاكمة

05 عملية الأنفال -2

1.5 تقديم

[262] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكي غفور حسن عبدالله ، 12 أيلول 2006 ،
[263] محضر المحاكمة ، المتهم صابر عبد العزيز أثناء سؤال المشتكي غفور حسن عبدالله ، 12 أيلول 2006
[264] محضر المحاكمة شهادة المتهم سلطان هاشم ، 11 شباط 2007 .

258. ان الادلة التي سيقت اثناء المحاكمة تبين ان عملية الأنفال-2 العسكرية قد بوشر بها يوم أو حوالي يوم 24 آذار وانتهت يوم او عند يوم 1 نيسان 1988 . وقد جرت العمليات في المضائق الجبلية الواقعة في وحول منطقة قارة داغ التي تمتد شرق محور السليمانية – در بندر خان – وبكلمات محدودة يمكن القول ان معركة الأنفال -2 قد جرت على طول وإلى جنوب الطريق الممتد جنوبا ثم غربا من السليمانية إلى كركوك.

259. ان رأي الدفاع هو ان الأدلة تبين بوضوح ان الأنفال -2 قد تم وضع تصوررها وتنفيذها كعملية عسكرية مشروعة وان عملية الأنفال - 2 لم تستهدف السكان المدنين الذين كانو قد ظلوا في منطقة العمليات . ان الأدلة المعروضة في ملف الاحالة ومن قبل الادعاء العام والتي تشير إلى انه تم استهداف المدنين مقصورة على شهادات المشتكين. وان الحجة التي يبديها محامو الدفاع عن المتهمين في هذه القضية هي ان هذه الشهادات تتناقض مع الأدلة الوثائقية التي اصدرتها السلطات المركزية قبل واثناء وبعد العملية.

2.5 الأهداف والتخطيط :

260. يحاجج محامو الدفاع بأن الأنفال-2 لا يمكن فهمها بمعزل عن الهجوم الإيراني الذي تم شنه على جبهة واسعة بين دوكان و دربندخان في اواسط شهر آذار1988. وكما تمت الاشارة اليه في موضوع آخر من هذه المذكرة ، فإن الإيرانين قد شنو هجومهم المؤجل في مبادرة ترمي إلى تخفيف ضغط الجيش العراقي على قوات الاتحاد الوطني الكردستاني التي كانت محصورة في وفي اعلى وادي جافاتي.

261. تستذكر هيئة المحكمة ان الهجوم الايراني قد تولت القيام له العديد من فرق الحرس الثوري، ويشار ايضا إلى ان جزءا مهما من الأراضي العراقية قد فقدت ، من ضمنها وليس حصرا عليها - مدينة حلبجة . ومن بين امور اخرى، فإن النجاح الأولي للهجوم الايراني، قد أدى إلى تهديد السدود المهمة استراتيجيا الواقعة على طول محور دوكان دربندخان . ولو ان القوات الايرانية نجحت في اختراق الجبال إلى الغرب من هذا المحور، فإن حقول النفط المهمة استراتيجيا في منطقة كركوك كانت ستتعرض للخطر.

262- يشير الدفاع انه لا يوجد دليل امام هيئة المحاكمة يؤيد الادعاء القائل بأن عملية انفال ثانية كان قد تم وضع تصورها قبل تاريخ 19آذار 1988. لقد شهد المتهم سلطان هاشم اثناء المحاكمة انه لم يكن يعلم بأية خطط لمواصلة عملية الأنفال الأولية عند نهاية الهجوم في منطقة وادي جافاتي[265]

[265] محضر المحاكمة شهادة المتهم سلطان هاشم ، 11 شباط 2007

وتستذكر هيئة المحكمة ايضا ان الأوامر التوجيهية الصادرة عن القيادة العامة للقوات المسلحة والتي تمت الاشارة اليها في موضع اخر من هذه المذكرة لم يرد فيها التفكير بعمليات اخرى ضد قوات البشمركة بعد تاريخ 1 نيسان 1988 وأخيراً فانه لا توجد ادلة وثائقية تعود إلى ما قبل تاريخ 19 آذار 1988 ، يرد فيها أي ذكر لخطط تتعلق بعملية انفال ثانية و لا يوجد أي ادعاء في افادات الشهود الواردة في ملف الاحالة يفيد بان عملية الأنفال ثانية كانت موضع تفكير قبل منتصف اذار1988. ولهذه الاسباب فان الدفاع يبدي الحجة بأنه هيئة المحكمة يجب ان تستنتج ان عملية التخطيط للأنفال -2 لم تبدأ إلا يوم او حوالي يوم 19 اذار 1988 263. نلفت عناية هيئة المحكمة إلى أمر صادر عن وزير الدفاع إلى رئيس أركان الجيش بتاريخ 19 آذار 1988 حيث صدر الأمر في هذه الوثيقة إلى رئيس أركان الجيش للقيام بعملية في منطقة قارة داغ في أسرع وقت ممكن [266]. وتشير الأدلة إلى أنه في نفس ذلك الوقت تقريباً، بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة في التفكير بعملية ضد المخربين تمتد حتى شهور الصيف [267].

وفي 20 آذار 1988، وجهت قيادة الفيلق الأول لإعداد خطة للمرحلة الأولى من عملية انفال ثانية. وكان هذا الهجوم سيبدأ ضد زاده دار بند فقيرة وخيول كواش، ولكن لم يكن قد أعد وضع الخطط للمراحل اللاحقة من العملية. وقد صدر الأمر إلى قائد الفيلق الأول للتخطيط لعمليات مقبلة بالتنسيق مع القائد المتوقع للهجوم، الذي كان آنذاك اللواء الركن سلطان هاشم [268].

264. يبدي الدفاع ملاحظتين فيما يتعلق بالأمر التوجيهي الموجه إلى قائد الفيلق الأول في 20 آذار:

أ) من الواضح أن التخطيط للأنفال -2 قد تم في اللحظة الأخيرة، وما يبديه الدفاع هو أن هذه هي النتيجة الوحيدة التي يمكن استخلاصها من حقيقة أن عملية الأنفال -2 على وشك أن تبدأ من دون أن يتم إعداد خطة لها بشكل ملائم.

ب) لقد أوكل رئيس أركان الجيش مسؤولية التخطيط عن الأنفال – 2 إلى قيادة الفيلق الأول. أي أن المسؤولية عن التخطيط لعملية الأنفال -2 لم توكل إلى أي من المتهمين في هذه القضية .

265. يلتمس محامو الدفاع عن المتهمين سعة صدر هيئة المحاكمة لحجة نقطة ثالثة تتعلق بالأمر التوجيهي الصادر في 20 آذار 1988 عن رئيس أركان الجيش وعلى التحديد ، فإننا نبين أن عملية الأنفال – 2 كانت مرتبطة بشكل لا فكاك له في سياق الأمر التوجيهي بتاريخ 20 آذار بالترتيبات

[266] ديوان وزير الدفاع الى رئيس أركان الجيش بتاريخ 19 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 4041.002.002
[267] سجل أداء القيادة العامة للقوات المسلحة ، قيد 20 آذار 1988 . وثيقة المحكمة رقمIST. 5052.004.184
[268] رئيس أركان الجيش الى قيادة الفيلق الأول بتاريخ 20 آذار 1988. وثيقة المحكمة رقم 005.- IST. 4012.001.002

الدفاعية التي كانت جارية في قاطع الفيلق الأول رداً على الهجوم الإيراني الذي كان قد تم شنه في نفس المنطقة قبل عدة أيام التاريخ من ذلك فقط ، وتأييداً لهذا الجزم ، فأننا نلفت عناية هيئة المحكمة إلى محتويات الفقرة السابقة من الأمر التوجيهي بتاريخ 20 آذار . كما يشير الدفاع أيضاً إلى أن أمراً توجيهياً آخر صدر عن القيادة العامة للقوات المسلحة في نفس ذلك اليوم (أي يوم 20آذار) وقد ربط بشكل مشابه بين القتال الذي كان دائراً إلى الشرق من دربندخان وبين عملية الأنفال المقبلة. وقد دعا الأمر التوجيهي المذكور إلى إلحاق الهزيمة بالايرانيين والموصوفين بالمخربين معاً .[269] وإن الحجة التي يبديها محامو الدفاع هي أن القوات الإيرانية والبشمركة ، ما كان من الممكن أن يتم ربطهما معاً بهذه الطريقة ، لو لم يكن هناك اعتقاد بأن القوات الإيرانية والبشمركة يشكلان جزئين من مشكلة واحدة استراتيجياً وعملياتياً .

3.5 . تواجد البشمركة في منطقة عمليات الأنفال -2 قبل الهجوم العراقي .

1.3.5. أدلة المشتكين :

266. في افادتهم التحريرية ، فإن ثمانية من أصل تسعة مشتكين بالحق الشخصي شهدوا أثناء المحاكمة فيما يخص الأنفال -2 قد أكدوا أن مقاتلي البشمركة كانوا موجودين في وحول قراهم قبل مباشرة العملية العسكرية العراقية في منطقة قارة داغ .

267. لقد أشارت المشتكية شمسة روستام كاكابرا إلى المنطقة المحيطة بقريتها على أنها "كانت مراكز قيادة لقوات الإتحاد الوطني الكردستاني في ذلك الوقت " [270] وفي سياق متصل ، فإن المشتكي رفعت محمد سعيد طه أشار الى وجود قواعد للاتحاد الوطني الكردستاني في قارة داغ ، وبيّن أن "أن القوات العراقية قد هاجمت قارة داغ من ثلاثة تجاهات(...) وذلك بسبب وجود مراكز قيادة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني هناك[271].

268. أكدت المشتكية عصمت عبد القادر أحمد في افادتها التحريرية وكذلك في شهادتها الشفهية تواجد قوات البشمركة قرب قريتها ، وبالتحديد في بالكاجار وتشيا . وإضافة إلى ذلك بينت الشاهدة أنها تلقت معالجة طبية لجراحها في مشفى للاتحاد الوطني الكردستاني في بالكاجار[272].

269. أشار المشتكي محمود رسول مصطفى في افادته التحريرية إلى أن قوات البشمركة تحت قيادة حميد حاجي غالي حما نجيب شيخ جمال ، وقائد مركز الشرطة قارة داغ شوكت حاجي مشير وشيخ جعفر شيخ مصطفى

---

[269] القيادةالعامة للقوات المسلحة الى وزير الدفاع بتاريخ 20 آذار 1988 ،وثيقة المحكمة رقم004.-IST. 5045.007.003

[270] إفادة المشتكية شمسة روستام كاكابرا ، بتاريخ 19 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم012 IST. 8274.013.

[271] .إفادة المشتكي رفعت محمد سعيد طه ، بتاريخ 17 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم 8274.020.015 IST.

[272] إفادة المشتكي عصمت عبد القادر أحمد بتاريخ 19 أيار2005 ، وثيقة المحكمة رقم 8274.014.020 IST.
وأيضاً : محضر المحاكمة ، شهادة عصمت عبد القادر أحمد 20 أيلول 2006 من 33-36 .

كانوا موجودين في منطقة قارة داغ قبل وخلال عملية الأنفال -2 [273]، وفي شهادته الشفهية ، فإن نفس المشتكي قد أخبر هيئة المحاكمة أنه والقرويين مثله قد قدموا المساعدة وكذلك الإمدادات لقوات البشمركة التي كانت متواجدة في المنطقة [274].

270. إن الحجة التي يبديها محامو الدفاع عن المتهمين هي أن ادماج غير المحاربين ضمن منظومة الدعم اللوجستي لقوات البشمركة كان أمراً واسع الانتشار ، وإن النتيجة التي لا مفر منها بحكم توجه البشمركة لحشد السكان المدنيين دعماً لمجهودها الحربي هي تداخل الخطوط الفاصلة بين المحاربين وغير المحاربين ، وقد أدى هذا بدوره ، إلى أن يجعل من الصعوبة بمكان على القوات المهاجمة أن تميز بين مقاتلي البشمركة والسكان المدنيين الذين كانت البشمركة تعيش في أوساطهم وتعتمد في اسنادها عليهم .

271. نلفت عناية هيئة المحكمة إلى أن المشتكي أحمد قادر مجيد قد بين كيف أنه "مع نهاية سنة 1987 كانت قوات البشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني تتمتع بسيطرة كاملة تقريباً على المنطقة " . وأيدّ نفس المشتكي الرأي القائل "بأن هذا كان السبب في أن تهاجم القوات العراقية القرية " [275]. وقد أشار مشتكون آخرون مثل غريب قادر حما أمين ببساطة إلى أن "القتال بين القوات العراقية وقوات البشمركة قد وقع داخل وحول القرى [276]. كما وصف المشتكي عبيد محمود محمد هذا القتال بأنه كان "ضارياً"[277].

272. يشير الدفاع باختصار إلى أن شهادات المشتكين التي سيقت من قبل الإدعاء العام كأدلة تشير إلى وجود قرة بشمركة كبيرة كانت تتمتع بسيطرة كاملة على الأراضي التي كان سيتم القتال عليها خلال عملية الأنفال -2 . كما أن هذه الأدلة نفسها تشير إلى أن قوات البشمركة كانت تقيم في أواسط السكان غير المحاربين الذين ظلوا في المنطقة ، بل كانت أيضاً تحصل على الإسناد اللوجستي منهم .

2.3.5 الأدلة الوثائقية :

273. إن الأدلة الوثائقية المتعلقة بتواجد البشمركة في منطقة عمليات الأنفال -2 تنسجم مع شهادات المشتكين .

274. لقد انتقلت قوات البشمركة الموالية لقبيلة البرازاني إلى منطقة قارة داغ في نيسان 1987، واستناداً إلى الأدلة الوثائقية ، فإن مقاتلي المعارضة قد قدموا من الأراضي الإيرانية الواقعة شرق خورمال عبر وادي شاه

[273] إفادة المشتكي محمود رسول مصطفى بتاريخ 17 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.019.004
[274] محضر المحكمة ، شهادة المشتكي محمود رسول أحمد بتاريخ 22أيار 2006.
[275] إفادة المشتكي أحمد قادر مجيد بتاريخ 26 أيلول 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8277.003.004
وأيضاً : محضر المحاكمة ،شهادة أحمد قادر مجيد ،20 أيلول 2006.
[276] إفادة المشتكي غريب قادر حما أمين بتاريخ 18 تشرين أول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8281.026.021
[277] إفادة المشتكي عبيد محمود محمد بتاريخ 19 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم8274.014.006 IST.

رازور وعند وصولهم إلى قارة داغ ، أقام البشمركة عدة قواعد وتمت إقامة نقاط ارتباط مع المخربين الإيرانيين الذين كانوا في المنطقة [278]. وتبين الأدلة أن قوات البشمركة قد انتشرت بطريقة تمكنت معها من السيطرة على بلدة قارة داغ واخضاعها في غضون عدة أيام من وصولها [279] وبعيد وقت قصير من ذلك وصلت قوات أخرى . ومنذ البداية تقريباً ، فإن تقارير الاستخبارات العسكرية العراقية كانت تشير إلى أن بشمركة البرازاني ترسخ تواجدها قرب المناطق المبنية وذلك في محاولة منها لتجنيد أفراد أفواج الدفاع الوطني وكذلك المدنيين إلى جانبها [280].

275. استمر تعزيز منطقة قارة داغ طيلة صيف 1987، وبحلول ذلك الوقت تمت إقامة مركز قيادة اقليمي في جعفران ، وتواصلت الجهود من أجل استمالة السكان من الأثنية الكردية إلى جانب البشمركة . وتبين الأدلة أنه من أجل التمكين لهذا الهدف ، فإنه تم توزيع الأسلحة والأموال على غير المحاربين . واستناداً إلى تقارير داخلية للاستخبارات العسكرية العراقية فإن الأسلحة والأموال كانت تصل من ايران عبر طريق أحمد آوى الذي يقع شرق خورمال إلى وادي شاه رازور ومن ثم إلى قارة داغ . وتشير الأدلة إلى أن قارة داغ كانت تستخدم أيضاً كنقطة عبور للأسلحة التي كان يتم إرسالها من ايران إلى قوات البشمركة التي كانت قد أقامت المزيد من القواعد خارج المنطقة .

276. تبين الأدلة أن جيوب الحرس الثوري كانت متواجدة في المنطقة وقد شجعت منذ البداية البشمركة على القيام بعمليات تخريبية [281] وبحلول شهر أيلول 1987، كان هناك ما يقدر بثمانمائة من قوات البشمركة في منطقة قارة داغ ، وعند هذه المرحلة ، فإن الاستخبارات العسكرية كانت تعتقد أنهم كانوا يتجمعون من أجل مهاجمة محطة إذاعة في بلدة قارة داغ [282] ومن غير المعروف ما إذا كان الهجوم قد تم تنفيذه أم لا ، ولكن ما يمكن الجزم به أنه في شهر تشرين الأول 1987 ، فإن القوات العراقية الخاصة التي كانت تعمل إلى جانب أفراد من كتائب الدفاع الوطني ، حاولت تطهير منطقة قارة داغ من البشمركة [283] ولكن العملية فشلت وأصبح معقل البشمركة أكثر توطداً خلال شهور الشتاء التي تلت ذلك .

---

[278] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، تقرير خاص عن منطقة الشمال لشهر أيار 1987 بتاريخ 21 حزيران 1987، وثيقة المحكمة رقم007.-0929.013.003 .IST

[279] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، تقرير خاص عن منطقة الشمال لشهر نيسان 1987 بتاريخ 22 أيار 1987،وثيقة المحكمة رقم 024.-0929.013.020 .IST

[280] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، تقرير خاص عن منطقة الشمال لشهر حزيران 1987 بتاريخ 21 تموز 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 019.-0929.013.015 .IST

[281] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، تقرير خاص عن منطقة الشمال لشهر آب 1987 بتاريخ 21 أيلول 1987 ، وثيقة المحكمة رقم013.-0929.013.008 .IST

[282]منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، تقرير خاص عن منطقة الشمال لشهر أيلول 1987 حوالي أيلول 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 0929.064.005 .IST

[283] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية أجزاء من تقرير ، التاريخ حوالي تشرين أول 1987، وثيقة المحكمة رقم 0929.064.010-.012 .IST

277. تبين الأدلة أنه في شهر آذار 1988 ، توقعت الاستخبارات العسكرية العراقية أن تقوم الشعبة الثالثة من بشمركة البرازاني في قاطع قارة داغ "بالقيام بعمليات تخريبية واسعة في المنطقة في غضون وقت قصير" ، وفي الشهر السابق على ذلك (أي في شهر شباط 1988، فإن حمولة ثلاث قاطرات من الحرس الثوري وصلت إلى المنطقة[284] وفي آذار 1988 ، توقعت الاستخبارات العسكرية العراقية أن تصل تعزيزات إضافية من قوات مجموعة البرازاني إلى قاطع قارة داغ[285] وعشية بدء عملية الأنفال ، تلقى ضباط الاستخبارات العسكرية في الميدان معلومات من مصادر كردية أفادت بأن مقاتلي البشمركة في قارة داغ ، وأماكن أخرى ، من المتوقع أن يشاركوا في هجوم جديد ستقوم به فرق الحرس الثوري ، ويعتقد أن هذا الهجوم أصبح وشيك الوقوع [286].

3.3.5 الأبحاث المستقلة

278. إن التقرير الصادر عن منظمة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الأوسط (هيومان رايتس ووتش) في التسعينات قد أكد الاستنتاج الذي استخلصه الدفاع هنا من شهادات المشتكين والأدلة الوثائقية ، وبالتحديد من حيث أن هذه المنظمة وجدت أن أعداداً كبيرة من قواعد المعارضة المسلحة كانت تتواجد في منطقة عمليات الأنفال -2 .[287]

4.5 . قوة البشمركة وتسليحها :

279 . سبقت الاشارة في موضع سابق من هذا القسم من مذكرة الدفاع ، الى أن الاسلحة كانت تتدفق من لإيران إلى داخل منطقة قارة داغ منذ صيف 1987. وكان من الواضح أن كميات هذه الأسلحة كانت كافية لتمكين البشمركة من تسليح أنفسهم ، وتسليح كل أو قسم من السكان المدنيين الذكور[288].

280. عند نهاية حملة الأنفال -2 ، فإن قائد العملية أفاد بأنه قد تم الإستيلاء على كثير من الأسلحة من العدو [289] . ولكن من دون تقديم تفاصيل . وإلى الحد الذي يستطيع الدفاع أن يجزم به من خلال الأدلة المحدودة ، فإن قوات البشمركة في منطقة قارة داغ كان يبدو أنها مسلحة بطريقة تتناسب مع دورها كقوات خفيفة سريعة الحركة تعمل في المضائق الجبلية . وفي 2نيسان 1988، فإن قوات خاصة تابعة لمديرية الأمن العامة أرسلت دورية للعثور على أسلحة يعتقد أن قوات البشمركة قد خلفتها وراءها عند تراجعها . وقد تم الابلاغ فيما بعد عن أن البشمركة قد أخذوا معهم

[284] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، بتاريخ 7 آذار 1988، وثيقة المحكمة رقم .IST 0929.061.048-.050

[285] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، بتاريخ 26 آذار 1988 وثيقة المحكمة رقم 040.-0929.061.038 .IST.

[286] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، إلى مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 27 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 047.-0929.061.043 .IST.

[287] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، إلى مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 27 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 047.-0929.061.043 .IST.

[288] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، تقرير خاص عن منطقة الشمال لشهر آب 1987 مؤرخ في 21 أيلول 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 013.-0929.013.008 .IST.

[289] قيادة عمليات الأنفال (اياد خليل زكي) إلى رئيس هيئة أركان الجيش بتاريخ 1 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم0976.036.010 .IST.

أسلحتهم أثناء تراجعهم ، ويشير الدليل إلى أنه تم العثور على مخبأ أسلحة واحد على الأقل كان يحوي بين أشياء أخرى على ستين قنبلة يدوية وأربعين قذيفة مضادة للدبابات .[290]

281. يشير الدفاع إلى أنه حتى وقت متأخر يصل إلى 28 نيسان 1988، فإن القوات الخاصة واصلت اكتشاف مخزونات كبيرة من الذخائر في قاطع قارة داغ ، في قرية استيل العليا على سبيل المثال .[291] وتبين الأدلة أن الأنفال -2 لم تكن ناجحة إلى حد أن قوات البشمركة قد بقيت قوية في منطقة قارة داغ طيلة فترة حملة الأنفال .

5.5 . التنسيق البشمركي – الإيراني أثناء عملية الأنفال -2 :

282. في وقت متأخر من كانون أول 1987 ، أو عند بداية شهر كانون أول 1988 وصلت مجموعة صغيرة من الحرس الثوري إلى منطقة قارة داغ ومعها رشاش ثقيل من طراز دوشكا (عيار 12.7 م.م) وقاذفتي صواريخ غير محددتي النوع [292]. وقد تم تعزيز هذا التواجد في شهر كانون ثان 1988 وبحلول شهر آذار 1988، كان يعتقد أن هناك 400 من أفراد الحرس الثوري في هذه المنطقة وحدها [293].

283. إن الارتباط الاستراتيجي والعملياتي بين القوات الإيرانية والبشمركة قد نوقش في موضع آخر من هذه المذكرة ، فيما يتعلق بقاطع عملية الأنفال -2 ، وكذلك أيضاً فيما يتعلق بحملة الأنفال عموماً . وعدا عن المعلومات التي تم ايرادها في الفقرة السابقة ، فإنه لا يعرف سوى القليل عن التعاون بين الإيرانيين والبشمركة على المستوى التكتيكي .

6.5 .تواجد غير المحاربين في منطقة عمليات الأنفال -2 :

284. في بداية شهر نيسان 1987، اتخذ قرار بإخراج كل السكان المدنيين من أقضية قارة داغ وأغجلار المجاورة . وكان سيتم هدم كل الأبنية الواقعة في تلك المنطقة فيما عدا تلك التي يحتاجها الفيلق الأول وكان سيتم نقل مواطني هذه المنطقة إلى مجمعات مدنية كان يجري بناؤها من قبل سلطات المحافظة مع دفع تعويض لمن تتم إعادة إسكانهم [294].

285. لم يستطع مكتب الدفاع أن يحدد على وجه اليقين متى تم تنفيذ عمليات إعادة الإسكان ، وربما يكون ذلك قد حصل في شهر تشرين أول 1987، وهو الوقت الذي يعرف أن القتال اندلع خلاله في تلك المنطقة [295]. ولكن ما هو مؤكد هو أنه تم بذل

---

[290] مديرية أمن السليمانية مؤرخ في 2نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.007

[291] مديرية أمن السليمانية ، ملخص بانجازات مديرية أمن السليمانية من سنة 1985 وحتى 1988 ، غير مؤرخ ، وثيقة المحكمة رقم IST. 4014.007.049

[292] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة الثالثة ، مؤرخ في 3 كانون ثاني 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.060

[293] ميديل ايست ووتش / هيومن رايتس ووتش ، الأنفال الأولى – حصار سيرغالوا وبيرغالو 23 شباط _ 19 آذار 1988 ،في " الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) ".

[294] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بتاريخ 31 آذار 1987 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 0929.070.075

[295] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، أجزاء من تقارير مؤرخة في حوالي شهر تشرين أول 1987، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.064.010-.012

جهد من أجل اعادة اسكان سكان منطقة قارة داغ ، وعلى سبيل المثال ، فإن المشتكية شمسة روستام كاكابرا قد شهدت بأن الحكومة العراقية أبلغت القرويين سنة 1987بالحاجة إلى نقلهم إلى وحدات سكنية في مكان آخر [296]، وبشكل مشابه فإن المشتكي محمود رسول مصطفى أقر بأن قريته كانت قد أصبحت جزءاً من المنطقة المحظورة أمنياً [297].

286. واضح من الأدلة أن الجهود الرامية لنقل السكان المدنيين من منطقة قارة داغ لم تكن ناجحة بشكل كامل . وما من شك في أن جهود إعادة التوطين قد تعقدت جراء التواجد المكثف للبشمركة في المنطقة . وفي رأي الدفاع ، أن النقطة المهمة هي أنه عند بداية عملية الأنفال -2 ، فإن القوات المهاجمة قد تقدمت ولديها انطباع بأن العملية تجري في قاطع تمت إعادة توطين الغالبية العظمى من سكانه المدنيين ، وكما نوقش في موضع سابق من هذا القسم من المذكرة ، ففي الأماكن التي كانت السلطات المركزية على علم بوجود أشخاص غير محاربين بشكل ظاهر في منطقة العمليات ، فإن القوات المهاجمة كانت تجد صعوبة في التمييز بين قوات البشمركة وبين الأشخاص الذين يقدمون الإسناد المادي لقوى المعارضة . ويشير الدفاع إلى أن وقوع هذا الارتباك لم يكن عجباً في ضوء وجود أوامر كتلك الأوامر التي أصدرها قادة البشمركة إلى السكان المدنيين يوجهونهم فيها إلى وجوب بناء تحصينات تحت الأرض لمواجهة الهجوم العراقي ، وبأن يشغل هذه التحصينات مقاتلو البشمركة وغير المحاربين بشكل مشترك [298].

7.5 العمليات العسكرية :

1.7.5 . القيادة والسيطرة :

287. قبيل وقت قصير من بداية عملية الأنفال -2 ، كان المتهم سلطان هاشم قد تولى السؤوليات المتعلقة بالدفاع في مواجهة الهجوم الإيراني الذي كان قد تم شنه للتو في شمال العراق [299] ، ونتيجة ذلك ، فإن عملية الأنفال -2 قد أعطيت إلى العميد إياد خليل زكي [300] ، وفي ذلك الوقت كان إياد خليل معاون قائد الفيلق الأول . وفي أو عند 5 نيسان 1988 تمت مكافأة إياد خليل على قيادته التي أبداها أثناء عملية الأنفال – 2 بوسام الشجاعة [301]. وتبين الأدلة أنه في وقت لاحق من شهر نيسان 1988 ، أصبح إياد زكي قائد الفيلق الخامس [302].

288. وعندما كان الفيلق الخامس تحت قيادة خليل زكي ، فإنه شارك في عمليات الأنفال- 5 ، والأنفال- 6 ، والأنفال- 7 والأنفال- 8 . وقد اعتقلت القوات الأمريكية

---

[296] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكية شمسة روستام كاكابرا ، 20 أيلول 2006، 91-93.
[297] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكي محمود رسول مصطفى ، 25 أيلول 2006 ، 28
[298] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة /3 بتاريخ 3 كانون ثاني 1988 وثيقة المحكمة رقمIST. 0929.061.060
[299] محضر المحاكمة ، شهادة المتهم سلطان هاشم في 11 شباط 2007
[300] قيادة عمليات الأنفال (اياد خليل زكي) إلى رئيس أركان الجيش بتاريخ 1 نيسان 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 0976.036.010 IST.
[301] الرئاسة ، التاريخ حوالي 5 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقمIST. 8337.001.005
[302]. مرسوم رئاسي مؤرخ في 23 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8337.003.004

خليل زكي في أعقاب انهيار نظام البعث في سنة 2003 ، وتم حجزه كمتهم بكونه مجرم حرب ، لكن ، ولأسباب غير معروفة للدفاع ، فإن إياد خليل تم إطلاق سراحه في أو حوالي سنة 2005 وإن محامي الدفاع عن سلطان هاشم تحديدا ، تعتريهم الدهشة في ظل هذه الظروف تجاه التهم الموجهة إلى موكلهم .

289. لقد وضعت الأمانة العامة للقوات المسلحة في 28 أيار 1988 قائمة محكمة بأسماء المسؤولين عن "المشاركة في التخطيط لعملية الأنفال -2 . ولا يظهر إسم المتهم سلطان هاشم في هذه القائمة ، كما أن اسم حسين رشيد لا يظهر في هذه القائمة، ولا يظهر اسم صابر عبد العزيز في هذه القائمة بل هناك أسماء ثمانية ضباط تظهر فيها ، خمسة برتبة عميد وثلاثة برتبة عقيد . ومن بين الأسماء يظهر اسم العقيد وليد نايف وقد سبقت الإشارة إلى وليد نايف في موقع آخر من المذكرة ، وهو اليوم يقيم أحيانا في المنطقة الدولية ، وقد تناهى إلى الدفاع أنه تم توظيفه في مكتب الرئيس طالباني[303] . ويشير الدفاع إلى أن المتهمين ومحاميهم قد طلبوا من هيئة المحكمة مراراً تقديم وليد نايف كشاهد .

290. لقد تولت القيام بالأنفال -2 عدد من الوحدات كان أكبرها الفرقة 50 ، وهي تشكيل في الجيش العراقي النظامي ، كما تم نشر عشرات من كتائب الدفاع الوطني أثناء العملية ، كي يشكلوا عنصر الاقتحام عموماً في الهجمات المختلفة . وقد تم منح حوالي خمسين ضابطاً وسام الشجاعة لأدوارهم في الأنفال -2 ، كما أن 84 مقاتلا كرديا وقاداتهم قد حصلوا على نفس الوسام[304].

291 . يشير الدفاع إلى أن عددا كبيرا من الضباط الذين شاركوا في التخطيط لعملية الأنفال -2 ، وفي تنفيذها (وكذلك عمليات الأنفال الأخرى) قد تمّ تحديدهم من قبل محاميي الدفاع عن المتهمين على أنهم شهود محتملون يقيمون الآن في الأردن وسوريا . ونود هنا أن نشير إلى خيبة أملنا من الرفض المتكرر الذي أبدته هيئة المحاكمة للسماح لهؤلاء الشهود بالشهادة عن بعد ، على الرغم من حقيقة وجود نص واضح لمثل هذه الشهادة في قانون أصول المحاكمات الجزائية لسنة 1971 وفي القاعدة 57 (2) من قواعد الإجراءات الخاصة بهذه المحكمة .

2.7.5 التسلسل الزمني للأحداث :

292. يشير الدفاع إلى أن الوثائق التي توثق التسلسل الزمني لعملية الأنفال محدودة جداً .

293. من غير الممكن تحديد اليوم الأول لبدء عملية الأنفال بأية درجة من اليقين ، ولكن أول هجوم بري معروف تم تنفيذه يوم 24 آذار 1988 في تجاه ديرند فخري ،

[303] السكرتاريا ، القيادة العامة للقوات المسلحة إلى ديوان الرئاسة ، بتاريخ 28 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 4004.010.003 IST.

[304] السكرتاريا ، القيادة العامة للقوات المسلحة إلى ديوان الرئاسة بتاريخ 4 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم 0737.011.010-.015 IST.

آويه وغوريه بين جبال قارة داغ ومجمع النصر . وقد شهدت كل هذه المواقع المبنية وقوع إشتباكات مع قوات البشمركة [305].

294 . من المعروف أن واحد من الطوابير الأخيرة الذي تشكل أثناء عملية الأنفال-2 قد إنطلق يوم 30 آذار 1988 بتجاه موقع مشتبه للبشمركة في تيمار ودولان وجعفران بجوار بلدة قارة داغ ، وكانت جعفران تعرف لدى الإستخبارات العسكرية العراقية بأنها مركز قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في المنطقة [306]. واجتاز الطابور جبل كيلي زيردا واستولى على الارض المرتفعة قرب دولان ، الأمر الذي مكن القوة المهاجمة من السيطرة على وادي قارة داغ ومكن الطابور من تأمين السيطرة على مواقع البشمركة في جعفران وتم الاستيلاء على القرى الواقعة قرب دولان (دولان العليا ودولان السفلي) وكذلك قرية تيمار . وقد تم تحقيق هذه الأهداف دون مقاومة كبيرة . واستناداً إلى السجلات الوثائقية ، فإن قوات البشمركة في المحيط المباشر قد تراجعت بتجاه كوبي قارة داغ وغيرها من المواقع البعيدة[307].

295. تحتوي السجلات التوثيقية على أدلة تفيد بأن معنويات البشمركة في قاطع قارة داغ قد انهارت بحلول يوم 31 آذار 1988 ، وأن مقاتلي المعارضة الكردية بدأوا بالهرب من المنطقة [308] وهناك وفرة في الأدلة التي تشير إلى أن هذا التقرير كان مفرطا في التفاؤل من حيث أن تواجد البشمركة قد تغيرت مواضعه ولكنه لم يتم إبعاده نتيجة عملية الأنفال-2 .

296. انتهت عملية الأنفال -2 يوم 1 نيسان 1988 ، وهو نفس اليوم الذي ابلغ فيه اياد خليل أنه قد تم تدمير كل مواقع البشمركة في منطقة العمليات . وحددت هذه المواقع على أنها تاكية ، ماجكاجار ، مووليي ، بني مورد ، غو جاكالا ، لاكان ، طريد فقيرة ، قارة داغ ، آوه كيلة ، جعفان ، بواح خوشين وسيوسنان ، كما تم تحديد المناطق التالية على أنه تم إحتلالها : زيرده ، كولوشر ، بركة ، كلاو جمعة ، ياخشا بيرا ، حكومة ، كوسيان ، قارة داغ ، آجاغ وأجداغ[309] وتبين الأدلة أنه على الرغم من هذا الإدعاء بالنجاح ، إلا أن جيوب البشمركة بقيت في المنطقة حتى ما بعد إنتهاء عملية الأنفال -2 ، أي طيلة فترة حملة الأنفال[310].

3.7.5 مقاومة البشمركة :

---

[305] مديرية أمن السليمانية / القوات الخاصة إلى مديرية أمن السليمانية ، بتاريخ 26 آذار 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.020

[306] انظر : منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، تقرير خاص حول المنطقة الشمالية من شهر آب 1987، مؤرخ في 21 أيلول 1987 ، وثيقة المحكمة رقم013 - IST. 0929.013.008

[307] مديرية أمن السليمانية / القوات الخاصة مديرية أمن منطقة الحكم الذاتي بتاريخ 30آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.012

[308] السكرتاريا ، ديوان الرئاسة إلى مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 31 آذار 1988، وثيقة المحكمة رقم 8072.010.001 IST.

[309] قيادة عمليات الأنفال (إياد خليل زكي) إلى رئيس هيئة الأركان بتاريخ 1 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم 0976.036.010

[310] انظر مثلاً : مديرية الاستخبارات العسكرية إلى أركان الجيش المؤرخ في 12 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.015.002-.006

297 . إن الأدلة المتعلقة بدرجة مقاومة البشمركة محددة . ويبدي محامي الدفاع أن ما يمكن بيانه على وجه التأكيد هو أن البشمركة إشتبكت مراراً مع القوات المهاجمة، ولكن عدد ومدى ضراوة هذه المعارك لا يمكن تحديدها بأي قدر من اليقين .

4.7.5 معاملة المدنيين :-

298. لا يوجد أي دليل على أن وحدات الجيش التي انتشرت اثناء معركة الأنفال ، قد وجهت لها الأوامر بقتل او اساءة معاملة المدنيين الذين يتم العثور عليهم في نطاق عمليات الأنفال-2 . وإضافة إلى ذلك ، فإنه لا يوجد دليل وثائقي يشير إلى أن وحدات الجيش المنتشرة أثناء عملية الأنفال -2 ، قد قتلت عن عمد أو أنها اساءت معاملة المدنيين الذين تم العثور عليهم في منطقة عمليات الأنفال -2 .

299. إن ما يمكن تقريره من الأدلة الوثائقية هو أن عدداً غير محدد من المدنيين قد هربوا من الصدامات بين قوات البشمركة وبين الوحدات الموالية للحكومة المركزية. وتشير الأدلة الوثائقية إلى أنه في بعض مناطق عملية الأنفال فإن القوات المتقدمة قد عثرت على عدد لا بأس به من المدنيين. وتشير الأدلة أن هذا الإكتشاف (للمدنيين في مناطق العمليات) لم يكن متوقعاً. وبصرف النظر عما إذا كان هذا الإكتشاف كان مفاجئاً أم لا فإن الأدلة تشير بوضوح إلى أن غير المحاربين، الذين كان يعتقد أنهم أفراد عوائل مقاتلي البشمركة – لم يتم لا قتلهم ولا إساءة معاملتهم ولا اعتقالهم من قبل القوات المسلحة ، بل إنه سمح لهم بالإنسحاب إلى " المركز الإنتقالي " حيث كان من المتوقع أن يلقوا هناك أفراد عوائل أخرى في استقباله[311].

300. تشير وثيقة مؤرخة في 7 نيسان 1988، إلى أن اكثر من مئتي عائلة قد وجدت طريقها إلى ناحية شام شمال من مناطق قارة داغ و جبارة خلال عملية الأنفال -2. وإستناداً إلى هذا التقرير، فإن قوات البشمركة حاولت وقف هروب غير المحاربين من مناطق العمليات وذلك بوضع مركبات في عرض الطريق.

أما أولئك الذين نجحوا في الفرار من القتال ووجدوا طريقهم إلى شام شمال فقد تم اعتقالهم في معسكر خاص، وبحسب الوثيقة موضع البحث، فإن هذا الإجراء قد دبرت له اللجنة الأمنية في شام شمال، ولا يوجد أي دليل على تورط الجيش في هذه العملية [312].

301. إن الوثيقة المتوفرة تبين أن المسؤولية عن المدنيين الهاربين من مناطق العمليات التي كان القتال يدور فيها أثناء حملة الأنفال هي مسؤولية تقع على اللجان الأمنية المعنية وعلى مكاتب مديرية الأمن العامة. كما تبين الأدلة أيضاً أن هذا هو ما كان عليه الحال أيضاً اثناء عملية الأنفال-2. وعلى سبيل المثال ففي يوم 29 آذار 1988، أبلغ الفيلق الأول أن مدنيين كانوا يفرون قبل وصول القوات المهاجمة بسبب الظروف الصعبة الناجمة عن العمليات العسكرية وإستناداً إلى نفس التقرير، فلم

[311] مديرية أمن السليمانية / القوات الخاصة إلى مديرية أمن منطقة الحكم الذاتي بتاريخ 30 آذار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.012

[312] مركز استخبارات شام شمال إلى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية المؤرخ في 7 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.075.007

تهرب كل العائلات، وإن كانت أغلبيتها اختارت ذلك متقدمة بتجاه المجمعات السكنية مثل سنك .

إن المضمون الواضح لهذا التقرير هو أن غير المحاربين الذين هربوا من المواجهة بين الجيش وقوات البشمركة قد تحركوا بتجاه أقارب لهم سبقوهم في السكن في المراكز المدينية ضمن المحيط الأكثر إتساعاً لمناطقهم، كما توضح الوثيقة موضع البحث أيضاً أن المسؤولية عن مراقبة هذا الوضع تقع على عاتق مديرية أمن السليمانية، وبكلمات أخرى، فإن المسؤولية عن غير المحاربين الهاربين من مناطق العمليات لا تقع على عاتق الفيلق الأول أو أي عنصر آخر من عناصر القوات المسلحة[313] وفيما عدا استثناءات قليلية، فإن هذا النموذج يكرر نفسه طيلة حملة الأنفال كلها.

5.7.5 الإصابات بين غير المحاربين :

302. إن الأدلة التي تشير إلى إعداد الإصابات بين غير المحاربين في مناطق العمليات محدودة أو منعدمة. وفي ضوء حقيقة أن قوات البشمركة قد وضعت أفرادها مع السكان المدنيين الذين بقوا في منطقة العمليات فإن الدفاع لا ينازع في أن مثل هذه الإصابات كان من المحتمل أن تقع، ولكن لا يوجد أي دليل متوفر يشير إلى العدد الإجمالي لخسائر المدنيين التي وقعت كنتيجة مباشرة للعمل العسكري على أيدي القوات العراقية المسلحة.

6.7.5 تدمير الممتلكات والنهب:

303. يكرر الدفاع الحجج التي ساقها في موضع آخر بأن تدمير أهداف غير ذات طابع عسكري أثناء عملية الأنفال كان مبرراً بالضرورة العسكرية، ونشير على التحديد إلى قرار قوات البشمركة بالتمركز في مناطق مبنية، وقرارها الإعتماد على غير المحاربين في كثير من النواحي الإسناد اللوجستي .

304 . لا ينازع محامو الدفاع عن المتهمين في أن النهب هو عمل غير قانوني في كل الأحوال.

305. إن الأدلة الوثائقية المتعلقة بأعمال سرقة محتملة وقعت خلال عملية الأنفال-2 مقصورة على تقرير واحد يذكر إستيلاء القوات الحكومية على " الأثاث وغيره من المقتنيات " التي تركها وراءهم مقاتلو البشمركة الفارين من أعدائهم الأكراد والعرب.[314]

وما نبديه هو أن على المدعي العام أن يوضح من دون وجود قدر معقول من الشك أن عمليات نهب قد وقعت اثناء عملية الأنفال -2 ويبدي الدفاع الحجة بأن هذا لم يتم عمله.

---

[313] الفيلق الأول / الأمن إلى مديرية أمن السليمانية المؤرخ في 29 آذار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0983.042.004

[314] مديرية أمن السليمانية / القوات الخاصة إلى مديرية أمن منطقة الحكم الذاتي مؤرخ في 30 آذار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.012.

306. يشير محامو الدفاع عن المتهمين إلى أنه إذا تم توضيح حقيقة حصول نهب ، فإنه يظل على الإدعاء العام أن يربط عندها بين أعمال النهب هذه وبين أفعال المتهمين أو ما امتنعوا عن فعله وحيث أن الأدلة تبين أن سلطان هاشم،و صابر عبد العزيز وحسين رشيد لم يشاركوا في تخطيط وتنفيذ الأنفال-2 ، فإننا لن نزعج هيئة المحكمة بالمزيد من الحديث في هذه المسألة.

7.7.5 الإصابات في صفوف البشمركة :

307. بتاريخ 21آذار 1988 صدر أمر عن صدام حسين رئيس الجمهورية آنذاك بأن تتم معاملة المخربين الأسرى بشكل جيد، ويبدو أن هذا الأمر التوجيهي قد وجد طريقه إلى الوحدات المنتشرة في الميدان يوم 23 آذار 1988[315] ولا يوجد دليل على أن وحدات الجيش كانت تعدم أسرى البشمركة جزافاً لا أثناء ولا في أثر عملية الأنفال وإذا كانت مثل هذه الاعدامات قد حصلت ، فانها تكون قد ارتكبت خلافا لأوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ومن المعروف أن هذه الأوامر قد تم تمريرها عبر سلسلة القيادة قبل المباشرة بعملية الأنفال-2.

308. إن الأدلة لا تسمح للدفاع بأن يقيس بأي درجة من اليقين حجم خسائر البشمركة خلال عملية الأنفال-2 ، لا من حيث العدد ولا من حيث نسبتها إلى الإصابات في صفوف المدنيين.

8.7.5 . الإصابات في جانب السلطة المركزية:

309. إن الأدلة المتوفرة غير كافية لتمكين الدفاع من الوصول إلى تقييم دقيق للخسائر التي تكبدتها القوات المهاجمة

805 . مصداقية المشتكين .

1.8.5 استقلالية المشتكين .

310. قدم تسعة مشتكين إفادات تحريرية وقد طلب منهم الإدلاء بشهاداتهم المتعلقة بعملية الأنفال -2 أمام هيئة المحكمة وتبين السجلات أن واحداً من هؤلاء لم يفعل ، أم في التحليل النهائي فإن أياً من هؤلاء المشتكين لم يقدم أية شهادة ذات علاقة بهذه العملية[316].

311. ما لا يقل عن ستة من المشتكين التسعة وقعوا إفاداتهم التحريرية ببصمة إبهام، ويمكن للدفاع أن يستدل على أميتهم من هذه الحقيقة ولا يرغب الدفاع في أن يوحي بأن عدم قدرة هؤلاء المشتكين على القراءة والكتابة لا تؤدي إلى إثارة التساؤلات حول الكرامة الإنسانية وشرف هؤلاء المشتكين المحددين، ولكن الدفاع يود أن يشير إلى أن الشهود ذوي التعليم المحدود يكونون تحديداً أكثر عرضة للتأثر والإنسياق وراء اقتراحات تصدر عن أفراد يعتبرهم الشهود ممن يشغلون مواقع سلطة.

[315] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية إلى كافة المكاتب الفرعية مؤرخ في 23 آذار 1988، وثيقة المحكمة رقم 0932.011.018 IST.

[316] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكية فهيمة محمد أمين كريم ، 25 أيلول 2006.

312. لقد قدم كل المشتكين التسعة ذوو العلاقة بقضية الأنفال أنفسهم على أنهم من ضحايا هذه العملية ووجهوا تهماً مختلفة لأفعال جنائية وأن كل الإفادات التحريرية التي وقع عليها كل واحد من المشتكين التسعة تتهم علي حسن وصدام حسين بالتسبب في معاناتهم. ويبدي محامو الدفاع الحجة بأن أياً من المشتكين سواء في إفاداتهم التحريرية أو في شهادتهم الشفهية لم قدم أية معلومات واقعية فيما يتعلق بطبيعة تورط - إن وجد هذا التورط - لعلي حسن أو صدام حسين في عملية الأنفال-2 ويشير الدفاع إلى أن إدراج هذين الاسمين في كل الإفادات المكتوبة وبضمنها تلك الإفادات التي كان من الواضح أن أصحابها لا يستطيعون القراءة والكتابة يستوقف الدفاع من حيث كونه منهجياً وبصيغة موحدة، ولذلك فإن محامي الدفاع عن المتهمين يبدون أن المشتكين قد تم تحفيزهم من قبل أشخاص غير معروفين ، ومن باب الروتين ، على توجيه إتهامات ضد صدام حسين وعلي حسن . إننا لا نرغب عند هذه المرحلة في التعليق على صلاحية الإتهامات ضد هذين الشخصين، بل إن النقطة التي نود أن نثيرها أوسع من ذلك، فلا يمكن عقلاً أن تعتبر هيئة الدفاع المحكمة شهادات هؤلاء المشتكين بأي حال على أنها شهادات وضعت بشكل مستقل.

313. إن أربعة من المشتكين بالحق الشخصي قد اتهموا أفراداً آخرين ، تم تحديدهم بالاسم، في التآمر لإساءة معاملتهم، وعلى التحديد اتهموا حارساً في سجن ميسلون[317] واثنين من قادة أفواج الدفاع الوطني[318] ومدير سجن معسكر نكرة سلمان[319] ويود الدفاع أن يشير إلى أنه - عدا عن علي حسن - فإن أياً من المتهمين في هذه القضية لم يتم إيراد أسمه من قبل أي من المشتكين التسعة، وثانياً فإن الدفاع يود أن يذكر هيئة المحكمة بأن المشتكين الذين حددوا بالإسم اشخاصاً نسبوا إليهم الإعتداءات قد فعلوا ذلك من دون أن يحددوا العلاقة بين المتهم علي حسن والمسؤولين الأدنى رتبه الذين سماهم هؤلاء المشتكون في إفادتهم.

314. إضافة إلى ذلك يود محامو الدفاع عن المتهمين أن يشيروا إلى أن إثنتين من الإفادات تتضمنان تباينات طفيفه لنفس العبارة، وعلى التحديد فإننا نشير إلى الإدعاء الوارد في الإفادتين بأن (1) أفراد القوات المسلحة العراقية، وبتوجيه من القيادة العامة للقوات المسلحة ، التي كان يترأسها الرئيس السابق صدام حسين ، وبمشاركة أفواج الدفاع الوطني "[320] ويود الدفاع أن يتساءل كيف يمكن لمزارع أمي[321] وخياط بسيط[322] أن يكون على اطلاع حسن يمكنه من التعليق على سياقات العمل الداخلي للقيادة العسكرية العراقية العليا ؟ ونجد أيضاً أن مما يثير الفضول أن إثنين من المشتكين من قريتين مختلفتين، قد استخدما بالضبط نفس العبارة مع أنهما قدما شهادتيهما في يومين مختلفين.

---

317 افادة المشتكية فهيمة محمد أمين كريم مؤرخة في 20 تموز 2005، وثيقة المحكمة رقمIST. 8277.006.004

318 إفادة المشتكية شمسة روستام كاكابرا مؤرخة في 19 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.013.012 وأيضا, إفادة المشتكي عبيد محمود محمد مؤرخة في 19 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.014.006

319 افادة المشتكي محمود رسول مصطفى المؤرخة في 17 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.019.004 .

320 إفادة المشتكي عبيد محمود محمد مؤرخة في 19 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.014.006
وأيضا : إفادة المشتكي محمود رسول مصطفى المؤرخة في 17 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.019.004

321 إفادة المشتكي محمود رسول مصطفى مؤرخة في 17 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.019.004

322 إفادة المشتكي عبيد محمود محمد مؤرخة في 19 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.014.006

315. إن الحجة التي يبديها محامو الدفاع هو أن ورود شكل هذه العبارة في شهادتين مختلفتين متعلقتين بالأنفال -2 ، وكذلك في شهادات أخرى متعلقة بنواحي مختلفة من حملة الأنفال ، لا يمكن ان يقود إلا إلى نتيجتين اثنتين :

1) ان المشتكين قد قدمت لهم المعلومات من قبل أشخاص غير معروفين قبل أخذ إفادتهم منهم، أو 2) أن الأفراد الذين أخذوا الإفادات تنقصهم الموضوعية اللازمة للمشاركة في التحقيق في حملة الأنفال . ويرى الدفاع أنه في كلا الحالتين ، فإن الادلة التي قدمها هؤلاء المشتكون يجب ان يتم تجاهلها وعدم الاخذ بها.

2.8.5 تضمين أدلة سماعية

316. أكد المشتكي احمد قادر مجيد في إفادته التحريرية ، أن عدة قرى في منطقتة "قد تعرضت للقصف من طائرات مقاتلة وراجمات كاتيوشا اربعينية السبطانات تابعة للقوات المسلحة العراقية" وأثناء إدلائة بشهادته خلال المحاكمة ، أقر نفس المشتكي بأنه نفسه لم يرَ عمليات القصف والقصف الجوي . ويشيرمحامو الدفاع أيضا إلى أن المشتكي ، وهو مزارع أمي ، من غير المحتمل أنة كان خبيرا في مسائل الطائرات العسكرية والمدفعية سنة 1988 . ويثير فضول محامي الدفاع بشكل خاص السؤال عن كيف استطاع المشتكي أن يعرف ان قذائف الكاتيوشا يمكن ان تطلق من راجمات صواريخ أربعينية السبطانات . ويبدي الدفاع بأن التفسير المعقول الوحيد لمعرفة الخبرة التي اظهرها المشتكي هو أنه تم أنعاش ذاكرته بشكل غير ملائم من قبل اشخاص غير معروفين.[323]

317. يود الدفاع ان يذكر هيئة المحكة أن معظم التقييم الذي قدمته المشتكية شمسة روستام كاكابرا هو ذو طبيعة سماعية وفي الغالب الأعم فإن المشتكية وصفت أحداثا وقعت في قرى في أوقات لم تكن هي نفسها موجودة فيها وقت وقوع الحوادث المدعى بها ، كما أن المعلومات الأخرى التي قدمتها تتعلق بأحداث وقعت بعد ان كانت المشتكية قد فرت من المنطقة[324].

318. وصف المشتكي محمود رسول مصطفى في إفادته التحريرية هجوما كيميائيا على قرية سوسنان ، مدعيا أن الهجوم وقع في شهر اذار 1988 [325]، وأثناء إدلائه بشهادته امام هيئة المحكمة بتاريخ 25 أيلول 2006 ، اصبح واضحا أن المشتكي لم يشهد الهجوم الكيميائي المدعى به ، بل أنه فقط رأى دخانا يتصاعد من جهة القرية سوسنان ، التي كانت تبعد عن مكان وجوده مسيرة ساعة من الزمن [326].

---

[323] إفادة المشتكي أحمد قادر مجيد المؤرخة في 26 تموز 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8277.003.004 ومحضر المحاكمة ، شهادة المشتكي أحمد قادر مجيد ، 20 أيلول 2006 (79-80 و87)

[324] إفادة المشتكية شمسة روستام كاكابرا مؤرخة في 19 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.013.012 ومحضر المحاكمة ، شهادة شمسة روستام كاكابرا ، 20 أيلول 2006.

[325] إفادة المشتكي محمود رسول مصطفى المؤرخة في 17 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.019.004

[326] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكي محمود رسول مصطفى 25أيلول 3،2006.

3.8.5 موجز أقوال الشهود وتناقضاتها

319. قدمت المشتكية عصمت عبد القادر احمد ، وهي امرأة أمية وطاعنة في السن وربة منزل ، أدلة تتعلق بطبيعة وتاريخ وقوع هجوم مدعى بوقوعه أثناء عملية الأنفال-2. وتذكر هيئة المحكمة أن المشتكية ناقضت نفسها مرارا بشأن تاريخ الهجوم ، و عند لحظة ما أثبتت المشتكية انها غير قادرة على أن تتذكر السنة التي وقع فيها هذا الهجوم المدعى به.

320 . كما ناقضت المشتكية عصمت عبد القادر نفسها مرات كثيرة فيما يتعلق بأعداد الأصابات المدعى بوقوعها في قريتها كما ادعت ايضا أن قريتها قد تعرضت لهجوم كيميائي من قبل طائرات عراقية ، على الرغم من أنه اتضح أثناء إدلائها بشهادتها ان المشتكية لم تكن تستطيع تمييز الطائرات العراقية . كما تثور شكوك اخرى حول ما إذا كانت عصمت عبد القادر قد رأت أو انها لم ترَ أي طائرة من أي نوع[327] ويرى الدفاع أن المشتكية قد قدمت افتراضات لا أساس لها حول طبيعة الهجوم المدعى بوقوعه ،وأن هذه الافتراضات تستند فقط إلى معلومات غير مباشرة .

321. اثناء ادلائه بشهادته امام هيئة المحكمة ، تجنب المشتكي أحمد قادر مجيد أن يتطرق إلى تواجد مقاتلي البشمركة في قريته، مع أنه كان قد ادعى في افادتة التحريرية سابقا أن قريته قد تعرضت إلى قصف القوات المسلحة العراقية بسبب " التواجد المتكرر " لقوات البشمركة في المنطقة، كما أفاد احمد قادر أيضا قبل ظهوره في المحكمة أن قوات البشمركة كانت تسيطر على قريته.[328]

322. وفي سياق مشابه ، فقد اشتكت المشتكية شمسة روستام كاكابرا اثناء ظهورها امام المحكمة من هجمات شنتها القوات العراقية ، مغفلةً أن تذكران قوات البشمركة كانت تتواجد في قريتها[329] وتلفت عناية المحكمة انه في إفادتها التي سبقت ذلك ، كانت قد وصفت منطقتها على انها " مركز قيادة قوات الاتحاد الوطني الكردستاني"[330]

323 . في افادته التحريرية ، وصف المشتكي غريب قادر حما امين صداماً وقع بين القوات العراقية و البشمركة مدعياً أنه وقع في شهر اذار1988[331] وفي شهادته أمام هيئه المحكمة ، لم يتطرق غريب قادر إلى ذكر تواجد مقاتلي البشمركة في المنطقة التي احتج بأنها قد هوجمت ظلماً من قبل القوات العراقية[332] . ان حجة الدفاع ، هي أن غريب قادر

[327] إفادة المشتكية عصمت عبد القادر أحمد بتاريخ 19 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.014.020 ومحضر المحاكمة ، شهادة عصمت عبد القادر أحمد 20أيلول 2006.

[328] إفادة المشتكي أحمد قادر مجيد ، بتاريخ 26 تموز 2005 ، وثيقة المحكمة رقم8277.003.004 .IST ومحضر المحاكمة شهادة المشتكي أحمد قادر مجيد ، 20 أيلول 2006.

[329] محضر المحكمة شهادة المشتكية شمسة روستام كاكابرا ، 20 أيلول 2006

[330] إفادة المشتكية شمسة روستام كاكابرا ، بتاريخ 9 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.013.012

[331]. إفادة المشتكي غريب قادر حما أمين بتاريخ 18 تشرين أول 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8281.026.021

[332]. محضر المحاكمة ، شهادة المشتكي غريب قادر حما أمين ، 20أيلول 2006.

حاول ، او أنه أشير عليه بذلك من قبل شخص غير معروف – بأن يشطب معلومات وثيقة الصلة بموضوع الشهادة من أجل إيذاء قضية الدفاع . وفي هذا السياق ، فإننا نود أن نذكر هيئة المحاكمة بأن المشتكي كان سنة 1988 في الحادية عشرة من عمره فقط ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن غريب قادر عرض تفصيل ات تتعلق بالهجمات وبمعسكرات الاعتقال ، هي في رأي الدفاع ، مما لا يستطيع ابن الحادية عشرة من عمره أن يلحظها و ان يحتفظ بها في ذاكرته .

324 . يشير محامو الدفاع إلى وجود التناقضات في المعلومات التي قدمها الشهود الآخرون الذين ادعوا انهم شهدوا سلوكاً اجرامياً أثناء عملية الأنفال -2 وعلى سبيل المثال فإن المشتكي محمود رسول مصطفى ، قد ادعى في افادته التحريرية أن قوات البشمركة كانت متواجدة في المنطقة ، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك إلى حد تسمية العديد من قادة البشمركة المحليين . ولكنه في شهادته أمام هيئة المحكمة أغفل بداية ذكر تواجد قوات البشمركة في وحول قريته خلال عملية الأنفال -2 وعندما وجه اليه السؤال عن ذلك مباشرة ، غير محمود رسول الرواية الواردة في افادته التحريرية وعلى التحديد ، فقد ادعى ان البشمركة الوحيدة التي كانت الاقرب إلى قريتة كانت متمركزة في تاكيا التي تقع على بعد ساعة من قريته[333]

325 . يبدي الدفاع أن المشتكي رفعت محمد سعيد طه قد حاول بشكل مماثل أن يهون من تواجد البشمركة قرب قريته . وفي افادته التحريرية ، فإن رفعت محمد قد كرر ذكر تواجد قواعد وقوات الاتحاد الوطني الكردستاني في المنطقة[334]، وفي شهادته امام هيئة المحاكمة في 25 ايلول 2006، لم يتطرق المشتكي إلى ذكر وجود مقاتلي البشمركة في أي مكان بالقرب من قريته . وعندما وجه له السؤال بشكل مباشر عن هذا التناقض حاول المشتكي التملص مدعيا بأنه لم تكن هناك مراكز قيادة رسمية للبشمركة في قريتنا"[335]

326 . واخيرا فإن الدفاع يطلب من هيئة المحكمة الحكيمة ان تمحص الافادة التحريرية والشهادة الشفهيه التي عرضتها المشتكية فهيمة محمد امين كريم، وما يبديه محامو الدفاع هو ان الشهادة قد ابدت قدرا من الارتباك فيما يتعلق بالتواريخ ، وهذا الارتباك من الشدة بما يجعل شهادتها لا قيمة لها . ويشير محامو الدفاع عن المتهمين إلى ان المشتكية ادعت وبأشكال متباينة انها ولدت سنة 1927، ثم سنة 1937 ثم 1947[336].

---

[333] إفادة المشتكي محمود رسول مصطفى بتاريخ 17 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.019.004
وأيضاً : محضر المحاكمة ، شهادة المشتكي محمود رسول مصطفى ،25 أيلول 2006 ، 27 .

[334] إفادة المشتكية رفعت محمود سعيد طه ، مؤرخة في 17 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.020.015

[335] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكية رفعت محمود سعيد طه ، مؤرخة 25 أيلول 2006، 99.

[336] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكية فهيمة محمد أمين كريم مؤرخة في 25 أيلول 2006 ، وأيضاً إفادة المشتكية فهيمة محمد أمين كريم مؤرخة في 20 تموز 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8277.006.004

و ثانيا ، فإن فهيمة محمد قد وصفت في افادتها التحريرية هجوماًَ ادعت بوقوعة على قريتها في شهر نيسان 1987 ، وأن هجوماً آخر قد وقع بعد حوالي السنة من ذلك ، وأثناء ظهورها امام هيئة المحكمة ، أصرّت المشتكية على أن الهجوم الأول قد وقع في شهر اذار 1986 ، وان الهجوم الثاني وقع بعد سنة من ذلك أي في سنة 1987[337] .

وثالثا فإن مما ينبغي تذكره ، أن المشتكية قد ابدت قدرا كبيرا من الارتباك أثناء وصفها الهجمات المدعى بوقوعها . وعلى التحديد ، فقد بدت غير قادرة على أن تحدد وبأي درجة من اليقين ما إذا كانت الهجمات المدعى بوقوعها قد شنتها قوات برية او اسلحة جوية[338] .

905 ملاحظات ختامية متعلقة بالأنفال -2 :

327 . يلخص الادعاء حججه الرئيسية فيما يتعلق بهذا القسم من مذكرته كما يلي :

أ) لقد تم وضع تصور وتنفيذ عملية الأنفال-2 كعملية عسكرية خالصة .

ب) لا يمكن فهم عملية الأنفال -2 إلا في اطار العمليات الاوسع نطاقاً ضد القوات الإيرانية ، حيث جاءت (هذه العمليات الاوسع) إثر هجمات ايرانية واسعة النطاق وقعت في شمال العراق في اواسط آذار 1988.

ج) تم تنفيذ عملية الأنفال بما ينسجم مع قوانين النزاع المسلح وفق ما كانت عليه هذه القوانين سنة 1988.

د) كانت الخسائر في صفوف المدنيين عرضية ضمن العمليات العسكرية ، وهي تعزى بشكل وحيد إلى قرار قوات البشمركة التي كانت متواجدة في مناطق العمليات بأن تقيم قواعدها داخل مناطق غير عسكرية وحول أشخاص غير عسكريين .

هـ) إن شهادات المشتكين التي تم عرضها قبل وأثناء المحكمة كادلة تؤيد قضية الادعاء العام جاءت على وتيرة واحدة من حيث تناقضها و تضليلها، هذا في المواضع الذي لا تشير فيه هذه الشهادات بوضوح إلى وجود جهد غير بارع لتضليل هيئة المحكمة .

6. عملية الأنفال -3 :

1.6. تقديم

328. إن الأدلة التي سيقت أثناء المحاكمة تشير إلى أن عملية الأنفال -3 قد بوشر بها يوم أو حوالي يوم 8 نيسان 1988، وأنها استمرت حوالي اثنا عشر يوماً وأثناء العملية ، اشتبكت القوات المسلحة العراقية من جانب

[337] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكية فهيمة محمد أمين كريم ، مؤرخة في 25 أيلول ، 2006، 104-105.
[338] محضر المحاكمة ، شهادة المشتكية فهيمة محمد أمين كريم مؤرخة في 25أيلول ، 2006 ، 104-105 و 122-123.

السلطة المركزية مع مقاتلي البشمركة في سهل جيرمين جنوب وشرق كركوك.

329. إن محاميي الدفاع يبدون حجة أن عملية الأنفال -3 قد تم تخطيطها وتنفيذها كحملة عسكرية خالصة ، ويستذكر الدفاع أدلة من المشتكين التي سيقت أثناء المحاكمة فأشارت إلى إساءة معاملة غير المحاربين أثناء عملية الأنفال-3 ، وكما سيوضحه هذا القسم من المذكرة فإن رأي الدفاع هو أن الأدلة كانت في معظم الأحيان مشكوكاً في قيمتها ، وبصرف النظر عن قيمتها فإن كل أطراف هذه القضية من المفترض أنهم متفقون على أنه فيما عدا استثناءات قليلة ، فإن معظم الأدلة التي قدمها المشتكون فإن الادعاءات كانت حول إساءة معاملة غير المحاربين ولكن خارج نطاق منطقة العمليات ، ويشير إلى الدفاع أن إساءة المعاملة هذه ، حيثما يدعى بوقوعها ، قد اقترفها أفراد غير عسكريين ليست لهم علاقة لا رسمية ولا غير رسمية بالمتهمين سلطان هاشم ، وصابر عبد العزيز وحسين رشيد .

2.6. الأهداف والتخطيط :

330 يود محامو الدفاع عن المتهمين الإشارة إلى أنه لا يوجد أي دليل وثائقي معاصر واحد يمكن أن يفيد في فهم عملية التخطيط لعملية الأنفال -3 . ولا توجد أية وثائق مناسبة لذلك لا في ملف الإحالة ولا في ما كشفه الادعاء العام من أدلة ، وبشكل مشابه ، فإن مكتب الدفاع لم يستطع أن يعثر على أية أدلة وثائقية تتعلق بعملية التخطيط لعملية الأنفال-3 .

331. إن الحجة التي يبديها محامو الدفاع هي أن عدم وجود وثائق عن عملية التخطيط يجعل من الصعب استخلاص استنتاجات واقعية فيما يتعلق بأهداف عملية الأنفال -3 . وإن أفضل دليل هو ذلك الذي سبقت الإشارة إليه في موضع لاحق من هذه المذكرة ، ويشير محامو الدفاع عن المتهمين هنا تحديداً إلى التحليل الاستراتيجي الذي أعدته القيادة العامة للقوات المسلحة وأركان الجيش في قترة كانون ثان – شباط 1988 . وقد تمت مناقشة هذا الدليل بإسهاب . وبالتالي فإن محاميي الدفاع هنا لن يزيدوا في هذا المقام عن تذكير هيئة المحكمة بالمخاوف التي أعرب عنها كبار القادة العسكريين في هذه الدراسة . والإشارة هنا هي إلى التهديد الاستراتيجي وكذلك العملياتي الذي كانت تشكله قوات البشمركة في شمال العراق فيما يتعلق بأمن محافظات الشمال وكذلك فيما يتعلق بالمجهود الحربي ضد إيران سواء بسواء . وعلى هذا الأساس الواضح ، يبدو من المنطقي للدفاع الاستنتاج بأن القرار بمواصلة حملة الأنفال في منطقة جيرمين كان رداً متوقعاً من جانب القيادة العسكرية العليا ، على تقارير الاستخبارات العسكرية التي بينت أن

قوات البشمركة التي تقهقرت من منطقة عملية الأنفال ، قد عادت بقوة إلى جيرمين [339].

332. وإضافة إلى ذلك ، فإن محاميي الدفاع عن المتهم سلطان هاشم يشيرون إلى أن من غير الممكن أن يكون سلطان هاشم قد شارك في التخطيط لعملية الأنفال -3 ، وبخاصة لأنه وكما تستذكر هيئة المحكمة ، فإن هذه العملية قد بدأت يوم أو حوالي يوم 8 نيسان 1988 ، وفي نفس الوقت فإن الأدلة تبين أن المتهم سلطان هاشم لم يعين في قيادة الفيلق الأول إلا بمرسوم جمهوري صدر يوم 7 نيسان 1988 [340].

3.6. تواجد قوات البشمركة في منطقة عمليات الأنفال -3 قبل الهجوم العراقي .

333. تبين الأدلة أن عملية الأنفال -3 قد جرت في منطقة كان عدة مئات من مقاتلي البشمركة قد رسخوا تواجدهم فيها ، وبخاصة بعد أن تم إخراج هؤلاء المقاتلين من قواعدهم في أمكنة أخرى بفعل العمليات الهجومية التي شنها الجيش العراقي عليهم .

1.3.6. أدلة المشتكين :-

334. إن تسعة من المشتكين الذين شهدوا أمام هيئة المحاكمة ، فيما يتعلق بعملية الأنفال -3 قد أشاروا إلى أن أفراد البشمركة كانوا متواجدين في قراهم التي طالتها عمليات الأنفال -3 أو بالتناوب ، إن نفس قوات البشمركة هذه قد اشتبكت في قتال نشط ضد القوات العراقية [341].

2.3.6الأدلة الوثائقية :

335. تشير الأدلة أنه عند نهاية شهر شباط 1988، تم التبليغ عن أن خمسين مخرباً من الحركة الإسلامية لكردستان قد انضموا إلى مقاتلي بشمركة آخرين في منطقة جرمين [342]، ويبدو أن الحركة الإسلامية لكردستان قد أعادت تعزيز تواجدها في المنطقة في شهر آذار 1988. وقد أشارت تقارير الاستخبارات العسكرية إلى أنه تم تحديداً إقامة مراكز قيادة خلفية في

---

[339] مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 19 آذار 1988، وثيقة المحكمة رقمIST. 4013.001.004
وأيضاً منظومة استخبارات المنطقة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية ، الشعبة /3 بتاريخ 26 آذار 1988، وثيقة المحكمة رقمIST. 0929.061.038

[340] المرسوم الرئاسي رقم 335 بتاريخ 7 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8337.004.002

[341] إفادة لشاهد محمي مؤرخة في 5تشرين أول 2005، وثيقة المحكمة رقمIST. 8283.005.057
وأيضاً : إفادة المشتكي عبد الخالق قادر عزيز (محمد كريمياني) بتاريخ 22 تشرين ثاني 2005، وثيقة المحكمة رقم8281.012.015 IST.
وأيضاً : إفادة المشتكية فوزية محمود أشرف بتاريخ 2 كانون ثاني 2005 ، (رقم المحكمة غير متوفر).
وأيضاً: إفادة المشتكية شاهزادة حسين محمد سعيد بتاريخ 9 آب 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8279.012.004
وأيضاً :إفادة المشتكي جلال لطيف صالح بتاريخ 2 حزيران 2005 ،وثيقة المحكمة رقم IST. 8275.012.099
وأيضاً إفادة المشتكي عبد الهادي عبد الله محمد بتاريخ 6 شباط 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8275.013.023
وأيضاً إفادة المشتكي بيروز حسين عزيز بتاريخ 14 تشرين ثاني 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8281.016.020
و أيضاً إفادة المشتكية أمينة فرج سعيد بتاريخ 6 شباط 2005 ، وثيقة المحكمة رقمIST. 8275.013.007

[342] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية / الشعبة 3 إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة بتاريخ 7 آذار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.048-.050

شيخان ، حيث هناك مائتي مخرب يعملون تحت قيادة عدد من الأفراد سماهم التقرير[343].

336. يبدي الدفاع أن الأدلة تبين أن مقاتلي المعارضة المسلحة ، وبشكل أساسي من الاتحاد الوطني الكردستاني ، كانوا متواجدين بقوة في منطقة عمليات الأنفال -3 . واستناداً إلى الأدلة المحدودة المتوفرة ، فإن معظم هؤلاء المقاتلين قد جاؤوا على ما يبدو إلى جيرمين قبيل وقت قصير من بداية الأنفال -3 . وقد ذكر على وجه التحديد أن المتبقين من الشعبة الأولى للإتحاد الوطني الكردستاني قد وصلوا إلى تيلاكو بعد أن طردتهم القوات العراقية من الأمكنة الأخرى التي كانوا فيها . كما أن مقاتلين إضافيين من منطقة سيرغالو – بيرغالو قد عززوا مواقع الاتحاد الوطني الكردستاني في جيرمين خلال الأسبوع الأول من شهر نيسان 1988[344].

3.3.6. الأبحاث المستقلة :

337. استناداً إلى البحث المكثف الذي قامت به المنظمة المستقلة لمراقبة حقوق الانسان في الشرق الأوسط (هيومان رايتس ووتش) ، فإن قوات البشمركة المتموضعة في منطقة جيرمين كانت تعتمد إلى حد كبير على السكان المدنيين في المنطقة ، وأن هذا يعود جزئياً إلى حقيقة أن منطقة جيرمين تضم سهلاً واسعاً مما يجعل من الصعب على قوات خفيفة أن تدافع عنها ، كما أن طبيعة تضاريس الأرض تجبر القوات غير النظامية على البحث عن ملجأ في القرى المأهولة [345].

338. واستناداً إلى التقرير السابق ذكره ، فإن معاقل البشمركة ومراكز قيادتها في منطقة الأنفال -2 ، تشمل مواقع تكيّة جبري ، تازة شهر ، وادي غولباغ شرق قدر كرم ، واروار وبنامورت ، وفي المنطقة المحيطة بقرية الباروا قرب جبال قارة داغ ، وفي طابا غاروس . وقد ذكر أيضاً أن كثيراً من السكان في محمود بيرزاد وهنارة كانوا من مقاتلي البشمركة . إن قاعدة البشمركة التي كانت موجودة على مشارف أومر بيل منذ سنة 1976، قد نجحت في صد هجوم قام به الجيش العراقي سنة 1987.وكان في هذه القاعدة عدد من الأسلحة الثقيلة التي تم الإستيلاء عليها خلال ذلك الهجوم الفاشل .[346]

339. إن البحث الذي قامت به منظمة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط (هيومان رايتس ووتش) يشير أيضاً إلى أنه في أعقاب إخراجهم من أماكنهم نتيجة عمليتي الأنفال -1 و-2 ، فإن المقاتلين الناجيين من الشعبة الثانية

---

[343] مديرية الاستخبارات العسكرية العامة بتاريخ 19 آذار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 4013.001.004

[344] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة / الشعبة 3 بتاريخ 26 آذار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.038-.040

[345] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

[346] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

للاتحاد الوطني الكردستاني قد اتخذوا مواقع دفاعية في الشيخ طويل، علي حسن ذهب آخرون إلى قرية باشطابا [347]، وإضافة إلى ذلك، فإن مقاتلي بشمركة آخرين قد اتخذوا مواقع على طول الطرق الاستراتيجية [348].

4.6 . قوة البشمركة وتسليحها :

340. تبين الأدلة أن قوات البشمركة في منطقة جيرمين كانت بحوزتها أسلحة ومعدات اخرى متنوعة وفي 17 نيسان 1988 تم العثور في منطقة كاكايرا على ألغام وصواعق وذخائر، كما اكتشفت قذائف مورتر وأسلحة في أعقاب هجوم على التكية[349] واكتشف مستودع للأسلحة الخفيفة والذخائر أثناء غارة على قرية قور مثقال [350] وبشكل أكثر عمومية ، فإن الأعداد الكبيرة من مقاتلي البشمركة الذين سلموا أنفسهم إلى القوات العراقية أثناء عملية الأنفال -3، قد فعلوا ذلك وهم يحملون أسلحتهم الشخصية معهم، وكانت دائماً عبارة عن رشاشات كلاشنكوف [351].

341. ولم تكن قوات البشمركة هي الوحيدة ذات التسليح الجيد في منطقة جيرمين، بل كذلك كان السكان المدنيون، وقد اقتبست منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط (هيومان رايتس ووتش) في تقريرها عن أحد الشهود قوله أن قوات البشمركة في المنطقة قد أجبرت كل عائلة على شراء قطعة سلاح واحدة وقد نقل عن الشاهد قوله: " كان الأمر كأنه قانون "[352]

5.6 التنسيق العملياتي البشمركي – الإيراني في منطقة العمليات:

342. يشير الدفاع إلى قلة الأدلة المتوفرة المتعلقة بهذا الأمر – إن وجدت.

6.6 تواجد غير المقاتلين في منطقة عمليات الأنفال -3 .

343 . إن القوانين الدولية المتعلقة بإبعاد غير المحاربين من مناطق العمليات، وحرمانهم لاحقاً من الوصول إلى هذه المناطق تتم مناقشته في مذكرة الدفاع المتعلقة بالقانون.

مع تذكير هيئة المحكمة بأن القوانين والسوابق القضائية تسمح بحرمان غير المحاربين من الوصول إلى المناطق حيثما تقضي الضرورة العسكرية بذلك.

344. يبدي الدفاع الحجة بأن السلطة المركزية كانت قلقة منذ فترة طويلة تجاه احتمال احتلال المنطقة الشمالية من قبل القوات الإيرانية وغيرها من المجموعات المسلحة. إن قرب سهل جيرمين من حقول نفط محافظة كركوك قد جعل هذه المنطقة

---

[347] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

[348] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

[349] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة 3 بتاريخ 25 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 3028.001.674

[350] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية – كلار بتاريخ 19 نيسان 1988، (مجلد ملف الإحالة 25.5685)

[351] انظر مثلاً : قوات حماية النفط وإلى قيادة الفيلق الأول بتاريخ 21 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.006.205

[352] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

ذات حساسية خاصة. وكما لوحظ في تقرير مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط (هيومان رايتس ووتش) فإنه قبل بدء حملة الأنفال -3 بوقت، حاولت الحكومة العراقية عدم تشجيع التواجد المستمر من قبل المدنيين في منطقة جيرمين من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى إبقاء المنطقة خلواً من القوات الإيرانية وكذلك من قوات البشمركة. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدداً من القرى، وسكانها قد وقعوا تحت سيطرة البشمركة منذ وقت مبكر من أواسط الثمانينات. وتبين الأدلة أن الحكومة ردت على ذلك – وتحديداً خلال سنة 1987 بحملة تهدف إلى إبقاء المدنيين خارج جيرمين وعلى سبيل المثال فقد دمرت قرى منطقة تابريز ، ولكن السكان المدنيين سرعان ما عادوا وأعادوا بناء منازلهم [353]. ولقد أشار المشتكي عبد الهادي عبد الله أثناء المحاكمة إلى أن قريته كانت من بين تلك القرى التي كانت تقع ضمن المنطقة المحظورة أمنياً، وأشار عبد الهادي بأنه وغيره من قاضي تلك المنطقة قد طلب منهم إخلاء منازلهم وأشار المشتكي إلى أنه عرض عليهم تعويض مقابل ذلك، ولكن عدداً غير محدد منهم اختار البقاء[354].

345. عند بداية عملية الأنفال -3 فإن أغلبية غير المحاربين الذين كانوا قد ظلوا في منطقة العمليات، كانوا موجودين في منطقة محظورة أمنياً صارت كذلك بما ينسجم وأحكام القانون العراقي. وقد صدرت الأوامر بإجراء عمليات إخلاء واسعة وبالتحديد في قضاء قادر كرم في شهر آذار 1987[355].

ويشير الدفاع إلى وضوح السجل من حيث أن أولئك الذين طلب منهم مغادرة منازلهم لأسباب تتعلق بالأمن الوطني قد عرض عليهم إسكان بديل وكذلك تعويضات مالية أيضاً.

346. ويبين محامو الدفاع المتهمين أنه عند البدء بعملية الأنفال -3 فإن الوحدات العسكرية التي كانت تستعد لمهاجمة قوات البشمركة في جيرمين كانت تقوم باستعداداتها من دون أن تعلم بأن العملية القادمة سوف تحدث في منطقة كان لا يزال يوجد فيها أعداد كبيرة من المدنيين، وإذا كان المدعي العام مع الرأي القائل بأن القوات المهاجمة كانت على علم بتواجد أعداد كبيرة من المدنيين في منطقة العمليات، فإن عبء توضيح ذلك يقع على عائق المدعي العام، في ضوء حقيقة محددة وهي أن المشتكين الذين احضرهم الإدعاء العام للشهادة قد شهدوا مراراً وتكراراً بحقيقة أنهم كانوا يقطنون في جيرمين والمناطق المحيطة بها بدون علم وبدون موافقة السلطات الحكومية. وموقف الدفاع هو أن أي شخص لا بد أن يستنتج من هذه الحقيقة أن القوات العسكرية التي خططت ونفذت عملية الأنفال -3 ما كان من المتوقع منها أن تكون على علم بأن عدداً كبيراً من غير المحاربين قد ظلوا متواجدين بشكل غير قانوني في مناطق العمليات.

---

[353] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

[354]. محضر المحاكمة ، شهادة المشتكي عبد الهادي عبد الله محمد ، 9 تشرين أول 2006، 75-76.

[355] انظر مثلاً : مديرية الاستخبارات العسكرية إلى منظومة استخبارات المنطقة الشمالية بتاريخ 11آذار 1987، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.070.076-.077

7.6 . العمليات العسكرية

1.7.6 التسلسل الزمني للأحداث:

347. يبدي الدفاع الحجة بأن الأدلة المتوفرة تشير إلى أن القوات العراقية التي انتشرت أثناء عملية الأنفال -3 قد خاضت حملة عسكرية خالصة في منطقة جيرمين أي أن عملية الأنفال -3 قد اجريت بشكل يتناسب مع قوانين النزاع المسلح كما كانت عليه أنذاك. لقد استمرت عملية الأنفال-3 قرابة اثني عشر يوماً، وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن القوات المهاجمة قامت خلال هذه الفترة بشق مقاومة المعارضة وحصرتها داخل جيوب معزولة مقطعة الأوصال عن بعضها ومحرومة أية تعزيزات ومن إعادة الإمداد.

348. يشير محامو الدفاع إلى أن معظم القتال الذي دار أثناء، عملية الأنفال -3 قد تولت القيام به أفواج الدفاع الوطني من الأثنية الكردية يثبت ذلك – بين أمور أخرى – حقيقة أنه تم منح وسام الشجاعة لخمسة وأربعين ضابطاً من العرب ومن الأكراد على السواء من ضباط الجيش العراقي النظامي وذلك لمشاركتهم في عملية الأنفال-3 على حين حصل على نفس الوسام خمسة وثمانون فرداً من الإثنية الكردية كانوا يخدمون مع أفواج الدفاع الوطني.[356]

349. إن التقييم الوحيد المعروف لعملية الأنفال -3 ككل موجود في تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط (هيومان رايتس ووتش).[357] والذي سبق ذكره. كما عثر مكتب الدفاع التابع للمحكمة الجنائية العراقية العليا على عدد محدود من الوثائق الإضافية ذات الصلة.

350. إن المعلومات المتوفرة تشير إلى أنه في الفترة بين 7 – 9 نيسان 1988 فإن القوات المهاجمة التي كانت تضم عدداً كبيراً من أفواج الدفاع الوطني ذات الأثنية الكردية قد غادرت قواعدها في طوز خورماتد وكركوك وليلان وشام شمال وسينغو، وبدأت بالتحرك نحو بلدة قادر كرخ وقد ووجهت بمقاومة في عدد من المواقع منها على سبيل المثال باشرطابا، طازاشهر، ومحمود بيرزاد. ويقال أن محمود بيرزاد قد تم إخضاعها بمساعدة القصف الجوي، كما تمت مواجهة مقاومة عنيفة في وادي غول باغ تحديداً.

351. لقد حاولت القوات العراقية المتقدمة من قواعدها في بلدة كفري، وكالار وبيبار وبونغال أن تطوق المنطقة الجنوبية في جيرمين. وكان هدف الطوابير المهاجمة هو القضاء على معاقل الإتحاد الوطني الكردستاني على طول طرق تقدمها، وحيث لم تكن الظروف مواتية لتدمير وحدات الإتحاد الوطني الكردستاني ذات المواقع التابتة، فإن القوات المهاجمة قد حاولت أن توجّه انسحاب قوات البشمركة المتراجعة بتجاه منطقة يمكن فيها إلحاق الهزيمة بها بسهولة اكبر وتشير المعلومات المتوفرة أن الحال لم يكن دائماً كذلك، وعلى سبيل المثال، فإن وحدات الجيش التي كانت تتقدم

---

[356] ديوان الرئاسة إلى وزراة الدفاع مؤرخ في آب 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0737.011.001-.007

[357] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

من كالار نحو مواقع الإتحاد الوطني الكردستاني في تيلاكو قد أجبرتها المقاومة العنيفة التي أبدتها البشمركة على محاصرة القرية لمدة يومين قبل أن ينسحب منها الناجون من المدافعين عنها[358].

352. إن المعلومات المتوفرة للدفاع تشير إلى أنه في الشيخ طويل، احتاجت القوات العراقية إلى عدة أيام من أجل إخضاع خمسين مقاتل فقط من البشمركة [359].

وكانت بداية هذه المعركة سيئة بالنسبة للقوات المهاجمة، فقد وقعت القوات العراقية يوم 12 نيسان 1988 في كمين نصبته قوات بشمركة كانت تعمل من الشيخ طويل ومن بوستانا [360] .وفي نفس اليوم هاجمت قوات خاصة كانت تقاتل إلى جانب أفراد الحرس الوطني كلتا القريتين بإسناد من الدبابات [361] وفي اليوم التالي فقط، تم إبعاد المدافعين أخيراً عن الشيخ طويل [362] . وفي 14 نيسان إنهار ما كان قد تبقى من مقاومة في المنطقة [363].

353. كما شهدت أماكن أخرى في مناطق العمليات قدراً كبيراً من الاشتباكات، وقد تم التغلب على المواقع الدفاعية التي كان مقاتلو الاتحاد الوطني الكردستاني قد أقاموها عند توكين وعليان تازا يوم 13 نيسان 1988 [364] وخلال الفترة من 13 – 15 نيسان، فإن القوات العراقية التي كانت تعمل من كلار قد طهرت بين قرى أخرى طاباسواز وكوليجان [365] وفي 15 نيسان، تمت السيطرة على قرية جاش، كما وقع عدد من مقاتلي البشمركة في الأسر بأسلحتهم [366] وفي 17 نيسان نفذت عمليات في مناطق هوارة بردة وكاكابرا وأدت إلى اسر عدد من مقاتلي البشمركة والاستيلاء على أسلحتهم [367]. ويوم أو حوالي يوم 18/ 19 نيسان، تم إخضاع قوات الإتحاد الوطني الكردستاني في قريتي سوفي رحيم وعلي وأسمان [368]، وأخيراً ففي يوم 20 نيسان أو حول ذلك، اجتاحت القوات العراقية آخر موقع دفاعي معروف للاتحاد الوطني الكردستاني والواقع في زيرداليكاو [369]

---

[358] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

[359] الفصل الخامس ، "الأنفال الثالثة – جيرمن ، نيسان 7-20 ،1988" في الإبادة في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد ، تقرير عن الميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، تموز 1993 .

[360] مديرية شرطة السليمانية إلى مديرية شرطة منطقة الحكم الذاتي [غير مقروء] الأمن الداخلي بتاريخ 16 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.004

[361] مديرية شرطة السليمانية إلى مديرية شرطة منطقة الحكم الذاتي [غير مقروء] الأمن الداخلي بتاريخ 16 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.004

[362] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

[363] مديرية شرطة السليمانية إلى مديرية شرطة منطقة الحكم الذاتي [غير مقروء] الأمن الداخلي بتاريخ 16 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.004

[364] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

[365] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

[366] قائد قوات حماية النفط إلى قيادة الفيلق الأول بتاريخ 29 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.054.002

[367] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية – كالار ، بتاريخ 19 نيسان 1988 ، مجلد 25/005685 (بي. دي. إف صفحة 159).

[368] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

[369] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

2.7.6 مقاومة البشمركة:

354. تلفت عناية المحكمة إلى الفقرات الأربع السابقة.

355. إن الأدلة المتوفرة تشير إلى وجود مقاومة مسلحة من البشمركة في عدد كبير من المواقع في منطقة عمليات الأنفال -3 وكانت نقاط المقاومة تضم، ولم تكن وقفاً على: جبل اشداخ وماردیللي [370] ، وبوستانا [371]، وكاني قادر [372]، وغراوي، وكرم باساد، وكلاجو (من تابا سواز)، وكذلك غولباغ العليا والسفلى، وتيلاكو العليا والسفلى، ومحمود باريزاد [373] والشيخ حامد [374]، وعلى التحديد فقد شهدت مناطق تازا شهر، وعمر بيل ، والشيخ طويل[375] اشتباكات ضارية، كما وقع قتال في كاي ثول وقادر حكيم [376]

3.7.6 معاملة المدنيين:

356. في 30 نيسان 1988، أعدت مديرية الاستخبارات العسكرية العراقية، موجزاً لتقييم عمليات الأنفال حتى تاريخه ، وقد أشار التقرير المذكور إلى أنه " تمت مهاجمة مراكز قيادة وقواعد المجموعات التخريبية " ولم تتم الإشارة في هذه الوثيقة إلى هجمات على غير المحاربين. كما لا يوجد في الوثيقة نفسها أي ذكر لعمليات ثأرية ضد المتعاطفين مع البشمركة[377]

357. يبدي محامو الدفاع الحجة بأنه إذا كانت هناك عناصر من نظام البعث متورطة بمؤامرة لقتل السكان من الأثنية الكردية في شمال العراق، فإنه ما كان هناك من سبب لحجب التطورات المتعلقة بهذا الأمر عن الإتصالات بين مديرية الاستخبارات العسكرية والرئاسة.

358. تلفت عناية المحكمة إلى الفقرات الواردة سابقاً ضمن هذه المذكرة والتي تناقش موضوع معاملة العائدين وغير المحاربين وأسرى البشمركة وبالتحديد الأدلة ذات الصلة التي سبقت مناقشتها في هذه المذكرة فيما يتعلق بسياسة الجيش تجاه مثل هذه الأمور. ويذكر محامو الدفاع عن المتهمين هيئة المحكمة بأن وحدات الجيش التي كانت منتشرة في الميدان قبل وأثناء وبعد نيسان 1988، كانت ثابتة على سياسة ترك ما تسمى بالأمور الأمنية إلى الأجهزة غير العسكرية، ولم تتغير سياسة القوات المسلحة بهذا الصدد حتى عندما كانت أصبحت الإرتباكات الداخلية في سياسة مكتب تنظيم الشمال ظاهرة في نيسان 1988.

4.7.6 تدمير الممتلكات والنهب:

---

[370] إفادة فوزية محمود أشرف في 2 كانون أول 2005 (رقم المحكمة غير موجود)

[371] مديرية شرطة السليمانية إلى مديرية شرطة منطقة الحكم الذاتي [غير مقروء]. الأمن الداخلي بتاريخ 16 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.004

[372] إفادة الشاهدة شاهزادة حسين محمد سعيد ، بتاريخ 9آب 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8279.012.004

[373] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

[374] إفادة شاهد محمي مؤرخة في 5 تشرين أول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8283.005.057

[375] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

[376] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بتاريخ 18 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.011.016

[377] مدير مديرية الاستخبارات العسكرية إلى سكرتاريا الرئاسة بتاريخ 3 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.010.003

359. إن مدى قانونية تدمير البلدان والقرى الواقعة ضمن نطاق عملية الأنفال -3 وغيرها من مناطق العمليات هي مسألة في القانون وتتم مناقشتها في مذكرة الدفاع المتعلقة بالقانون ولكن الدفاع يبدي هنا أي تدمير لأية أهداف غير عسكرية وقع خلال عملية الأنفال -3، إنما حدث في المناطق المبنية التي كانت تحتلها قوات البشمركة، وبالتناوب فإن القوات العراقية قد دمرت مناطق مبنية من أجل حرمان قوات البشمركة من استخدامها عسكرياً، وإن القوانين الدولية تنص على الحالتين بوضوح.

360. إن التقرير الذي سبق ذكره الصادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط (هيومان رايتس ووتش) يذكر بأن الحكومة العراقية كانت قد اعتبرت المدنيين الذين تم تسجيلهم في إحصاء سنة 1987 مقيمين بشكل حيثما كان محل إقامتهم. وخلال عملية الأنفال 3 فإن مواطني قادر كرم الذين كان قد تم تسجيلهم عند الإحصاء، قد أعطوا مهلة 15 يوماً من أجل مغادرة منازلهم قبل أن يتم تدمير هذه المنازل وقد تأكدت هذه المعلومات أثناء المحاكمة من قبل المشتكي جعفر عبد الله عزيز [378]، وهكذا تم هدم قادر كرم لاحقاً، مع أنه تم تعويض السكان الذين تم نقلهم لقاء إخراجهم من أماكنهم ووفر لهم سكن في أماكن أخرى وأما البشر أنفسهم فلم يتم إيذاؤهم [379] ويبدي محامو الدفاع أن هذا التسلسل يشير بقوة إلى أنه لم تكن هناك حملة قمع شنت ضد كل غير المحاربين الذين وجدوا في منطقة عمليات الأنفال-3، وفي الحالات التي حصل فيها إخلاء غير المحاربين من منازلهم من غيرها ضرورة ومن دون تعويض، فإن قوات الأمن غير العسكرية وليس عناصر القوات المسلحة هي التي كانت مسؤولة عن هذه الأفعال.

361. وفي مسألة النهب فإن الدفاع يسلم بأنه لا يوجد مسوغ قانوني للسرقة في منطقة عمليات.

362. إن الأدلة المتعلقة بالنهب المدعى بوقوعه أثناء عملية الأنفال تقتصر على ما ورد في إفادات عدد من المشتكين وكذلك في الوصف الذي أورده تقرير مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط (هيومان رايتس ووتش)ويود الدفاع أن يشير إلى أن الإدعاءات بوقوع النهب في منطقة عمليات الأنفال الثالثة تدعي بأن افراد أفواج الدفاع الوطني من الأثنية الكردية هم المسؤولون عن سرقة الممتلكات الشخصية التي تعود ملكيتها إلى اشخاص تم إخراجهم من منطقة العمليات [380] ولا توجد أدلة تفيد بأن افراد الحرس الوطني قد قاموا بهذه السرقات بتشجيع أو بإذن من مسؤوليهم الأعلى منهم في الفيلق الأول. وعندما كانت الإتهامات بوقوع أعمال نهب تورط فيها فيها ضباط الحرس الوطني يتم إيصالها إلى قيادة الفيلق الأول، فإن الأدلة التي يتم عرضها في مواضع أخرى من هذه المذكرة تشير إلى أنه كان يتم التحقيق في مثل

[378] محاضر المحكمة ، شهادة المشتكي جبار عبدالله عزيز ، 26 أيلول 2006 .
[379] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).
[380] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

هذه الإتهامات بشكل كامل، حتى عندما يكون هناك ضباط عراقيون رفيعوالمستوى ترد أسماؤهم في صلب هذه الإتهامات [381].

9.7.5 الإصابات في صفوف البشمركة :

363. إن الحجة التي يبديها محامو الدفاع عن المتهمين هي أن الأدلة التي تم عرضها أثناء المحاكمة، إلى جانب الأدلة التي وجدها مكتب الدفاع تشير إلى أنه تم استهداف مقاتلي البشمركة بشكل قانوني كمحاربين أعداء أثناء الانفال-3 من قبل القوات الموالية للحكومة المركزية، ولا ينازع الدفاع في التقارير التي تقول بأن مدنيين ربما يكونون قد قتلوا خلال العملية، ولكن إلحاق الخسائر في أرواح المدنيين، أثناء عملية الأنفال-3 لم يكن هو هدف القوة المهاجمة.

364. إن إجمالي الإصابات في صفوف العسكريين من البشمركة أثناء عملية الأنفال غير معروف ولكن الأدلة الوثائقية والأدلة الأخرى تشير إلى أن هذه الخسائر لم تكن طفيفة وإستناداً إلى أحد المشتكين، فإن سبعة وأربعين من مقاتلي البشمركة قد قتلوا خلال القتال في تازو شهر بتاريخ 8 نيسان 1988[382] إضافة إلى أن ما بين خمسة عشر إلى خمسة وعشرين مقاتلاً بشمركياً آخر ربما يكونون قد قتلوا في نفس الموقع في اليوم التالي في منطقة غولباغ، فإن إثنا عشر بشمركياً قد قتلوا على ايدي القوات العسكرية [383]، وأشار مصدر آخر إلى أن البشمركة تكبدت خسائر كبيرة في قرية كاي ثول [384] وحيث أن هذه المواقع لا تشكل سوى عدد قليل من المواقع التي اقتتلت عليها القوات العراقية وقوات البشمركة فإن من المنطقي أن يستنتج من ذلك أن الإصابات في صفوف البشمركة أثناء عملية الأنفال-3 كانت عالية نسبياً ويفسر محامو الدفاع عن المتهمين هذه الخسائر على أنها مؤشر على وجود عملية عسكرية تم شنها ضد قوة معادية مسلحة.

6.7.6 الإصابات في صفوف السلطة المركزية:

365. إن الأدلة التي سيقت أثناء المحاكمة تشير إلى أن القوات العسكرية تكبدت خسائر في صفوفها على أيدي قوات البشمركة أثناء القتال، على الرغم من أن العدد الإجمالي لهذه الخسائر غير معروف. وقد تم تحديد أن أحد عشر رجلاً قد قتلوا أثناء التقدم نحو باش تابا واحتلالها [385] كما قتل ثلاثة من أفراد القوات العراقية الخاصة وأصيب عدد آخر بجراح أثناء الهجمات على الشيخ طويل وبوستانا في بداية عملية

---

[381] المدير – مديرية الاستخبارات العسكرية إلى وزير الدفاع بتاريخ 28 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 8072.016.004 .ISTوأيضاً مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 / إلى معاون المديرية الخامسة بتاريخ 31 أيار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 8072.016.005 .IST وأيضاً : المدير, مديرية الا ستخبارات العسكرية إلى وزير الدفاع بتاريخ 2 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم 003.-8072.016.002 IST

[382] إفادة المشتكية شاهزادة حسين محمد سعيد بتاريخ 9 آب 2005، وثيقة المحكمة رقم 8279.012.004 .IST

[383] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

[384] قيادة الفيلق الأول (استخبارات الأمن الداخلي) إلى مركز مخابرات المنطقة الشرقية بتاريخ 25 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم 017-0932.011.016 .IST

[385] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الثالثة ، جيرمين ، نيسان 7-20 ، 1988، في الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

الأنفال-3 [386] ويشار هنا إلى أن القوات الخاصة يعتقد أنها تشكل مكوناً متواضعاً من إجمالي عدد القوة المهاجمة.

8.6 مصداقية المشتكين:

1.8.6 استقلالية المشتكين:

366. شهد أمام هيئة المحكمة ثلاثة وعشرون مشتكياً فيما يتعلق بأحداث الأنفال-3، وقد زود تسعة عشر من هؤلاء المشتكين المحكمة بإفادات مكتوبة قبل أن يدلوا بشهاداتهم إن ما لا يقل عن تسعة من هذه الإفادات كانت موقعة ببصمة الإبهام ويستنتج الدفاع هذه الحقيقة أن هؤلاء الشهود كانوا – ولا يزالون – لا يستطيعون القراءة والكتابة، وعلى حين أن أمية هؤلاء الشهود – ما ينبغي ، وهي لا تجعل الدفاع يتساءل عن كرامتهم وصدقهم، إلاّ أن محاميي الدفاع عن المتهمين يبينون أن المشتكين الأميين تحديداً يكون أكثر عرضة للتأثر بالإيحاءات غير الملائمة وغير المقبولة عندما تصدر عن أشخاص يعتقد المشتكون أنهم يشغلون مواقع سلطوية. وما يبديه الدفاع هو أن العاملين في هيئات التحقيق والإدعاء في المحكمة يمكن إدراجهم ضمن هذه الفئة وكذلك قيادة مجموعات ضحايا الأنفال العاملة حالياً في محافظات الشمال.

367. يشير محامو الدفاع إلى أن سبعة من الإفادات التسعة عشر المذكورة أعلاه تحتوي على مقاربات لفظية قريبة جداً لنفس العبارة، وعلى التحديد يشار إلى هيئة المحكمة إلى العبارة التالية التي يتكرر ظهورها : " القوات المسلحة العراقية تحت توجيهات من القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية التي كان يترأسها الرئيس السابق صدام حسين وتحت إشراف علي حسن المجيد وبعض القادة العسكريين الآخرين وبمشاركة أفواج الدفاع الوطني [387] ويعتقد محامو الدفاع أن من غير المحتمل أن يكون الفلاحون العراقيون كرداً عرباً كانوا أم كرداً كانواعلى أطلاع حسن يمكنهم في سنة 1988 من أن يكونوا في وضع يستطيعون معه الحديث بمثل هذه المرجعية عن تفاصيل القيادة العسكرية العراقية ومعاملاتها الإستراتيجية وكذلك تخطيطها العملياتي.

368. كان بين المشتكين الذين استخدموا هذه الصيغة أو ما يقاربها تماماً، ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص وقعوا إفادتهم ببصمة الإبهام، وكان بينهم أربعة أفدن عن عملهن أنه " ربة بيت "، وكان بينهم شخص واحد عاطل عن العمل [388] وإن حجة محاميي الدفاع هي أن هذا التشابه الصارخ لا يمكن أن يؤدي إلاّ إلى إحدى نتيجتين : (1)

[386] مديرية شرطة السليمانية إلى مديرية شرطة منطقة الحكم الذاتي [غير مقروء] الأمن الداخلي ، بتاريخ 16 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.004

[387] انظر مثلاً افادة المشتكية أمينة أحمد علي مؤرخة في 9 كانون أول 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 5554.002.043

[388] إفادة جبار عبد الله عزيز المؤرخة في 25 كانون أول 2004 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 5555.010.009
وأيضاً :افادة أمينة أحمد علي المؤرخة في 9 كانون ثاني 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 5554.002.043
وأيضا: افادة أمينة فرج سعيد المؤرخة في 6 شباط 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8275.013.007
وأيضاً : إفادة عبد الهادي عبد الله محمد المؤرخة في 6 شباط 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8275.013.023
وأيضاً : افادة رحمة عبد الكريم بابا يوسف المؤرخة في 5 شباط 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 5551.011.011
وأيضاً : افادة شاهد محمي مؤرخة في 19 كانون أول 2004، وثيقة المحكمة رقم IST. 5555.009.019
وأيضاً : افادة فوزية محمود أشرف في 2 كانون ثاني 2005، (رقم المحكمة غير متوفر) .

أن المشتكين قد تم تزويدهم بالمعلومات من قبل أشخاص غير معروفين قبل أخذ إفادتهم، أو (2) أن الأفراد الذين أخذوا الإفادات منهم يفتقرون إلى المهارات الضرورية للمشاركة في تحقيق من هذا النوع انبثقت عنه هذه المحاكمة.

2.8.6 تضمين أدلة سماعية:

369. يبدي الدفاع أن ما لا يقل عن اثنين من المشتكين الذين ادعوا أنهم شاهدوا عناصر (احداثاً) من عملية الأنفال-3، لم يكونوا متواجدين مادياً أثناء وقوع الهجمات المدعى بوقوعها على قراهم [389]. وبشكل مشابه، فإن المشتكي عبد الهادي عبد الله محمود ادعى بداية أن الجيش العراقي قد دمر قريته، لكنه تبين لاحقاً أن عبد الهادي لم يكن موجوداً أثناء وقوع التدمير المدعى به للقرية على أيدي القوات العراقية، لا بل إن روايته المعدلة تقول أنه كان قد رجع إلى قريته من نقاط غير معروفة ووجد أن القرية قد دمرت [390] إن الدفاع يبدي أنه في مثل هذه الظروف، فإن عبد الهادي ما كان بوسعه أن يعرف من دمر قريته.

370. في إفادته التحريرية وكذلك في شهادته الشفهية أفاد المشتكي جلال لطيف صالح أنه رأى القوات العراقية تهاجم وتدمر قرى كثيرة ولكن من الواضح من الأدلة المقدمة ، ومنها بعد المسافات بين القرى أن المشتكي لم يكن بإمكانه أن يشهد شخصياً تدمير كل القرى موضع البحث وفي الحقيقة فإن ما يبدية محامو الدفاع هو أن جلال لطيف لم يشهد تدمير أي من القرى في منطقة منزله، على أساس أن المشتكي وإستناداً إلى شهادته هو نفسه – كان قد هرب من المنطقة موضع البحث عند بداية عملية الأنفال3 [391].

371. وقد روى أحد المشتكين المحميين في إفادته التحريرية أن علي حسن المجيد وشخصاً آخر يدعى بارق وصلا في طائرة سميته إلى الموقع الذي كان المشتكي فيه [392]، ولكن نفس هذا المشتكي أخبر هيئة المحكمة أنه، في الحقيقة، قد سمع اثنين من ضباط الشرطة يقولون أن علي حسن المجيد من الممكن أن يأتي [393].

3.8.6 موجز أقوال المشتكين وتناقضاتها:

372. إن مالا يقل عن اثنين من المشتكين كانا، وبإقرارهما، مقاتلين سابقين في البشمركة [394] وهناك أربعة مشتكين آخرين هم ، وبإقرارهم اقارب مقربون من مقاتلي بشمركة سابقين [395] ويبدي الدفاع أن هذا الإرتباط الوثيق لهؤلاء المشتكين مع قوات البشمركة يقلل بالضرورة من موضوعيتهم.

---

[389] إفادة المشتكية حليمة مصطفى النجاحي ، مؤرخة في 26 كانون أول 2004، وثيقة المحكمة رقم IST. 5555.011.030 وافادة المشتكية آسي مصطفى أحمد مؤرخة في 18 نيسان 2005، وثيقة المحكمة رقم IST 8270.019.003

[390] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي عبد الهادي عبدالله محمد ، 9 تشرين أول ، 2006، 78.

[391] محاضر المحاكمة ، شهادة جلال لطيف صالح ، 9 تشرين أول ، وأيضاً افادة جلال لطيف صالح مؤرخة في 2 حزيران 2007، وثيقة المحكمة رقم IST. 8275.012.009

[392] إفادة شاهد محمي بتاريخ 3 تشرين أول 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8583.005.048

[393] محاضر المحاكمة ، شهادة شاهد محمي رقم 1 في 10 تشرين أول 2006 .

[394] افادة المشتكي عبد الخالق قادر عزيز (محمود كريمياني) مؤرخة في 22 تشرين ثاني 2005، وثيقة المحكمة رقم 8281.012.015 IST. وأيضاً : افادة مشتكي محمي مؤرخة في 5 تشرين أول 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8283.005.057

[395] افادة المشتكية رضوى بابا يابا مؤرخة في 26 تشرين أول 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8281.022.018 وأيضاً : افادة المشتكية فوزية محمود أشرف مؤرخة في 2 كانون أول 2005 ، (رقم المحكمة غير متوفر)

373. وسنداً لهذه الحجة، فإن محاميي الدفاع عن المتهمين يستشهدون بمثال المشتكية أمين حسان فرج، ففي إفادتها التحريرية أقرت أمينة بأن مقاتلي البشمركة كانوا موجودين قرب الموقع الذي كانت فيه، وقدمت أسماء عدد من القادة [396]، لكن أمينة حسان وفي شهادتها أمام هيئة المحكمة لم تتطرق إلى ذكر قوات البمشركة [397] وبشكل مشابه، فإن المشتكية ناقضت نفسها فيما يتعلق بتحديد التاريخ المدعى بأنه تم فيه إعتقالها وإعتقال آخرين من قريتها.

374. صرح المشتكي جلال لطيف صالح في إفادته التحريرية أنه كان يوجد في قريته الكثير من البشمركة [398] وفي شهادته يوم 9 تشرين أول 2006، أفاد المشتكي بأن هدف الجيش من الإغارة على قريته والقرى الأخرى البحث عن الأسلحة والهاربين من الجيش وقوات البشمركة، لكنه وفي نفس الجلسة التي ظهر فيها أمام هيئة المحكمة، غير جلال لطيف جزءاً رئيسياً من روايته، من حيث أنه أفاد أنه لم تكن توجد بشمركة في قريته خلال عملية الأنفال 3[399] ويبدي الدفاع أن المشتكي كان مرتبكاًُ جداً أثناء (جلسة) المحاكمة، أو أنه عرض على علم شهادة كاذبة أمام المحكمة فيما يتعلق بتواجد مقاتلي البشمركة في قريته.

375. يبدي الدفاع أن نفس المشتكي جلال لطيف صالح، قد قدم أيضاً معلومات متناقضة كما يبدو فيما يتعلق بمحاولات الجيش العراقي تحذير القرويين بشأن الهجوم القادم في منطقة عمليات الأنفال 3 فقد أكد المشتكي في إفادته التحريرية أن الجيش العراقي قد ألقى منشورات يطلب فيها من القرويين مغادرة المنطقة والتوجه إلى المدن حيث سيتم استقبالهم في المجمعات السكنية [400]، ولكن المشتكي في شهادته أمام هيئة المحاكمة، أنكر أنه رأى منشورات أبداً[401] ويبدي الدفاع أن المشتكي كان مرتبكاً، أو أن جلال لطيف حاول أن يقلل من الجهود التي بذلتها السلطة المركزية من أجل حماية المدنيين من العملية العسكرية الوشيكة.

376. وبشكل مشابه، فإن شاهداً محمياً قدم شهادتين تحريرية و شفهية وقد عرض معلومات متناقضة بشأن وجود قوات البشمركة في البلدة التي كان يسكن فيها. ففي إفادته التحريرية وصف هذا المشتكي قرية خضير ريحان في البداية على أساس أنها كانت تحت سيطرة البشمركة، وفي نفس الشهادة ذاتها، حاجج بأن القرية لم يكن يسكنها إلاّ أناس غير محاربين، وفي شهادته أمام هيئة المحكمة، عاد المشتكي ليناقض نفسه حول هذه النقطة، كي يسلم أخيراً، بأن مقاتلي البشمركة كانوا موجودين في القرية [402] ويشير الدفاع إلى أن المشتكي المذكور أصابه الإرتباك وهو لا يزال

وأيضاً : افادة المشتكية شاهزادة حسين محمد سعيد مؤرخة في 9 أب 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8279.012.044
وأيضاً : افادة المشتكية بيروز حسين عزيز مؤرخة في 14 تشرين ثاني 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8281.016.020
[396] افادة المشتكية أمينة فرج سعيد مؤرخة في 6 شباط 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8275.013.007
[397] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكية أمينة حسن فرج في 26 أيلول 2006 .
[398] افادة المشتكي جلال لطيف صالح ، مؤرخة في 2 حزيران 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8275.012.009
[399] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي جلال لطيف صالح ، 9 تشرين أول 2006 ، 100-101 .
[400] افادة المشتكي جلال لطيف صالح بتاريخ 2 حزيران 2005 ، وثيقة المحكمة رقم أIST. 8275.012.099
[401] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي جلال لطيف صالح ، بتاريخ 9 تشرين أول 2006 ، 102 .
[402] إفادة شاهد محمي مؤرخة في 3 تشرين أول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8283.005.048
ومحاضر المحاكمة : شهادة مشتكي محمي رقم 1 في 18 تشرين أول 2006 ، 39 .

على منصة الشهود بشأن تحديد اي القصص يمكن أن تكون أكثر إضراراً بالمتهمين في هذه القضية.

377. يشير الدفاع بإحترام إلى أن شاهداً محمياً آخر قد عرض معلومات مضللة لهيئة المحكمة ففي إفادته التحريرية، أفاد المشتكي المعني بأن سيرغالو التي كان يقيم فيها منذ سنة 1984 وحتى نيسان 1988 كانت " منطقة مدنية " ويلاحظ محامو الدفاع عن المتهمين أنه تم تقديم الكثير من الأدلة في هذه المذكرة في المواضع التي تم فيها بحث عملية الأنفال 1 ولكن ما يثير الدهشة على وجه التحديد هو أن نفس المشتكي أقرّ بأنه كان قد خدم مع قوات البشمركة عندما كان يعيش في سيرغالو [403]، ومرة أخرى يلاحظ الدفاع أن هذه تبدو حالة أخرى يعتري فيها الإرتباك المشتكي أثناء إدانة الشهادة بشأن أي القصص سيكون لها القول الفصل في قضية المتهمين.

378. وهناك أمثلة أخرى كثيرة على التناقضات مما يمكن العثور عليه في الشهادات التحريرية والشفهية التي قدمها المشتكون بشأن الأنفال 3، ففي إفادته التحريرية وكذلك الشفهية، فإن مشتكياً محمياً قد أفاد أن الحراس أخذوا الأطفال بعيداً عن أمهاتهم ولم يعيدوهم إليهن أبداً، وفي شهادته الشفهية أمام هيئة المحكمة، فإن نفس الشاهد أقرّ بأن الأطفال قد أعيدوا في الواقع إلى أمهاتهم [404].

379. إن الشاهدة بيرز حسين عزيز كانت في الثالثة عشرة من عمرها فقط وقت وقوع الأحداث التي تصفها، كما أن المشتكية أميّة. ويحاجج الدفاع بأن المشتكية كانت على الأرجح أصغر من أن تستطيع أن تحتفظ بمعلومات تفصيل ية بشأن الأحداث التي تصفها، ولكن ذلك لم يوقفها عن إثارة الإدعاءات في شهادتها المتعلقة بقوات الجيش العراقي المدعى بأنها ظهرت في قريتها [405] وعند تم سؤالها لاحقاً عن احتجازها في نكرة سلمان، أثبتت المشتكية أنها غير قادرة على أن تتذكر اسم الجهة الحكومية التي كانت تدير ذلك المعسكر ، أي ما إذا كانت تلك الجهة هي الجيش أو مديرية الأمن العامة ، أو دائرة المخابرات [406]. ولا يستطيع محامو الدفاع عن المتهمين أن يتفهموا كيف يمكن للمشتكية أن تصف أفراد الجيش العراقي بنوع من التفصيل في موضع ثم تفقد كل المعلومات عندما يطلب منها أن تصف أفراد في الزي الرسمي في موضع آخر . إن حجة محاميي الدفاع عن المتهمين أن ذاكرة هذه المشتكية قد تم إنعاشها بشكل غير ملائم .

380. وأخيراً ، فإن الدفاع يود أن يشير إلى وجود العديد من التناقضات بين الإفادة التحريرية والإفادة الشفهية للمشتكي عبد الهادي عبدالله محمد ولعل الأكثر ملاءمة لهذه القضية هو الحقيقة أن عبد الهادي قد أكد في شهادته الشفهية أن طائرات سلاح الجو العراقي قد شاركت في الهجوم على قريته ،

---

[403] إفادة شاهد محمي مؤرخة في 5 تشرين أول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8283.005.057

[404] إفادة شاهد محمي مؤرخة في 3 تشرين أول 2005 ،و ثيقة المحكمة رقم IST. 8283.005.048
ومحاضر المحاكمة ، شهادة مشتكي محمي رقم 1 في 10 تشرين أول 2006.

[405] افادة المشتكية بيروز حسين عزيز المؤرخة في 14 تشرين ثاني 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8281.016.020

[406] محاضر المحاكمة شهادة المشتكية بيروز حسين عزيز ، 9 تشرين أول 2006 ، 35- 38 .

ولكن المشتكي لم يكن قد تطرق إلى هذه الحقيقة المفترضة في إفادته التحريرية التي سبقت شهادته الشفهية [407].

9.6 ملاحظات ختامية فيما يتعلق بالأنفال -3 :

381. سوف يلخص الدفاع حججه الرئيسية فيما يتعلق بهذا الجزء من المذكرة كما يلي :

أ) إن الأدلة المحدودة المتوفرة لا تسمح بالخلوص إلى أية نتيجة سوى أن عملية الأنفال -3 كانت عملية عسكرية محض في تصورها وفي تنفيذها .

ب) لا يوجد دليل يؤيد الحجة القائلة بأن غير المحاربين قد تم قتلهم أو إساءة معاملتهم على أيدي عسكريين في منطقة عمليات الأنفال -3 .

ج) إذا كان أشخاص غير محاربين من منطقة عمليات الأنفال -3 قد قتلوا أو تمت إساءة معاملتهم ، فإن غير المحاربين هؤلاء تكون معاملتهم قد أسيئت خارج منطقة العمليات وعلى أيدي أفراد غير عسكريين ، و

د) إن شهادات المشتكين التي تم عرضها قبل وأثناء المحاكمة من أجل تأييد قضية الإدعاء العام جاءت متواترة في تناقضها ومضللة ، هذا في المواضع التي لا تشير فيها بوضوح إلى جهد فج يرمي إلى إعطاء معلومات خاطئة لهيئة المحكمة .

7. عملية الأنفال -4 :

1.7 تقديم :

382 . تبين الأدلة التي يتم إيرادها أثناء المحاكمة أن عملية الأنفال قد بدأت يوم أو بحدود يوم 4 أيار 1988 وانتهت يوم أو بحدود يوم 8 أيار 1988 ، وقد جرت العملية في منطقة نهر الزاب الصغير أو نهر آوى دوكان ، وقد اعتبرت صراحة من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة على أنها جزء من الصراع الأوسع ضد إيران .

383. إن رأي الدفاع هو أن الأدلة تبين بوضوح أن عملية الأنفال -4 قد تم وضع تصورها وتنفيذها كعملية عسكرية خالصة لم تستهدف غير المحاربين، وأن الأدلة بخلاف ذلك لا تنسجم مع السجلات الوثائقية وسوف يتم الطعن بها في هذا الجزء من المذكرة .

2.7 . الأهداف والتخطيط :

384. يشير الدفاع إلى أن الأدلة واضحة في أن رئيس أركان الجيش قد وضع تصور العملية على أنها عمل من المنطقي أن يتبع النجاحات التي تحققت في القاطع الجنوبي من أجل استعادة السيطرة على الفاو .

---

[407] افادة المشتكي عبد الهادي عبد الله محمد المؤرخة في 6 شباط 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8275.013.023
وأيضاً : محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي عبد الهادي عبد الله محمد ، 9 تشرين أول 2006

385. أبلغ رئيس أركان الجيش قادة الفيلق الأول والفيلق الخامس في 28 نيسان 1988 بأن من المحتمل أن تتولى القوات الإيرانية القيام بعمليات هجومية في شمال العراق رداً على خسارتهم الأخيرة للفاو . ويبدو أن رئيس أركان الجيش قد اجتمع بقادة الفيلق الأول والفيلق الخامس في كركوك يوم 27 نيسان 1988 من أجل مناقشة هذا الاحتمال ، وفي نفس اليوم صدرت الأوامر إلى الفيلق الأول والخامس لتوجيه الفيلقين للاستعداد لعمليات هجومية ايرانية في شمال العراق.[408]

386. إن الحجة التي يبديها محامو الدفاع هي أن هذا الدليل لا يترك أي شك في أن عملية الأنفال -4 قد ينظر اليها على أنها جزء من استعدادات دفاعية أساسية وكان من الأمور المحددة التي تثير القلق عند نهاية شهر نيسان 1988 وجود احتمال بأن تقوم إيران بمحاولة أخرى تهدف إلى السيطرة على دوكان، الواقعة على الطرف الشرقي الأقصى من المنطقة التي ستشكل منطقة عمليات الأنفال 4 [409] وفي الأمر التوجيهي الصادر في 28 نيسان 1988، فإن رئيس أركان الجيش أمر بأن يتم القيام بعملية الأنفال 4 في منطقة حوض شوان – شام ريزان وذلك بحسب خطة معدة مسبقاً، ولم يتم العثور على نسخة من تلك الخطة الأولى، ولذلك فإن من الصعب التعليق بشكل يقيني على الأهداف العمليات المحددة للأنفال 4، ولكن محاميي الدفاع عن المتهمين يشيرون إلى أن الأمر الصادر في 27 نيسان 1988، يشير إلى الهدف النهائي المتمثل في " أجتثاث كل امكنة المخربين في المنطقة الشمالية، ولهذه الغاية، تم الترخيص من قبل رئيس أركان الجيش باستخدام السلاح الكيميائي ضد قواعد البشمركة، ولا يوجد في أي موضع في من الأمر الصادر في 27 نيسان يتعلق باستهداف غير المحاربين أو من يدعي بتعاطفهم مع البشمركة [410] ورأي الدفاع هو أنه إذا كان هدف الجيش استهداف غير المحاربين من الإثنية الكردية، فلا بد عندئذٍ أن توجد أدلة وثائقية توضح هذه الحقيقة، وفي الواقع، فإنه لا توجد مثل هذه الأدلة.

387. تبين الأدلة أن التهديد الاستراتيجي الذي كانت تشكله قوات البشمركة في المحافظات الشمالية كان وفق تصور المخططين العسكريين العراقيين آخذاً في التزايد على الرغم من تواصل حملة الأنفال ، وتستذكر هيئة المحكمة أن الأدلة في هذه القضية تشمل تقريراً استخبارياً عسكرياً عراقياً ادعى أن حملة الأنفال تدفع فصائل البشمركة المختلفة باتجاه الإئتلاف معاً ضد السلطة المركزية، وقد أشار التقرير على التحديد إلى أنه عقد اجتماع في نيسان 1984 ضم ممثلين عن فصائل البشمركة الرئيسية وبضمنها

[408] من رئيس أركان الجيش إلى قادة الفيلق الأول والفيلق الخامس بتاريخ 27 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم -1933.002.011 IST. .012

[409] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة /3 بتاريخ 2 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.031

[410] من رئيس أركان الجيش إلى قادة الفيلق الأول والفيلق الخامس بتاريخ 27 نيسان 1988، وثيقة المحكمة رقم -1933.002.011 IST. 012

الإتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردستاني والحزب الشيوعي، ووافقت الفصائل المختلفة على تشكيل ما يسمى " بجبهة كردستان " [411] وما يبديه محامو الدفاع هو أن ذلك كان سيؤدي بالضرورة إلى تشكيل تهديد للسلطة المركزية، وبالتحديد من حيث أن جبهة كردستان قد وعدت بتحسين التنسيق العسكري بين قوى المعارضة الكردية.

3.7 تواجد البشمركة في منطقة عمليات الأنفال 4 قبل الهجوم العراقي.

388. يشير الدفاع إلى أن الأدلة تبين بوضوح أن قوات البشمركة كانت تحتل منطقة عمليات الأنفال 4 قبل وأثناء حملة الأنفال.

1.3.7 أدلة المشتكين:

389. قدم ستة مشتكين شهاداتهم أمام هيئة المحكمة فيما يتعلق بعملية الأنفال 4 ولم يتطرق سوى مشتكٍ واحد من هؤلاء الستة إلى ذكر تواجد البشمركة في منطقة العمليات.

390. في ضوء الحجم الكبير للأدلة الوثائقية التي تكشف عن تواجد قوي للبشمركة في منطقة العمليات قبل بدء عملية الأنفال 4 ويجد الدفاع أن مما يثير الفضول هو فشل المشتكين في الشهادة بشأن تواجد قوات البشمركة داخل وحوالي قراهم. وإن حجة محاميي الدفاع عن المتهمين هي أن الإنعدام شبه الكامل للشهادات المتعلقة بنشاطات البشمركة في منطقة عمليات الأنفال 4 لا تشير إلى واقع ما حدث فعلاً بقدر ما تشير إلى احتمال وجود جهد بذله أشخاص غير معروفين من أجل تضليل هيئة المحكمة م خلال الإفادات التحريرية والشهادات الشفهية للمشتكين.

391. وحده المشتكي عبد الله سعيد احمد أشار في إفادته إلى أن قوات البشمركة كانت موجودة في منطقة العمليات وبالتحديد حول قرية قويطة باح في قضاء أغجلار ويشير الدفاع إلى أن عبد الله سعيد قد ضمن بشكل صحيح أن حملة الأنفال قد شملت هذه المنطقة بسبب وجود قوات البشمركة فيها [412]

2.3.7 الأدلة الوثائقية:

392. إن الأدلة الوثائقية توضح أن قوات المعارضة المسلحة كانت متواجدة بقوة في منطقة وادي نهر الزاب منذ أواسط سنة 1987 على الأقل، حيث كانت تدير – بين أمور أخرى – سجناً ومشفى. وإن وصول الفرد رشاش

[411] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى رئيس أركان الجيش بتاريخ 12 أيار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.015.002
[412] افادة المشتكي عبدالله سعيد أحمد مؤرخة في 4 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8271.014.028

كلاشنكون إلى المنطقة في شهر حزيران 1987 هو رأي الدفاع مؤشر على تواجد عدة مئات من المقاتلين في تلك المنطقة.[413]

393. أشارت التقارير الإستخبارية وغيرها من التقارير أنه جرت مع قوات البشمركة، في مواقع من بينها: عسكر ، بوغاميش، شام ، ريزان ، فقي ميرزا ، غاروا ، جورادي،غودماشين ، جوكتابا ، غوند أغاج ، كليسا ، سار كاوشان ، ساتو قالا ، يشنح بيزيني ، شيوخان ، شوكير ، إيزغيردان ، وتابا كور[414] وإضافة إلى ذلك فإنه شوهدت قوات معارضة مسلحة في دار هاجم ريتران ، كاريان هاجم ريتران ، كوتيبان ، أودلات وتوتيبات[415] كما يشار أيضاً إلى أن الأدلة تبين أنه قد تمت هزيمة وحدات البشمركة في دوللو ، جم ريتران كاندان ماج، كرقة ، كوشمين ، يوكاد ، ويوكاميش ، وسجل وقوع اشتباكات في خايان ، هاجم ريتران وجدراوي هاجم ريتران[416].

394. ويظهر تقرير للإستخبارات العسكرية مؤرخ في 2 أيار 1988 أن قوات البشمركة قد حاولت حشد المزيد من القوات وتكديس الإمدادات عشية وقوع عملية الأنفال 4 وبشكل محدد فإن الجبهة الوطنية الكردستانية قد عقدت اجتماعاً تم فيه منح عفو مفتوح عن كل مقاتلي أفواج الدفاع الوطني من أجل جذب هؤلاء المقاتلين إلى جانب قضية البشمركة[417]، ولم يستطع الدفاع أن يحسب نجاح هذه المبادرة وتأثيرها على عملية الأنفال 4.

3.3.7 الأبحاث المستقلة:

395. بحسب التقرير الصادر عن منظمة الأبحاث المستقلة " مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط / هيومان رايتس ووتش، فإن القيادة العسكرية للبشمركة قد اجتمعت في تيلاكو يوم أو بحدود يوم 13 نيسان 1988، وكان هدف الإجتماع هو تنسيق انسحاب قوات البشمركة على أثر حالة الفوضى في عدد من قواعد العمليات [؟؟] نتيجة عملية الأنفال 1 والأنفال 2 والأنفال 3 التي كانت لا تزال جارية وإستناداً إلى التقرير ،فإنه تم تنظيم مقاتلي البشمركة ضمن عدة طوابير، وكان طابوران من هذه يضمان مقاتلين من الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني وقد تحركا باتجاه منطقة ريدار (شوان) على حين أن قوات منسحبة أخرى تحركت نحو +عسكر ، جنوب نهر الزاير الصغير. ولكن مقاتلي بشمركة آخرين اتخذوا مواقع في جوكاتابا وهي بلدة صغيرة كانت قوات البشمركة فيها تقاتل القوات العراقية طيلة سنوات، وتضم مركز قيادة هام للاتحاد الوطني

---

[413] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، تقرير خاص حول المنطقة الشمالية عن شهر حزيران 1987 ، مؤرخ في 21 تموز 1987 ، وثيقة المحكمة رقم 019.-0929.013.015 IST.

[414] الفيلق الأول الى أركان الجيش بتاريخ 7 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 0976.036.021 IST.

[415] مديرية شرطة السليمانية بتاريخ 8 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 0976.036.003 -IST.0976.036.022 IST.

[416] الفيلق الأول الى أركان الجيش بتاريخ 7 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 0976.036.021 IST.

[417] منظومة الاستخبارات للمنطقة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة الثالثة المؤرخ في 2 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 0929.061.031 IST.

الكردستاني من الشعبة الأولى، وكان بعض هؤلاء المقاتلين قد وصلو من جيرمين في نيسان 1988 [418] وأخيراً، فقبيل وقت قصير من عملية الأنفال 4 تجمعت مجموعات أخرى من مقاتلي المعارضة في غوماشين [419].

396. وإستناداً إلى تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط هيومان رايتس ووتش ، فإن مقاتلي البشمركة كانوا ناشطين في مناطق أودلان، جوكا تابا ، كالاباش ، وإيلنجاغ ، وكليسا ، وقالا سيواكا ، وديللو ، وأدي شيواسور وجبل تاكالتو ، وتالان ، وتركي [420].

4.7 . قوة البشمركة وتسليحها

397. إن الدليل الذي تمت مناقشته أعلاه يوضح أن القوات العراقية قد جوبهت بمقاومة مسلحة كبيرة في منطقة عمليات الأنفال 4 ، وإضافة إلى ذلك نلاحظ أنه في شهر حزيران 1987، وصل إلى منطقة وادي الزاب ألف رشاش كلاشنكوف وكذلك قاذفات أر . بي . جي – 7 ، وكذلك صواريخ أرض – جو [421]

5.7 التنسيق البشمركي – الإيراني في منطقة العمليات

398. كانت هناك كتائب صغيرة من الحرس الثوري الإيراني متواجدة في منطقة العمليات منذ شهر آب 1987، وكانت هذه الوحدات تنسق مع بشمركة البارزاني في المنطقة على الرغم من الشجارات المتكررة بينهما على ما يبدو أنه صراعات أيدولوجية [422]

399. تشكل تقارير الاستخبارات العسكرية التي كانت تستند إلى معلومات يقدمها مخبرون زرعوا داخل فروع المعارضة الأثنية الكردية العسكرية منها والسياسية، مصدراً قيماً للمعلومات فيما يتعلق بتشكيلات الجبهة القومية الكردستانية ، وإستناداً إلى هذه التقارير، فإن السلطة المركزية كانت على علم بأن ممثلي الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني والحزب القومي ومجموعة باسوك والحزب الشيوعي وحركة كردستان الإسلامية كانوا يلتقون مراراً منذ 28 نيسان 1988 ومن بين القرارات التي تم اتخاذها خلال تلك الاجتماعات: التوصل إلى اتفاق حول الحاجة إلى [؟] بشأن العلاقة بين

---

[418] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الرابعة – وادي الزاب الأصغر ، أيار 3-8 ، 1988، الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) . وانظر أيضاً : الفيلق الأول إلى أركان الجيش بتاريخ 7 أيار 1988 وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.021

[419] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الرابعة – وادي الزاب الأصغر (3-8 أيار) ، الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993)

[420] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الرابعة – وادي الزاب الأصغر (3-8 أيار) ، الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) .

[421] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، تقرير خاص حول المنطقة الشمالية لشهر حزيران 1987 مؤرخ في 21 تموز 1987، وثيقة المحكمة رقم 019.-IST. 0929.013.015

[422] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، تقرير خاص حول المنطقة الشمالية لشهر آب 1987 ، مؤرخ في 21 أيلول 1987، وثيقة المحكمة رقم 013.-IST. 0929.013.008

المعارضة الكردية – الأثنية والسلطات الإيرانية مع استمرار ضمان وصول الامدادات الضرورية من الأسلحة وأشكال الدعم الأخرى من إيران[423]

400. يبدي الدفاع أنه لم يكن من المستغرب أن تظل القوات العراقية قلقة من التعاون البشمركي – الإيراني في شمال العراق.

6.7 تواجد غير المحاربين في منطقة عمليات الأنفال4.

401. إن القوانين الدولية المتعلقة بنقل السكان المدنيين من مناطق العمليات وحرمانهم لاحقاً من الوصول إلى هذه المناطق هو أمر تتم مناقشته في موضع آخر من هذه المذكرة. تستذكر هيئة المحكمة أن القانون والسوابق القضائية تسمح بحرمان غير المحاربين من الوصول إلى مناطق معينة عندما تبرر الضرورة العسكرية ذلك.

402. استناداً على الدليل الذي عرضه المشتكي عبد الله سعيد احمد، فإنه كان يتم ثني المواطنين عن العيش في هذه المنطقة قبل وقت طويل من وقوع عمليات الأنفال 4 بسبب تواجد البشمركة فيها ، وقبل شهرين من بدء عملية الأنفال 4، فإنه تم تحذير القرويين كي يغادروا قراهم وأبلغوا أن قراهم قد أصبحت جزءاً من المنطقة المحظورة. وللمنطقة تاريخها من حيث تواجد البشمركة فيها، كما أنها شهدت صدامات مع القوات العراقية ولكن القرويين رفضوا المغادرة [424].

403. يبدي الدفاع أن تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط هيومان رايتس ووتش يشير إلى أن قسماً كبيراً من منطقة عمليات الأنفال 4 كان قد سبق خلاؤها من ساكينها خلال السنوات السابقة، كرد على تواجد قوات البشمركة هناك، وعلى سبيل المثال فإن قرية ديللو في مناطق شوان حيث كان " نصف عدد السكان تماما يعتبرون أنفسهم نشطاء بشمركة " قد تم تدميرها مرتين، وتم نقل القرويين منها سنة 1987، ولكنهم عادوا للسكن في مناطق شوان هذه مرة أخرى. وكان تواجد البشمركة هناك يمنع الحكومة من تأكيد سيطرتها، وقد تم تحذير القرويين كي يتركوا قراهم وتم إعطاؤهم سكناً بديلاً في مناطق أخرى، وبشكل مشابه، فإن عوك تابا كانت طيلة عدة سنوات تتعرض إلى المحاصرة وإلى عمليات الجيش وذلك بسبب وجود مركز قيادة للاتحاد الوطني الكردستاني في تلك القرية[425].

7.7. العمليات العسكرية

1.7.7 التسلسل الزمني للأحداث

---

[423] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة / 3 بتاريخ 12 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.032-034

[424] افادة المشتكي عبدالله سعيد أحمد مؤرخة في 4 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8271.014.028

[425] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الرابعة – وادي الزاب الأصغر (3-8 أيار) ، الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) .

404. تبين الأدلة التي سيقت أثناء المحاكمة أن القوات العراقية قد شنت هجومها بشكل متزامن في مناطق مختلفة، وهاجمت القوات الخاصة التي كانت تعمل إلى جانب أفواج الدفاع الوطني مناطق أدولان وشام ريزان [426] على حين تقدمت وحدات أخرى على طول طريق السليمانية – دوكات[427] وعند بدء الأنفال تم القيام بعمليات في مناطق فايان، كرين هاجم ريتران ، ودراي هاجم ريتران وعلى طول نهر الزاب في قرية توتيبات، ويوضح هذا الدليل أن هذا الطابور ذاته قد واصل طريقه فيما بعد على طول نهر هاجم ريتران حتى نهر تراب، ثم صعوداً نحو قرية كوتيبان [428] على حين تقدم طابور ثان نحو كاني هنجرة وأودلات ومواقع أخرى[429]

405. تبين الأدلة أنه بتاريخ 3 أيار 1988، فإن مركز قيادة الإتحاد الوطني الكردستاني في غوكاتابا قد تعرض للقصف، وتؤوي غو كاتابا عناصر من الشعبة الأولى من الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد دخلت القوات العراقية القرية في اليوم التالي. وبحلول يوم 6 أيار كان الجيش العراقي قد سيطر على هذه المنطقة [430] وفي أوقات أخرى بين يومي 5 و 6 أيار 1988، تمت السيطرة على القرى التالية: غاسرول ، داكرود ، سنكنار ، والملة زيد ، وكرموك ساتوكلا ، وكاسي شنح ، وغوماشين وحمارشا كاشكا [431].

406. بتاريخ 12 أيار 1988 أفادت الاستخبارات العسكرية العراقية أن كل قواعد البشمركة ومعظم مراكز قياداتها في منطقة عمليات الأنفال 4 قد تم تدميرها [432] وكما شوهد في التقارير السابقة التي كانت تتلو عمليات الأنفال، فإنه لا يرد أي ذكر في الأدلة الوثائقية للهجمات على غير المحاربين، وبالتالي ، فإن الدفاع يبدي أنه من غير الصحيح أن تخلص هيئة المحكمة إلى أن أحد الأهداف العملياتية للأنفال 4 كان يتمثل في تدمير غير المحاربين الذين يدعى بأنهم كانوا يقدمون الدعم لقوات المعارضة المسلحة.

407. في أعقاب انتهاء عملية الأنفال 4 اعترفت السلطة المركزية بالدور الذي لعبه الأفراد من الأثنية الكردية الذين كانوا يخدمون مع أفواج الدفاع الوطني، وقد ذهب حوالي نصف أوسمة الشجاعة التي تم منحها للمشاركة في الأنفال 4 إلى افراد من الأثنية الكردية.[433]

---

[426] أمن السليمانية / أشارت إلى أمن السليمانية / تقارير ، مؤرخة في 29 أيار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.005
ملاحظة : قد يكون هناك نوع من التناقض في الترجمة حيث أن هاجم ريتران وشم ريزان قد يكونان في الواقع بنفس المكان .

[427] مديرية شرطة السليمانية ، بتاريخ 8 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.003

[428] مديرية شرطة السليمانية ، بتاريخ 8 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.003
و وثيقة المحكمة رقم 0976.036.022

[429] مديرية شرطة السليمانية ، بتاريخ 8 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.003
و وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.022

[430] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الرابعة – وادي الزاب الأصغر (3-8 أيار) ، الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) .

[431] التقرير اليومي لمديرية الاستخبارات العسكرية إلى رئيس أركان الجيش بتاريخ 12 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0930.095.019

[432] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى قيادة أركان الجيش بتاريخ 12 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.015.002

[433] 433. من ديوان الرئاسة الى وزارة الدفاع بتاريخ آب 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0737.014.001-.005

2.7.7 مقاومة البشمركة

408. تبين السجلات الوثائقية أن القوات العراقية دخلت في اشتبكاكات عنيفة في عدة مواقع خلال عملية الأنفال 4، في مناطق غوماشين، وجبل تاكالتو، وتالان وكلبشه وأودلان على سبيل المثال[434]. كما أن صدامات وقعت في فايان وهاجم ريتران وفي جدرادي هاجم رتيران ، صد المدافعون قوة عراقية أكثر قوة لمدة تسع ساعات [435] ويشار أيضاً إلى أن المشتكي عبد الله سعيد احمد قد أشار في إفادته إلى معركة في قويطة باه مشيراً إلى أنها وقعت في وقت مبكر من شهر أيار 1988[436].

3.7.7 معاملة المدنيين

409. لا توجد أدلة وثائقية تؤيد دعاوي الإدعاء العام بأن القوات المسلحة العراقية قد أساءت معاملة غير المحاربين في منطقة عمليات الأنفال 4 أو في غيرها من المناطق. لقد كان سلوك القوات المسلحة في الميدان منسجماً مع الأوامر التوجيهية التي تمت مناقشتها في موضع آخر من هذه المذكرة والمتعلقة بمعاملة العائدين والأسرى، وحيثما ادعى عدد من المشتكين الذين شهدوا فيما يتعلق بعملية الأنفال 4 ، بأنهم قد تعرضوا إلى إساءة المعاملة فإن ما يبديه محامو الدفاع هو أن الأدلة تبين أن هذه الإساءات وقعت خارج منطقة العمليات وعلى أيدي أشخاص يخدمون مع أجهزة غير عسكرية من أجهزة الدولة.

410. يود الدفاع أن يلفت عناية هيئة المحكمة أنه أثناء عملية الأنفال 4 نفسها، تم قتل ثلاثة من أسرى البشمركة بناء على أوامر من قائد قوات حماية النفط العميد الركن برق عبد الله، ومما يستذكر بشكل مشابه أيضاً أنه عندما تناهى خبر هذه الجرائم إلى علم ضباط من الجيش أرفع مستوىً وبضمنهم المتهم سلطان هاشم وصابر عبد العزيز، فإنه تم فوراً إعفاء العميد برق عبد الله من موقع القيادة وبوشر في إجراء تحقيق في سلوكه[437] وعلى حين أن العقوبة النهائية التي نالها برق غير معروفة، إلى أنه يشار إلى أن القرار النهائي بشأن عقوبته كان يعود إلى وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة آنذاك ويود محامو الدفاع أن يضعوا هذا الأمر بكلمات أخرى: إن عقاب ضباط كبار لم يكن شأناً يقع ضمن سلطة أي من الرجال المتهمين في هذه القضية.

---

[434] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الرابعة – وادي الزاب الأصغر (3-8 أيار) ، الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) .

[435] مديرية شرطة السليمانية بتاريخ 8 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.003
وأيضاً : وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.022- الفيلق الأول (فرع الإدارة) إلى مكتب رئيس الأركان بتاريخ 7 أيار 1988 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.021

[436] إفادة المشتكي عبدالله سعيد أحمد بتاريخ 4أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8271.014.028

[437] المدير ، مديرية الاستخبارات العسكرية إلى وزير الدفاع ، بتاريخ 28 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 8072.016.004 IST.وأيضاً : مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة /3 إلى معاون المديرية الخامسة بتاريخ 31 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 008.-8072.016.005 IST. وأيضاً : المدير- مديرية الاستخبارات العسكرية إلى وزير الدفاع بتاريخ 2 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم 003.-8072.016.002 IST.

4.7.7 تدمير الممتلكات والنهب:

411. إن قانونية تدمير البلدان والقرى الواقعة في منطقة عمليات هي مسألة قانون تتم مناقشتها في مذكرة الدفاع المتعلقة بالقانون، أما عند هذا الحد، فإن محاميي الدفاع يبدون أن أي تدمير لأهداف غير عسكرية مما يمكن أن يكون قد وقع أثناء عملية الأنفال 4 إنما يكون قد حدث في المناطق المبينة التي كانت تحتلها قوات البشمركة، وبالتناوب فإن القوات العراقية قد دمرت مناطق مبنية من أجل حرمات قوات البشمركة من استخدامها عسكرياً، إن القانون الدولي ينص بوضوح على كلا الإحتمالين.

412. لقد أشار المشتكي بكر قادر في إفادته بأن منزله وممتلكاته قد حاق بها التدمير أثناء عمليات الأمثال4 [438] وقدم عدد من المشتكين دعاوى مماثلة. وما يود الدفاع التشديد عليه في هذا السياق هو أن اصحاب البيوت الواقعة في منطقة عمليات الأنفال 4 كان قد طلب منهم إخلاء المنطقة قبل بدء العملية، وأنه تم عرض تعويضات عليهم لقاء ذلك. يؤكد هذا، بين أدلة أخرى، المشتكي بدر قادر [439] والحجة التي يبديها محامو الدفاع هي أن المشتكين قد رفضوا قبول التعويض ورفضوا أيضاً نقلهم من المناطق التي كانت مجموعات المعارضة المسلحة تعمل منها ضد المصالح الاستراتيجية للدولة، وبالتالي، فإن من كان في خدمة نفس الدولة سابقاً لا ينبغي تحميلهم مسؤولية التدمير الذي لحق الممتلكات والذي ظهر نتيجة العمليات والضرورة العسكرية.

413. وفي مسألة النهب، فإن الدفاع يسلم بأنه لا يوجد مسوغ قانوني للسرقة في منطقة عمليات.

414. إن الأدلة المتعلقة بأعمال النهب المدعى بأنها وقعت خلال عملية الأنفال 4 مقصورة على اتهامات وردت في إفادات عدة شهود وكذلك في الرواية الواردة في تقرير منظمة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط / هيومان رايتس ووتش عن عملية الأنفال ويشير الدفاع إلى أن كل دعاوي النهب المدعى بوقوعها في منطقة عمليات الأنفال 4 يدعى بأن أفواجاً من الدفاع الوطني ذي الأثنية الكردية كانوا هم المسؤولون عن سرقة الممتلكات الشخصية التي تعود الى أنماس خرجوا من منطقة العمليات [440] ولا توجد أدلة على أن أفراد الدفاع الوطني الذين قاموا بأعمال نهب قد فعلوا ذلك بتشجيع أو باذن من رؤسائهم في الفيلق الأول والفيلق الخامس وفي المواضع التي وردت إتهامات بوقوع أعمال نهب تورط فيها ضباط من أفواج الحرس الوطني، وكان ذلك يتناهى إلى علم قيادة الفيلق الأول، فإن الأدلة التي تم فحصها في موضع آخر من هذه المذكرة تشير إلى أنه كان

[438] إفادة المشتكي بكر قادر محمود بتاريخ 29 نيسان 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8270.012.009

[439] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي بكر قادر محمد ، 19 تشوين أول 2006، 66-67 .

[440] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الرابعة – وادي الزاب الأصغر (3-8 أيار) ، الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) .

يـتم تحقيـق فـي هـذه الإتهامـات بشـكل كامـل ، حتـى عنـدما يكـون ضـباط عراقيون رفيعو المستوى في مركز هذه الإتهامات[441]

5.7.7 الإصابات في صفوف البشمركة

415. لا توجـد أدلـة كافيـة متـوفرة تسـمح بالتوصـل إلـى نتـائج جازمـة بشـأن خسـائر البشـمركة أثنـاء عمليـة الأنفـال 4 . لقـد أفـاد المشـتكي سـعيد أحمـدان أن عـدداً مـن مقـاتلي البشـمركة قـد قتلـوا أثنـاء دفـاعهم عـن عسـكر[442] وقـد ادعـى تقريـر منظمـة مراقبـة حقـوق الإنسـان فـي الشـرق الأوسـط / هيومـان رايـتس ووتـش أن تسـعة مـن مقـاتلي البشـمركة قـد قتلـوا علـى جبـل تاكـالتو يـوم 4 أيـار 1988[443] كمـا أفـادت القـوات العراقيـة أن ثـلاث مـن البشـمركة قـد قتلـوا فـي جـدراوي هـاجم ريتـران[444] كمـا تكبـدت المعارضـة المسـلحة عـدداً غيـر محـدد من الخسائر أثناء القتال الذي وقع بين يومي 5 و 6 أيار 1988[445]

6.7.7 الإصابات في جانب السلطة المركزية

416. لا توجـد أدلـة كافيـة تسـمح بإسـتخلاص نتـائج جازمـة حـول خسـائر البشـمركة-؟ أثنـاء عمليـة الأنفـال 4 . وقـد ذكـر أن اثنـين مـن جنـود القـوات الخاصـة العراقيـة قـد قتلـوا وكـذلك قتـل اثنـان مـن قـوات أفـواج الـدفاع الـوطني فـي جـدراوي هـاجم ريتـران كمـا قتـل رجـل آخـر فـي كـاني هنجـرة[446] وسـجلت أفـواج الـدفاع الـوطني وقـوع عـدة إصـابات فـي صـفوفها يـوم 6 أيـار 1988 .[447]

8.7 مصداقية المشتكين

1.8.7 استقلالية المشتكين

417. إن مـا لا يقـل عـن خمسـة مـن المشـتكين السـتة الـذين شـهدوا أمـام هيئـة المحكمـة قـد وقعـوا إفـاداتهم التحريريـة ببصـمة الإبهـام. ويسـتنتج الـدفاع مـن ذلـك أن هـؤلاء الشـهود الثلاثـة لا يسـتطيعون القـراءة والكتابـة ، وعلـى حـين أن أميـة هـؤلاء الشـهود مـا ينبغـي لهـا وهـي لا تقودنـا إلـى مناقشـة كـرامتهم وصـدقهم ، إلا أننـا نبـدي أن المشـتكين الأميـين يكونـون بشـكل خـاص عرضـة للتـأثر بمـا يـوحي بـه أشـخاص قـد يعتبـرهم المشـتكون الأميـون أشخاصـاً فـي موقـع السـلطة ويـود الـدفاع أن يبـدي أيضـاً أن المسـؤولين مـن هيئـات التحقيـق والإدعـاء العـام فـي هـذه المحكمـة وكـذلك الأشـخاص الموظفـون مـن قبـل منظمـات الضـحايا

[441] المدير ، مديرية الاستخبارات العسكرية إلى وزير الدفاع ، بتاريخ 28 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 8072.016.004 .IST وأيضاً : مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة /3 إلى معاون المديرية الخامسة بتاريخ 31 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 008-.IST .8072.016.005 وأيضاً : المدير – مديرية الاستخبارات العسكرية إلى وزير الدفاع بتاريخ 2 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم 003-.IST .8072.016.002

[442] إفادة المشتكي عبدالله سعيد أحمد بتاريخ 4 أيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8271.014.028

[443] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، الأنفال الرابعة – وادي الزاب الأصغر (3-8 أيار) ، الإبادة الجماعية في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993).

[444] مديرية شرطة السليمانية ، 8 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.003

[445] التقرير اليومي للاستخبارات العسكرية بتاريخ 7 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0930.095.019

[446] مديرية شرطة السليمانية ، 8 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0976.036.003

[447] تقرير أفواج الدفاع الوطني بتاريخ 6 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0930.095.017

التي تعمل حالياً مع السكان في محافظات الشمال، قد يتصورهم الأشخاص الأميون على أنهم يشغلون مواقع في السلطة.

418. في إفادته التحريرية وصف المشتكي أفندي احمد ملا هجوماً إدعى بوقوعه على قريته مستخدماً عبارة أصبحت الآن مألوفة لدى هيئة المحكمة : " القوات المسلحة العراقية بتوجيه من القيادة العامة التي كان يترأسها الرئيس السابق صدام حسين ، وبإشراف علي حسن المجيد وبعض القادة ، إلى جانب أفواج الدفاع الوطني [448] ويشير الدفاع إلى أن المشتكي وهو فلاح مزارع ، من غير المحتمل أن يتوصل من تلقاء نفسه إلى هذه الصيغة المحددة . وإن رأي محاميي الدفاع عن المتهمين هي أن معرفة أفندي أحمد بشكليات التخطيط الإستراتيجي والعملياتي لم تكن كافية سنة 1988 للحديث بمثل هذا الجزم الوارد في إفادته والذي تم الإستشهاد به في هذه المذكرة وفي ظل هذه الظروف ، فإن الدفاع يشعر بأنه مجبر على أن يبدي لهيئة المحاكمة أن هذا المشتكي أيضاً قد اسديت له المشورة من قبل أشخاص غير معروفين كي يقدم للمحكمة شهادة لا يعرف الشخص الذي قدم الإفادة أنها صحيحة .

2.8.7 تضمين أدلة سماعية

419. أفاد المشتكون افندي أحمد ملا ، وبابا عبد الله رسول وعمر حسن عمر أن القوات العراقية غزت منطقتهم بدعم من أفراد أفواج الحرس الوطني من الأثنية الكردية. ويود الدفاع أن يشير إلى أن كل واحد من هؤلاء الثلاث كان قد هرب من المنطقة قبيل بدء الهجوم على قريتهم مباشرة ، الأمر الذي يوحي للدفاع بأن هؤلاء المشتكين لم يكونوا في وضع يمكنهم من التعليق على الهجوم المدعى به [449]

420. يبدي الدفاع أن المشتكي بكر قادر محمد قد أدلى بأقوال متناقضة إلى المحكمة ، ففي إفادته التحريرية قدم المشتكي معلومات عن الحياة في معسكر نكرة سلمان وتضمنت إفادته معلومات عن دفن أشخاص قضوا نحبهم ، ولكن بكر قادر في شهادته الشفهية أمام المحكمة إدعى أنه أصبح مريضاً فور أن وصل نكره سلمان ولم يكن في وضع يمكنه من ملاحظة دفن أولئك الموتى[450]

3.8.7 موجز أقوال الشهود وتناقضاتها

421. توجد تناقضات كثيرة في الدليل الذي عرضه المشتكي عبد الله سعيد أحمد، ويبدي محامو الدفاع أن هذه التناقضات هي مؤشر على وجود التحيز

---

[448] إفادة المشتكي أفندي أحمد ملا ، بتاريخ 8 آذار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8269.014.020

[449] إفادة المشتكي أفندي أحمد ملا بتاريخ 8 آذار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8269.014.020
وأيضاً : إفادة المشتكي بابا عبدالله رسول ، بتاريخ 7 آذار 2005 ، (رقم المحكمة غير متوفر)
وأيضاً : إفادة المشتكي عمر حسن عمر بتاريخ 24 نيسان 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8270.012.021

[450] افادة المشتكي بكر قادر محمد بتاريخ 24 نيسان 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8270.012.009
وأيضاً محاضر المحاكمة – شهادة المشتكي بكر قادر محمد ، 19 تشرين أول 2006، 77- 79 .

، فقد ادعى المشتكي مثلاً في إفادته المكتوبة أن أربعاً من مقاتلي البشمركة قد قتلوا في قريته خلال عملية الأنفال 4، ولكن نفس المشتكي ، وفي شهادته أمام هيئة المحكمة جزم بأن الأربعة قد قتلوا حقيقة سنة 1985. وتشير سجلات المحكمة إلى أن عبدالله سعيد أضاف أثناء ظهوره أمام هيئة المحكمة أنه لم يكن هناك سوى ثلاثة أو أربعة مقاتلي بشمركة يمرون بين فين وأخرى من قريته [451] .

422. ويبدو أن نفس المشتكي قد عانى من مشكلة تحديد ما إذا كانت قريته كانت تقع أو أنها كانت لا تقع داخل المنطقة المحظورة [452]، لكن ،وعندما سأله القاضي الرئيس أثناء المحكمة عما إذا كان يعلم بأن قريته كانت تقع ضمن المنطقة المحظورة ، فإن عبدالله سعيد رد بأنه لم يكن يعلم بأن الوضع كان كذلك [453].

9.7 . ملاحظات ختامية فيما يتعلق بعملية الأنفال -4 :

423. يود الدفاع أن يلخص حججه الرئيسية فيما يتعلق بهذا القسم من المذكرة كما يلي :

أ) لقد تم وضع تصور الأنفال -4 وتنفيذها كعملية عسكرية خالصة .

ب) لا يمكن فهم عملية الأنفال -4 إلا ضمن الاطار الأوسع للحرب الايرانية – العراقية .

ج) خاضت قوات الجيش العراقي عملية الأنفال بما ينسجم وأحكام قانون النزاع المسلح كماكانت عليه هذا القانون سنة 1988.

د) إن الخسائر في ارواح المدنيين أثناء عملية الأنفال -4 لا يمكن قياسها بشكل ملائم من خلال الأدلة المتوفرة .

هـ) في المواضع التي فقد فيها أشخاص غير محاربين حياتهم في منطقة العمليات ، فإن هذه الوفيات كانت عرضية في سياق العمليات العسكرية وتعزى حصراً لقرار قوات البشمركة في منطقة العمليات باقامة قواعدها داخل أهداف غير عسكرية وحول أشخاص غير عسكريين ، و

و) إن شهادات المشتكين التي جرى عرضها قبل وأثناء المحكمة لتأييد قضية المدعي العام كانت ثابتة في تناقضها وتضليلها ، هذا في المواضع التي لا تشير فيها هذه الشهادات إلى جهد غير بارع يرمي لتقديم معلومات خاطئة إلى هيئة المحاكمة .

8. عمليات الأنفال الخامسة والسادسة والسابعة :

1.8. تقديم :

[451] افادة المشتكي عبدالله سعيد أحمد بتاريخ 4 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8271.014.028
وأيضاً : محاضر المحاكمة – شهادة المشتكي عبدالله سعيد أحمد 19 تشرين أول 2006 ، 30، 42- 43 .
[452] افادة المشتكي عبدالله سعيد أحمد بتاريخ 4 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8271.014.028
[453] محاضر المحاكمة – شهادة المشتكي عبدالله سعيد أحمد ، 19 تشرين أول 2006، 30، 40-43 .

424. تبين الأدلة أن عملية الأنفال -5 قد بدأت يوم 24 أيار 1988 ، وانتهت يوم 7 حزيران 1988. وقد جرت عمليات الأنفال 5 و 6 و 7 في مناطق ورطة ، كاليتا ، باليسيان وسماقوليات ، وانتهت عملية الأنفال -7 يوم أو حوالي يوم 28 آب 1988. وبسبب حقيقة كون عمليات الأنفال الثلاث هذه قد جرت في نفس النطاق الواسع . فإن الدفاع يحذو حذو هيئتي التحقيق والإدعاء العام ويقوم بفحص هذه العمليات معاً .

2.8 . الأهداف والتخطيط :

425. يبدي الدفاع أن الأدلة تبين أن عمليات الأنفال -5 والأنفال -6 والأنفال -7 لا يمكن فهمها بمعزل عن الحرب التي كانت لا تزال دائرة بين الجيش العراقي وتشكيلات الحرس الثروي الإيراني إلى الشرق وإلى الجنوب من مناطق هذه العمليات . ورأي الدفاع عن المتهمين هو أن قرار القيادة العامة للقوات المسلحة بمواصلة حملة الأنفال في نهاية شهر أيار 1988 يجب أن ينظر إليه كجزء من الصراع الأبعد مدى ضد القوات الإيرانية في شمال العراق .

426. نلفت عناية المحكمة إلى أنه بتاريخ 12 أيار 1988 أصدرت مديرية الاستخبارات العسكرية تقييماً للتهديد المستمر الذي يشكله بضعة آلاف من مسلحي البشمركة قد أخذوا يستردون قواهم بعد عمليات الأنفال الأربعة وذلك في ساكاز ، وبانا وسيردشت (ايران)، واستناداً إلى التقييم ذاته ، فإن قوات البشمركة التي بقيت في العراق يتجمع معظمها في (1) مناطق سمكوليات وبالسيان وفي قرى أخرى تقع بين مناطق مسؤولية فرقتي المشاة 23 و 24 و(2) في قطاع دهوك ومنطقة برزان وفي المنطقة الواقعة شرق شروان مازن [454] ويشير الدفاع على أن هذه التجمعات الأولى من مواقع البشمركة هي التي ستصبح البؤرة المركزية لعمليات الأنفال -5 و الأنفال-7.

427. إن حجة محاميي الدفاع هي الأدلة تبين بوضوح أن قوات البشمركة في شمال العراق كانت تهدد بتفويض المجهود الحربي العراقي ضد إيران وكذلك أيضاً أمن محافظات الشمال بشكل أكثر عمومية . كما تبين الأدلة ذاتها أنه عشية القيام بعملية الأنفال -5 ، كانت هذه المشكلة لا تزال خطيرة ، وعلى سبيل المثال ففي شهر ايار 1988 نجحت قوات البشمركة في قتل 45 رجلاً وجرح 98 آخرون ، كما تم أخذ 100 رجل آخر أسرى [455].

428. تبين الأدلة أن التقييم السابق ذكره الصادر عن مديرية الاستخبارات العسكرية العامة والمؤرخ في أيار 1988 قد وجد طريقه إلى قيادة النظام ، وفي 15 أيار 1988أمر الرئيس آنذاك بمواصلة الضغط على قوات

[454] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى أركان الجيش بتاريخ 12 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.015.002-006
[455] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، تقرير الموقف للمنطقة الشمالية في شهر أيار بتاريخ 19 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.017.002-.009

المعارضة [456] . وفي 22أيار ، وجه وزير الدفاع إلى مواصلة حملة الأنفال وأمر وزير الدفاع أيضاً بأن يتم جمع المعلومات عن مواقع البشمركة [457]، وأن تتجدد العمليات مستهدفة في ضرباتها مواقع البشمركة بشكل خاص [458]. ويشير إلى أنه لا يوجد ذكر في أي من هذه الوثائق يتعلق باستهداف غير المحاربين .

429. إن ما يبديه محامو الدفاع عن المتهمين هو أن من الصعب على هيئة المحكمة التوصل إلى استنتاجات محددة فيما يتعلق بأهداف عمليات الانفال من الخامسة وحتى السابعة ، وإننا نبدي هذه الحجة على أساس أن الادعاء العام قدم القليل جداً من الأدلة المتعلقة بتخطيط وتنفيذ هذه العمليات .

430. وقد كان مكتب الدفاع بموارده المحدودة ، أكثر نجاحاً بقليل في الكشف عن وثائق لتفاصيل عمليات الأنفال الخامسة وحتى السابعة . وقد استطاع الدفاع أن يحدد على وجه اليقين أن كلاً من مديرية الإستخبارات العسكرية وكذلك دائرة العمليات في أركان الجيش توليتا المسؤولية عن تحديد مواقع القوات المعادية [459]، ولكن لم يتم الكشف عن أدلة وثائقية فيما يخص الطبيعة المحددة لعملية التخطيط هذه وأهدافها .

3.8 . تواجد قوات البشمركة في منطقة العمليات قبل الهجوم العراقي :

1.3.8. أدلة المشتكين :

431. إن أدلة المشتكين فيما يتعلق بعملية الأنفال -5 وحتى الأنفال -7 ، متواضعة جداً ، وعلى حين شهد سبعة مشتكين بشأن العملية فإن الإفادات التي قدمها هؤلاء المشتكون السبعة لم تصل في مجموعها إلى نص من خمسة عشر صفحة ، ومرة أخرى يشير محامو الدفاع عن المتهمين في هذا السياق إلى القلق من الطبيعة اللامهنية للتحقيق في هذه القضية .

432. لقد شهد العديد من المشتكين بوجود قوات البشمركة في مناطق عمليات الأنفال 5-7 . وإن المشتكية بافرين فتاح حمد ، وهي زوجة مقاتل في الاتحاد الوطني الكردستاني قد أشارت في افادتها إلى أن المنطقة كانت تحت سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني عندما بدأت العمليات في أيار 1988 . كما أفادت عن تواجد عناصر من الشعبة الثالثة للاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة كوسترات رسول علي[460] . وقد أشار عدد من المشتكين إلى أن مشفىً ميدانياً تابعاً للبشمركة كان يقع في خاطي ، وأن مدنيين وجرحى من البشمركة كانوا يعالجون على حد سواء في ذلك المشفى [461].

---

[456] السكرتاريا – مكتب الرئيس إلى رئيس أركان الجيش بتاريخ 15 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.015.001

[457] ديوان وزير الدفاع إلى رئيس أركان الجيش بتاريخ 22 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.014.002

[458] رئيس أركان الجيش إلى ديوان وزير الدفاع بتاريخ 22 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.014.001

[459] رئيس أركان الجيش إلى ديوان وزير الدفاع بتاريخ 28 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.015.007

[460] افادة المشتكي بافرين فتاح حمد بتاريخ 29 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.002.065
(أدرج في الشهادة : برهيف طه محمد)

[461] افادة المشتكي جمال سليمان قادر بتاريخ 29 أيلول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8280.007.012

433. وإضافة إلى ذلك فإن المشتكي سياماند جلال سليمان قد أشار في إفادته المكتوبة إلى أن القوات العراقية قد هاجمت المنطقة بسبب وجود مقاتلي البشمركة فيها [462] . وأفاد المشتكون فخر على حسين وجمال سليمان قادر وعايشة محمد أمين علي إلى أن مقاتلي البشمركة كانوا جاهزين هناك لمساعدة السكان غير المحاربين عند اندلاع العمليات العسكرية [463]

2.3.8. الأدلة الوثائقية :

434. تبين الأدلة الوثائقية أنه عشية بدء عملية الانفال -5 ، كانت قوات البشمركة في منطقة العمليات قد توقعت هجوماً عسكرياً عراقياً واتخذت عدة اجراءات دفاعية استندت فيها إلى التجارب التي تعلمتها من عمليات الأنفال السابقة :

أ) تحريك أعداد كبيرة من تعزيزات البشمركة إلى داخل منطقة عمليات الأنفال -5 .

ب) إعادة النظر في مواقع كثير من مراكز قيادة البشمركة ، وفي بعض الحالات ، تم نقل هذه المراكز إلى مرتفعات أعلى ،

ج) نقل غير المحاربين والسجناء والمعدات غير الضرورية من منطقة العمليات،و

د) إعداد خطوط دفاعية وتعزيزها على طول المحاور التي افترضت البشمركة أن القوات الموالية للسلطة المركزية سوف تتقدم عليها [464]

435. يلاحظ الدفاع إلى أن الأدلة تشير إلى تواجد حيوي للبشمركة في منطقة العمليات ، ويشير محامو الدفاع إضافة إليه إلى أن قوة البشمركة في المنطقة وصلت إلى حد أنه خلال الربع الثالث من شهر أيار 1988، وخلال شهر حزيران ، فإن مسؤولي الاستخبارات العسكرية كانوا يتوقعون شن هجوم إيراني – بشمركي مشترك ضد الحامية العراقية في قاطع قلعة ديزا ، [465] . وقلعة ديزا هي مركز سكاني كبير على الجانب الشمالي – الشرقي لبحيرة دوكان . وكانت قلعة ديزا وحاميتها العراقية تشكل عقبة رئيسية بين الحشودات الضخمة للقوات العراقية نحو الجنوب من ناحية وبين قوات

وأيضاً : افادة المشتكية عايشة محمد أمين علي بتاريخ 30 تشرين أول 2005، وثيقة المحكمة رقم 8281.021.004
وأيضاً : افادة المشتكية بافرين فتاح حمد بتاريخ 29 أيار 2005، وثيقة المحكمة رقم 8274.002.0650 .IST (الملاحظة حول الاسم في 460)

[462] افادة المشتكية سيماند جلال سلمان بتاريخ 29 أيلول 2005، وثيقة المحكمة رقم 8280.007.042 .IST

[463] افادة المشتكي فخر علي حسين بتاريخ 30 تشرين أول 2005، وثيقة المحكمة رقم 8281.021.017 .IST
وأيضاً : افادة المشتكي جمال سليمان قادر في 29 أيلول 2005، وثيقة المحكمة رقم 8280.007.012 .IST
وايضاً : افادة المشتكية عايشة حمد أمين علي في 30 تشرين أول 2005، وثيقة المحكمة رقم 8281.021.004 .IST

[464] مركز داخلية / مديرية الاستخبارات العسكرية مؤرخة في 2 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم 8072.017.010-.IST ، وتقرير الوضع اليومي لمنطومة استخبارات المنظمة الشرقية بتاريخ 21 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 0932.004.071-.072 IST.

[465] وتقرير الوضع اليومي لمنطومة استخبارات المنظمة الشرقية بتاريخ 22 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 0932.004.068-.070 IST. وأيضاً : وتقرير الوضع اليومي لمنطومة استخبارات المنظمة الشرقية بتاريخ 22 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 0932.004.055-.059 IST.

البشمركة المتواجدة في مناطق عمليات الأنفال من الخامسة وحتى السابعة ويبدي محاميي الدفاع حجة أن عمليات الأنفال من 5-7 لا يمكن فهمها بمعزل عن المخططات الايرانية للسيطرة على قلعة ديزا .

3.3.8. الأبحاث المستقلة :

436. في تقريرها المكثف عن حملة الأنفال فإن منظمة أبحاث ومراقبة حقوق الانسان في الشرق الأوسط (هيومان رايتس ووتش) قد أشارات إلى أن مقاتلي البشمركة قد تحشدت في المنطقة التي كانت سوف تصبح مسرحاً لعمليات الأنفال من الخامسة وحتى السابعة . واستناداً إلى التقرير المطول الذي أصدرته هذه المنظمة في اوائل التسعينات فإن وادي بالسيان كان يؤوي مراكز قيادة الشعبة الثالثة للاتحاد الوطني الكردستاني ، التي كانت تشرف على عمليات الأنفال في محافظة اربيل .

437. كم أشار نفس التقرير إلى أن القوات المسلحة الموالية للحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي كانت متواجدة أيضاً في كامل منطقة عمليات الأنفال من الخامسة وحتى السابعة ، ومع انتهاء عمليات الأنفال الرابعة وتراجع مقاتلي البشمركة شمالاً ، فإن قوى المعارضة قد كدست مخازن الغذاء والذخيرة استعداداً للهجوم المتوقع أن تشنه القوات العراقية ، وتجمع مئات من مقاتلي البشمركة في جروان العليا وجروان السفلى ومالاكان وآكويان وورطة بانتظار تجدد العمليات الهجومية العراقية ، وإضافة إلى ذلك ، فإن التقرير مراقبة حقوق الانسان في الشرق الأوسط أشار أنه في نفس ذلك الوقت ، كان مقاتلو البشمركة يعبرون بشكل متكرر عبر منطقة بيلة من الخطوط الأمامية على جبال تشلشل وجاجوك . ويبدي الدفاع أيضاً لهذ الأسباب فإنه ليس من المستغرب أن يشير التقرير إلى انه منذ تجدد حملة الأنفال في شهر أيار 1988 ، في عملية الأنفال -5 وحتى الأنفال -7 أن يستمر القتال سجالاً لفترة تزيد عن الثلاثة شهور[466].

4.8 قوة البشمركة وتسليحها :

438. عند بدء عملية الأنفال -5 ، حددت منظومة استخبارات الشمال عدة وحدات مسلحة للمعارضة الكردية في منطقة العمليات ، وكان إجمالي قوة هذه الوحدات يصل إلى عدة مئات من المقاتلين [467].

439. تبين الأدلة أن مقاتلي البشمركة في منطقة عمليات الأنفال -5 وحتى الأنفال -7 كانوا يملكون ترسانة من الأسلحة ، ويبدي محامو الدفاع أن هذه الترسانة كانت مدهشة في ضوء حقيقة أن مقاتلي البشمركة في مناطق العمليات كانوا مقاتلي جبال ، وبالتالي ، من المقصود أن يكون سلاحهم

[466] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، عمليات الأنفال السادسة والسابعة والثامنة : الوديان الجبلية في شاقلاوة وروندوز ، 5أيار -26 آب 1988. في الإبادة في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) .

[467] منظومة استخبارات المنطقة الشمالية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة /3 ، بتاريخ 28 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 8072.017.002-005

خفيفاً من أجل الحفاظ على قدرتهم على الحركة ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن تقييمات الاستخبارات العسكرية التي جرى اعدادها أثناء العملية تشير إلى أنه عدا عن رشاشات الكلاشتكوف التي كان يملكها كل مقاتل من مقاتلي البشمركة ، فإن وحدات البشمركة المختلفة في مناطق العمليات كانت مسلحة بقذائف آر. بي.جي ، وقذائف كاتيوشا من عيار 122م.م وكذلك مورترات من عياري 82 وكذلك 120 ورشاشات ثقيلة من عيار 12.7 م.[468] واضافة إلى ذلك يشير الدليل إلى أن الأسلحة التي تحتاج إلى طواقم لتشغيلها (مثل مدافع المورتر 120م.م) ، كان يقوم عليها أفراد طواقم ايرانيون .

440 . إن الحجة التي يبديها محامو الدفاع هي أن البشمركة قد استخدمت اسلحتها ضد القوة المهاجمة ، وكان ذلك يتم أحياناً بفاعلية مهلكة . وعلى سبيل المثال ، ففي يوم 10 حزيران 1988 ، أشار تقرير صادر عن الاستخبارات العسكرية إلى أن نار صواريخ122 م.م ومورترات البشمركة توقف تقدم القوات العراقية في المواقع البشمركة الرئيسية في أودية باليسيان ومالكان[469] . ويبين الدليل أن بعض المواقع الرئيسية للبشمركة في وادي باليسيان تحديداً لم تستطع القوات العراقية التغلب عليها إلى أن نفذت وحدات البشمركة انسحاباً طوعياً وعلى مراحل من مواقعها . وبكلمات أخرى، فإن العديد من مواقع البشمركة كانت دفاعاته حسنة جداً إلى حد عدم تمكين القوات البرية الموالية للسلطة المركزية من السيطرة عليها .

5.8. التنسيق البشمركي – الايراني في منطقة العمليات :

441. توضح الأدلة أن قوات الحرس الثوري الايراني كانت تتجمع في قاطع قلعة ديزا خلال الربع الثالث شهر أيار 1988 . وبلغت قوة هذه القوات حداً جعل ضباط الاستخبارات العسكرية العراقية في الميدان يتوقعون أن يشن الايرانيون هجوماً في المنطقة ، ووجد هذا التأكيد ما يؤيده في حقيقته أن الايرانيين قد افتتحوا مشفى ميدانياً في منطقة الوطن المجاورة ، واضافة إلى ذلك ، فإن كتيبة دبابات ايرانية قد نقلت إلى داخل المنطقة[470]، وبعد عدة أيام لاحقة ، أصبح واضحاً أن تعزيزات ايرانية اضافية وكذلك مدفعية قد وصلت إلى هذا القاطع[471] واستمرت التعزيزات بالوصول بعد بدء الأنفال -5[472] ، وعلى حين أن الاستعدادات الإيرانية أن العملية الإيرانية

---

[468] منظومة استخبارات المنطقة الشمالية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة /3 ، بتاريخ 28 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.017.002-.005

[469] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى رئيس أركان الجيش بتاريخ 10 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم 8072.017.006-.009 IST.

[470] منظومة استخبارات المنطقة الشمالية ، تقرير الموقف اليومي بتاريخ 25 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 0932.004.055- IST. .059

[471] منظومة استخبارات المنطقة الشمالية ، تقرير الموقف اليومي بتاريخ 26 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم 0932.004.051-.054 IST.

[472] منظومة استخبارات المنطقة الشمالية ، تقرير الموقف اليومي بتاريخ 28 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.004.044.048

لشن هجوم في قلعة دزة استمرت طيلة شهر حزيران 1988، إلا أنه يبدو أن العملية الايرانية قد الغيت فعلاً . وإلى الحد الذي يستطيع الدفاع أن يقرره ، فان هذا الالغاء قد فرضه الهجوم العراقي الذي تم شنه إلى الجنوب قليلاً من قطاع موات في وقت متأخر من شهر حزيران 1988[473].

442. كما تبين الأدلة أيضاً أنه أثناء عملية الأنفال -5 ، تم إرسال خمسين من حرس الثورة إلى وادي بالسيان من أجل تعزيز بشمركة البرازاني في تلك المنطقة ، وقد انضمت هذه التعزيزات إلى أفراد الحرس الآخرين الذين كانوا قد سبقوهم في الوصول إلى المنطقة ، وكان ضباط الاستخبارات العسكرية العراقية يعتقدون ، أنه إضافة إلى واجبات أخرى ، فإن أفراد الحرس هؤلاء مكلفون بتشغيل أنظمة الصواريخ وكذلك المورترات الثقيلة من أجل إسناد عمليات البشمركة الدفاعية[474].

6.8 . تواجد غير المحاربين في منطاق العمليات :

443. استناداً إلى عدة تقارير استخباراتية عراقية عثر عليها مكتب الدفاع ، فإن قوات البشمركة في مناطق العمليات قد حركت أعداداً كبيرة من غير المحاربين داخل ، لاحقاً ، إلى خارج منطقة العمليات قبل بدء عملية الأنفال -5 [475]. وتبين الأدلة أنه كان يعتقد أن غير المحاربين المذكورين هؤلاء قد تم اخلاؤهم إلى إيران [476].

444. إن حجة الدفاع هي أن تقارير الاستخبارات العسكرية العراقية التي أشارت إلى ان السكان المدنيين قد تم نقلهم من منطقة العمليات هي ذات أهمية بالغة من أجل فهم الحالة العقلية لاولئك الذين كانوا يخططون وينفذون عمليات الأنفال -5 والأنفال -6 والأنفال -7 . وإن رأي الدفاع عن المتهمين هو أن المعلومات التي أشارت إلى أنه تم اخلاء غير المحاربين من منطقة العمليات ستكون قد أدت إلى أن يفترض كبار ضباط القيادة والأركان أن القوات العراقية كانت تهاجم مناطق لا يتواجد فيها مدنيون . والحجة الاضافية لمحاميي الدفاع هي أنه يتبع ذلك أنه ليس صحيحاً الاستنتاج بأن قصد عمليات الأنفال 5و6 و7 كان استهداف أو الحاق الضرر بغير المحاربين .

7.8 العمليات العسكرية :

---

[473] منظومة استخبارات المنطقة الشمالية ، تقرير الموقف اليومي بتاريخ 27 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم -0932.004.123 IST. .126

[474] منظومة استخبارات المنطقة الشمالية ، إلى مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة /3 بتاريخ 12 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم 0929.061.030 .IST وأيضاً : منظومة استخبارات المنطقة الشمالية ، تقرير الموقف اليومي بتاريخ 12 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم 079.-0932.004.076

[475] مذكرة داخلية / مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 2 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم 011.-8072.017.010 .IST ،وأيضاً : منظومة استخبارات المنطقة الشمالية ، تقرير الموقف اليومي بتاريخ 22 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0932.004.068.070

[476] منظومة استخبارات المنطقة الشمالية ، تقرير الوضع في المنطقة الشمالية لشهر أيار 1988، بتاريخ 19 حزيران 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 009.-0932.017.002 .IST

1.7.8 . تقديم :

445. يلفت الدفاع عناية هيئة المحكمة فان حملات الأنفال من الخامسة وحتى السابعة قد تمت على مدار فترة ثلاث أشهر تقريباً خلال صيف 1988. وكما تمت الاشارة اليه في موضع آخر من هذه المذكرة ، فإن المواد الوثائقية التي وضعها المدعي العام هي أدلة متواضعة أكثر مما ينبغي لحملة استغرقت هذا الأمد وإن رأي محاميي الدفاع عن المتهمين هو أن هذا الحجم المتواضع من الأدلة الوثائقية يخدم قضية الدفاع جيداً ذلك لأنه في غياب الأدلة فانه لا يوجد حاجة للوثائق التي تقطع الطريق على نظرية الإدعاء العام التي تقول أن الهدف من عمليات الأنفال 5 و 6 و 7 كان الحاق الضرر بالسكان المدنيين من الأثنية الكردية .

446. يرفض محامو الدفاع عن المتهمين بشكل مطلق التشخيص الذي طرحه الإدعاء العام في هذه القضية لعمليات الأنفال من الخامسة وحتى السابعة ونتيجة لذلك ، فقد تولى مكتب الدفاع القيام ببحث مضن عن الوثائق ذات الصلة ، وعلى حين أن مكتب الدفاع كان يفضل أن يعثر على المزيد من الوثائق لعرضها على هيئة المحكمة ، الا أن ما توصل اليه منها يسمح بالتوصل إلى نتيجة أن عمليات الأنفال 5 و 6 و 7 كانت من وجهة نظر القوات المسلحة وأفرادها عمليات عسكرية خالصة .

2.7.8 التسلسل الزمني للأحداث

447. في 28 أيار 1988 ، أبلغ رئيس أركان الجيش ديوان وزير الدفاع أن عملية الأنفال 5 قد بدأت يوم 24 أيار 1988/[477]

448. إلى الحد الذي يمكن الجزم به من قبل الدفاع استنادا إلى الأدلة المتوفرة ، فإن القوات الموالية للسلطة المركزية قد تابعت ثلاثة خطوط هجومية أثناء حملة الأنفال 5 . وقد قاتلت عناصر الفرقة 24 من أجل إخراج مقاتلي البشمركة من القواعد الواقعة إلى قلعة ديزا وكذلك أيضا من القرى الواقعة على طول نهر الزاب الصغير ، وبشكل إجمالي ، فقد كانت مقاومة البشمركة ضعيفة في هذه المنطقة .

449. أما الثقل الهجومي المشهود الثاني خلال عملية الأنفال فقد شهد بضعا من مقاتلي افواج الدفاع الوطني وهم يطردون قوات البشمركة من ورطة ومن ورطة انسحبت قوات المعارضة في تجاه كاروخ وايضا في تجاه قرى اوديه باليسيان ومالكان ، وانسحبت قوات بشمركة أخرى إلى كيرناكو وبيشت أشان .

450. واخيرا ، فإن طابور ثالثا كان يتقدم من روندوز وكيرك أخرج مقاتلي البشمركة من قرى كيوان ، فيكين ومنطقة وادي سالان . وتبين الأدلة أن المقاومة كانت أكثر قساوة إلى حد كبير في هذه المنطقة ، والتي كان يعرفها

[477] رئيس أركان الجيش إلى ديوان وزير الدفاع بتاريخ 28 أيار 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.015.007

العراقيون باسم القاطع 45 . وقد عزا تقييم استخباراتي ضراوة دفاع البشمركة إلى اعتقاد المدافين بأن القوات المهاجمة كانت عازمة على التقدم بإتجاه المواقع الرئيسية للبشمركة والواقعة على مقربة في أودية مالكان وباليسيان . وكان ضباط الاستخبارات العسكرية العراقية يعتقدون أن قوات البشمركة الموجودة في هذه المنطقة كان يتم تعزيزها على أسس منتظمة وكشفت نفس تلك التقارير عن أن المدافعين أبدوا مهارة عالية في الإستخدام الأمثل لمعرفتهم للمضائق الوعرة وكذلك في إستخدام صواريخ الكاتيوشا والمورترات التي كانت بحوزتهم [478].

451. ان الأدلة التوثيقية تبين أن التقدم الذي حققته القوات المهاجمة اجمالا كان محدودا في البداية ، وقد تم تحديد عدة أسباب لذلك :

أ) الهجمات الأولية لم تشتبك مع النقاط القوية المختلفة للبشمركة بشكل متزامن مما سمح لقوات البشمركة بتحريك أفرادهم وأسلحتهم بما يحقق أفضلية للمدافعين

ب) الإستخدام التكتيكي الخاطئ من قبل قادة الجيش العراقي لأفواج الدفاع الوطني .

ج) لقد تأخر البدء في عملية الأنفال ، مما أعطى البشمركة الوقت لإستكمال ترتيباتها الدفاعية .

د) ضعف أداء معظم _ إن لم يكن كل _ افواج الدفاع الوطني التي شاركت في المعركة

هـ) عد وجود مراكز قيادة عمليات مركزية .

وفي ظل عدم وجود نجاح أولي ، فقد أوصى كبار ضباط أركان الجيش بالقيام بعمليات هجومية تالية وضمن نطاق منطقة أوسع تضم وادي باليسان وكذلك سماقوليات ، وكان هدف العملية الأوسع يتمثل في الحد من قدرة قوات البشمركة على المناورة . [479]

452. بتاريخ 11 حزيران ، أمر الرئيس في ذلك الوقت بأن يواصل المهاجمون الضغط على قوات البشمركة في القاطع 45[480]

ويصعب تحديد درجة الضغط الذي تم ايقاعه من خلال الأدلة الوثائقية وتشير الأدلة إلى أنه طيلة شهر حزيران وفي شهر تموز من سنة 1988 ، كان كبار الضباط في أركان الجيش والقوات أقل قلقا تجاه قوات البشمركة من قلقهم باحتمالات تجدد الاندفاع الإيراني على الحدود الشرقية شمال وجنوب دوكان .

---

[478] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى أركان الجيش بتاريخ 10 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم 009.-8072.017.006

[479] مذكرة داخلية مديرية الاستخبارات العسكرية بتاريخ 2 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم 011.-IST. 8072.017.010

[480] السكرتاريا ، الرئاسة إلى رئيس أركان الجيش بتاريخ 11 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.017.001

453. يشير الدفاع إلى أنه لا يوجد أي دليل بكل المقاصد والأغراض يمكن أن يمكن هيئة المحكمة من الوصول إلى نتائج محددة فيما يتعلق بطبيعة القتال الذي دار في منطقة عمليات الأنفال خلال الفترة التي تمتد تقريبا من 10 حزيران وحتى أوائل تموز 1988 .

454. يظهر من الأدلة أنه كان هناك تراخ مؤقت في القتال أكثر وقع في الأيام الأولى من تموز 1988 ، وفي رأي الدفاع ، فإن هذا هو ما يشير اليه الأمر الصادر عن وزارة الدفاع بتاريخ 10 تموز 1988 ، من أنه سيتم شن ضربات جوية على قوات العدو في مناطق باليسان وسماقوليات قبل البدء (أو اعادة البدء) بعمليات برية . وفي نفس الأمر التوجيهي ، تم إصدار الأمر إلى رئيس أركان الجيش بتقييد حركة إمداد قوات البشمركة في هذه المناطق. وإضافة إلى ذلك ، فقد خصصت فقرة باستخدام الأسلحة الكيميائية " اذا كان هناك تجمع من المخربين " [481]

455. تبين الأدلة أنه تم توزيع هذه التعليمات على ضباط القيادة والأركان المعنيين وذلك بتاريخ 12 تموز 1988 . ويشير الهامش الموجود على احدى الوثائق ذات العلاقة إلى أن الإستعدادات للضربات الجوية قد بدأت يوم 13 تموز [482]، أما ما إذا كانت هذه الضربات الجوية قد تم تنفيذها باستخدام أسلحة كيميائية أم أسلحة تقليدية ، أو أنه تم تنفيذها أصلا _ فهو أمر لا يمكن تقريره من خلال الوثائق المتوفرة ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن محاميي الدفاع عن المتهمين يبدون الحجة بأن عملية التخطيط لهذه الضربات ، سواء اشتملت على أسلحة تقليدية او كيميائية _ قد سارت وفق اجراءات معيارية ، وبشكل محدد ، فإن محاميي الدفاع عن المتهمين يشيرون إلى أن الأمر ذي العلاقة واضح جدا في مسألة واحدة وهي ان إستخدام الأسلحة الكيميائية كان سيقتصر على تجمعات محاربي العدو ، ولا يوجد ما يشير في أي موضع منه إلى وجوب توجيه الضربات الكيميائية نحو أناس غير محاربين .

456. إلى الحد الذي يستطيع محامو الدفاع عن المتهمين الجزم به من خلال الأدلة الوثائقية إلى أن مواقع البشمركة قد هوجمت بنجاح من قبل قوات موالية للسلطة المركزية وذلك في وقت متأخر من شهر تموز 1988 ، ويظهر من الأدلة أن عددا كبيرا من المدفعين من منطقة باليسيان ، يقدر بحوالي 500 رجل تقريبا ، قد إنسحب بإتجاه جبل قنديل يوم 1/ آب . وتعتقد الإستخبارات العسكرية العراقية ، أنهم وجدا طريقهم من هناك إلى ايران[483] وتشير الأدلة بقوة إلى أن هذا الإنسحاب كان جزءا من خطة تراجع على مراحل من منطقة باليسيان ، وإن خطة التراجع هذه التي أعدتها البشمركة

[481] ديوان وزارة الدفاع إلى رئيس أركان الجيش بتاريخ 10 تموز 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.018.002

[482] رئيس أركان الجيش إلى قيادة الفيلق الخامس بتاريخ 12 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.018.001

[483] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية / الشعبة 3 ، بتاريخ 6 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.028-.029

قد بدأت في أو حوالي أواسط شهر تموز 1988[484]، وإذا كان الدفاع قد فسر هذا الدليل بشكل صحيح ، طبيعة كون هذا الإنسحاب مسيطرا عليه من قبل البشمركة تؤدي بالضرورة إلى الاستنتاج بأن المدافعين ، وليس القوات المهاجمة ، هم الذين كانوا يسيطرون على وتيرة العمليات .

457. ان رأي الدفاع هو أنه يمكن العثور في مصادر عديدة إلى ما يؤيد التأكيد بأن عمليات الأنفال من 5 وحتى 7 لم تكن تشكل نصرا للنظام البعثي . ونلفت عناية هيئة المحكمة إلى أمر صدر بتاريخ 16 آب 1988 يتعلق بالتحضير لعملية الأنفال 8 ، حيث يشير هذا الأمر أن عملية الأنفال السابقة كانت لاتزال جارية في مناطق باليسيان وسماقوليات ، وأنه لم يزل من غير الممكن توقع حتى من الممكن أن تصل العملية إلى نهايتها [485]، وان رأي الدفاع عن المتهمين هو أن هذا التسليم يتضمن أن القوات العراقية المهاجمة لم تكن تتمتع بالسيطرة الكاملة على الموقف في منطقة عمليات الأنفال 7 .

458 . ومعروف أن المزيد من الهجمات قد خطط لها في منطقتي باليسيان وسماقوليات كي تتم في 20 آب 1988 . واستنادا إلى تقارير الإستخبارات العسكرية العراقية ، فإن عدة مئات من مقاتلي البشمركة قد ظلوا في منطقة العمليات حيث واصلوا خوض دفاع شرس . ويبين الدليل أنه في نفس ذلك الوقت ، فان مدافعي البشمركة كانوا يقومون بخطوات من أجل الحفاظ على الإنضباط في صفوفهم . وتظهر السجلات الوثائقية أنه تحقيقاً لهذه الغاية فقد تم إعدام مالا يقل عن عشرين مقاتلا بشمركيا ميدانيا وذلك في شهر آب 1988 ، لأنهم تآمروا لاغتيال ضابط من البشمركة يدعى باسم نوشروان [486].

2.7.8 مقاومة البشمركة

459. ان مقاومة مقاتلي البشمركة في محيط مواقعهم الرئيسة في أودية مالكان وباليسيان كانت شرسة كما أفادت بذلك القوات المهاجمة في أحيان كثيرة . [487]

4.7.8 معاملة المدنيين :

460. لا يوجد دليل وثائقي يشير إلى أن هدف ، أو أيا من أهداف عمليات الأنفال 5و6 و7 كان استهداف غير المحاربين من أولئك الذين ظلوا في منطقة العمليات وقد وجد التقرير السابق ذكره أعلاه ، والصادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط / هيومان رايتس ووتش ، أنه أثناء

---

[484] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ، تقرير الوضع اليومي بتاريخ 20 تموز 1988 ، وثيقة المحكمة رقم -0932.004.186 IST. .189

[485] رئيس أركان الجيش إلى قائد الفيلق الأول وآخرين ، بتاريخ 16 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم 005-1933.002.003 IST

[486] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة /3 ، بتاريخ 17 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.026-.027

[487] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى رئيس أركان الجيش بتاريخ 10 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم 009.-8072.017.006 IST.

عمليات الأنفال من 5 وحتى 7 ، فإن قاطني قرية واحدة فقط قد اختفوا بأعداد كبيرة [488]، وكما سلفت الإشارة اليه ، فقد كان إعتقاد القوات المهاجمة أن معظم _ إن لم يكن كل _غير المحاربين قد تم اخلائهم من منطقة العمليات العمليات قبل بدء عملية الأنفال 5 .

461 . إن هناك أدلة متوفرة تشير إلى أن عددا من غير المحاربين قد قتلوا إلى جانب مقاتلي بشمركة وذلك في وقت مبكر من عملية الأنفال 5 ، ولكن العدد الدقيق لغير المحاربين الذين قتلوا نتيجة العمليات العسكرية في الأنفال 5و6و7 غير معروف .

1.4.7.8 قضية فتاح محمد

462 . يكرر الدفاع وجهة نظره بأن احد المشاكل التي ابتليت بها هذه المحاكمة هي ميل الإدعاء العام وكذلك محاميي المشتكين بالحق الشخصي إلى الخلط بين العاطفة والواقع ، وعلى سبيل المثال ، فإننا نشير إلى الطريق التي أشار بها المدعي العام ، في مرافعته الختامية ، إلى قضية فتاح محمد رسول .

463 . استنادا إلى الأدلة المتوفرة ، فإن فتاح محمد كان رجلا متخلفا عقليا ، يبدو أنه تم تركه أو أنه كان موجودا في قرية الشيخ طويل في قضاء بيياز . وقد قتل فتاح محمد في وقت مبكر من شهر حزيران 1988 على أيدي دورية تابعة لمديرية الأمن العامة ،وقد أتبعت الدورية ذلك بإزالة رأس الضحية عن جسده ، وترك الجسد على حين تم أخذ الرأس على جهة غير معلومة .

464. لا يوجد دليل على أن شكوى من أي نوع قد تم التقدم بها في أعقاب هذه الجريمة ، وإستنادا إلى الدليل المتوفر ، فإنه يبدو من المحتمل أن الأمر قد تناهى إلى إنتباه ضباط الإستخبارات العسكرية في الميدان ، ويبدو أن أولئك الضباط إما أنهم وجدوا الأمر مثيرا للاشمئزاز أو أنه غير عادي بالحد الأدنى . وقد تم إرسال تقرير حسب الأصول من الميدان من قبل ضباط الإستخبارات في المنطقة ، ووصلت الأخبار إلى بغداد يوم 29 حزيران 1988[489]، ولا تبين السجلات الوثائقية ما إذا كان أي اجراء _ إن وجد _ قد اتخذ ردا على التقرير .

465. لا ينازع الدفاع في أن فتاح محمد قد قتل ، ولكن محاميي الدفاع عن المتهمين يعترضون بأقوى العبارات الممكنة على سوء توصيف هذه الجريمة من قبل المدعي العام ، ونود أن نشير على وجه التحديد إلى أن الوثيقة الوحيدة التي تتحدث عن هذا الحادث واضحة تماما في عدد من

[488] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، عمليات الأنفال السادسة والسابعة والثامنة : الوديان الجبلية في شاقلاوة وروندوز ، 5أيار -26 آب 1988. في الإبادة في العراق : حملة الأنفال ضد الأكراد (1993) .

[489] منظومة استخبارات المنطقة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة /3 بتاريخ 29 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.075.010

الحقائق . وإن حجة محاميي الدفاع هي أن هذه الحقائق قد تمت إساءة تفسيرها من قبل المدعي العام في لائحته الختامية .

466. يكرر الدفاع القول بأن الضحية قد قتل على أيدي عناصر من مديرية الأمن العامة كانوا يعملون تحت قيادة شخص من الأثنية الكردية ، وثانيا ، فإن الدليل يبين أن الضحية قد قتل في وقت مبكر من شهر حزيران 1988 في ضقاء ببييباز ، وهذا القضاء يقع في منطقة كلار والتي تقع بدورها في منطقة حلبجة الحدودية ، وأخيرا ، فإنه يشار إلى أن المدعي العام قد إدعى أن الضحية قد قتل وأن رأسه قد قطع توقعا لأن يؤدي هذا العمل إلى الحصول على نوع من المكافأة المالية .

467. وفي ضوء هذه الحقائق فإن الدفاع يبدي الحجة في أن التفسير الصحيح والوحيد للوقائع هو كما يلي :-

أ) لا تتطرق الأدلة الوثائقية المتعلقة بهذه القضية بأي ذكر يفيد بأن أولئك الأشخاص الذين اقترفوا هذه الجريمة قد فعلوا ذلك توقعا لمكافأة مالية وإننا نستهجن الإشارات التي تفيد بعكس ذلك والتي صدرت عن المدعي العام .

ب) لقد قتل الضحية في وقت مبكر من شهر حزيران 1988 ، وفي موقع يبعد عدة مئات من الكيلو مترات عن حملة الأنفال التي كانت دائرة آنذاك . وقد اقترف جريمة قتل فتاح محمد افراد يعملون تحت قيادة شخص من الأثنية الكردية كان يخدم مع مديرية الأمن العامة ، وإن حجتنا هي أنه من غير المعقول في ظل هذه الظروف أن تربط جريمة قتل فتاح محمد بالقوات المسلحة العراقية وبعملية الأنفال ، بل إن الدليل يوضح أنه لا توجد أية رابطة سببية ، أو زمنية أو جغرافية أو مؤسسية بين هذه الجريمة وبين المتهمين صابر عبد العزيز وسلطان هاشم وحسين رشيد . إن جريمة قتل فتاح محمد لا تربطها رابطة بهذه القضية .

5.7.8 تدمير الممتلكات والنهب :

468 . لا توجد أدلة وثائقية فيما يخص التدمير الجائر للمتلكات وأعمال النهب مما يمكن أن يكون له علاقة بعمليات الأنفال 5 و 6 و7 .

6.7.8 الإصابات في حقوق البشمركة :

469. قدر تقرير صادر عن الإستخبارات العسكرية العراقية مؤرخ في 10 حزيران 1988 أن 42 من مقاتلي البشمركة قد قتلوا أثناء تقدم القوات المهاجمة خلال الفترة 24 أيار وحتى 8 حزيران 1988 . كما أفيد أن أعدادا إضافية من أفراد البشمركة قد قتلوا كما هو واضح عند بدء عملية الأنفال 5 . وقد قدرت الإصابات الأولية بأنها كانت 58 قتيلا و78 جريحا

نتيجة ما سميت بالضربات الخاصة ، وتشمل هذه الأعداد عددا غير معروفا من غير المحاربين.[490]

470. وفي هذا السياق ، فإن الدفاع يود أن يلفت عناية هيئة المحكمة بأنه قد تم الإستماع إلى شهادة أثناء جلسة المحاكمة تفيد بأن تعبير " الضربات الخاصة " لا ترتبط بعبارة " العتاد الخاص " ، أي أن " الضربة الخاصة " ليس بالضرورة أن تكون هجوما بذخائر كيميائية [491] ويحظى هذا التمييز بتأييد ملحوظ في مواضع أخرى في الأدبيات الوثائقية .

471. لا يوجد دليل آخر متوفر فيما يتعلق بإجمالي خسائر البشمركة أثناء عمليات الأنفال 5 و 6 و 7.

8.8 مصداقية المشتكين :

1.8.8 استقلالية المشتكين :

472. إن كل المشتكين السبعة الذين شهدوا فيما يتعلق بعمليات الأنفال من 5 و 7 قد قدموا أنفسهم على أنهم ضحايا أفعال جنائية مدعى بوقوعها ، ويود الدفاع أن يشير بإحترام إلى أن ما لا يقل عن خمسة من هؤلاء المشتكين السبعة قد وقعوا إفاداتهم التحريرية ، ، ببصمة الإبهام ، ويستنتج الدفاع من هذه الحقيقة أن هؤلاء الشهود الخمسة لا يستطيعون القراءة والكتابة ، وعلى حين أن أمية هؤلاء الشهود ما ينبغي ، وهي لا تؤدي إلى التساؤل عن كرامتهم وصدمتهم ، إلا أننا نبدي أن الأشخاص الأميين يكونون على التحديد أكثر عرضة للتأثر بإيحاء أشخاص يعتبرهم الأميون على أنهم يشغلون مواقع في السلطة .

473 . وفي إفاداتهم التحريرية ، فإن ستة من المشتكين السبعة قد أتهموا على حسن وصدام حسين بالتسبب في معاناتهم . وإشتكى السابع ضد صدام حسين ولكنه لم يذكر علي حسن [492]،ويشير الدفاع إلى أن إدراج إسم هذين الشخصين أو إسم واحد منهما في كل إفادة تحريرية هو عمل منهجي وضمن صياغة واحدة ، ويود محامو الدفاع عن المتهمين أن يبدو أنه يظهر أن المشتكين قد تم تحفيزهم بشكل روتيني من قبل أشخاص غير معروفين وذلك كي يوجهوا إتهامات ضد صدام حسين وعلي حسن .

474. يشير محامو الدفاع عن المتهمين إلى أنه لا إفادات المشتكين ولا شهاداتهم الشفهية قدمت أية معلومات واقعية فيما يتعلق بتورط _ إذا كان هناك أي تورط _ لعلي حسن وصدام حسين في عمليات الأنفال 5 و 6 و 7 وعلى سبيل المثال فإن المشتكية أخبرت هيئة المحاكمة أنه تم إخبارها بأن

---

[490] مديرية الاستخبارات العسكرية إلى رئيس أركان الجيش بتاريخ 10 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم 009.-8072.017.006 IST.انظر أيضاً : منظومة استخبارات المنطقة – إلى مديرية الاستخبارات العسكرية الشعبة الثالثة بتاريخ 12 حزيران 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 0929.061.030

[491] محاضر المحاكمة شهادة المتهم سلطان هاشم ، 11شباط 2007 .

[492] افادة المشتكية عايشة حسين واصو بتاريخ 21 حزيران 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8276.042.006

افـراد عائلتهـا مفقـودين قـد تـم تسـليمهم إلـى علـي حسـن المجيـد [493]، ولكـن المشـتكية لـم تكـن قـادرة علـى أن تثبـت هـذا الإتهـام ، كمـا أنهـا لـم تسـتطع أن توضـح مـا إذا كانـت إشـارتها إلـى علـي حسـن المجيـد كـان يقصـد بهـا الإدعـاء بأن هذا المتهم قد إستلم أقاربها المفقودين شخصيا .

2.8.8 تضمين أدلة سماعية :

475 . إن الإقتضـاب الإسـتثنائي لإفـادات المشـتكين الـذين تقـدموا بالشـكوى فيمـا يتعلـق بعمليـات الأنفـال مـن 5 وحتـى 7 يجعـل مـن المسـتحيل علـى الـدفاع أن يقرر بأي قدرة من اليقين ما إذا كان المشتكون قد قدموا أدلة سماعية .

3.8.8 موجز أقوال المشتكين وتناقضاتها :

476. تلفـت عنايـة المحكمـة إلـى ان المشـتكية بـافرين مفتـاح محمـد كانـت أثنـاء وقـت وقـوع عمليـات الأنفـال مـن 5 – 7 قرنيـة مقاتـل فـي الإتحـاد الـوطني الكردسـتاني فـي منطقـة العمليـات . وفـي إفادتهـا المكتوبـة فـإن المشـتكية قـد عرضـت معلومـات مكثفـة عـن نشـاطات البشـمركة ومواقعهـا فـي منطقتهـا ، لكـن نفـس هـذه المشـتكية ، وأثنـاء المحاكمـة ، لـم تتطـرق إلـى ذكـر زوجهـا ولا إلـى تواجـد البشـمركة فـي منـاطق عمليـات الأنفـال مـن 5 وحتـى 7 . ويـود الـدفاع إلـى أن يشـير إلـى أن بـافرين مفتـاح قـد أخفقـت أيضـا فـي أن تـذكر مشـفى الإتحـاد الـوطني الكردسـتاني والـذي إدعـت فـي إفادتهـا التحريريـة سـنة 2005 أنـه قـدم المعالجة لزوجها [494].

477. فـي إفادتهـا المكتوبـة ، ادعـت المشـتكية , أنـه فـي سـنة 1988 " قامـت القـوات العراقيـة بسـاعدة أفـواج الـدفاع الـوطني التـي كانـت تؤيـد النظـام السـابق بمهاجمـة قريتنـا " . يـود الـدفاع أولا ان يشـير ، مـرة أخـرى، إلـى إسـتخدام مشـتكية بسـيطة عبـارة دقيقـة تـرد مكـررة فـي عشـرات الإفـادات الأخـرى التـي يمكـن العثـور عليهـا فـي ملـف الإحالـة الخـاص بقضـية الأنفـال ، وثانيـا ، فـإن المشـتكية قـد إدعـت فـي إفادتهـا التحريريـة ، انـه عنـدما اصـبحت قريتهـا تحـت هجـوم مـدفعي وجـوي ، فـإن المشـتكية وجيرانهـا هربـوا مـن منـازلهم [495]، وفـي ظـل هـذه الظـروف ، فـإن الـدفاع يجـد أن ممـا يثيـر الفضـول أن تكـون المشـكية فـي ظـل تلـك الظـروف قـادرة علـى أن تحـدد بالضـبط أي أفـواج الـدفاع الـوطني دخلت قريتها التي تدعي المشتكية أنها هربت منها .

478. يـود الـدفاع ان يـذكر هيئـة المحكمـة ان المشـتكية هـي ربـة منـزل وقعـت إفادتهـا ببصـمة ابهـام ، وإن حجتنـا هـي أنـه فـي ظـل هـذه الظـروف ن فـإن غيـر المحتمـل أن تكـون المشـتكية كانـت لهـا القـدرة علـى الوصـول إلـى معلومـات مفصـلة فيمـا يتعلـق بـالتخطيط العسـكري علـى المسـتوى الـوطني . ولـذلك فـإن

[493] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكية سيوا محمد مصطفى ، 13 تشرين أول 2006 ، 93 .
[494] افادة المشتكية يافرين فتاح حمد بتاريخ 29 أيار 2005 وثيقة المحكمة رقم IST. 8274.002.065
(الاسم المسجل في الشهاده برهيف طه محمد) وأيضاً محاضر المحاكمة ، شهادة برهيف طه محمد ، 31 تشرين أول 2006.
[495] افادة المشتكية سيوا محمد مصطفى بتاريخ 10 آيار 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8272.043.002

الدفاع لا يفهم سبب السماح لها من قبل محققي المحكمة بأن تعلق على مثل هذه الأمور ، وبشكل مشابه ، فإن محاميي الدفاع عن المتهمين يبدون الحجة بأنه من غير المحتمل وبنفس الدرجة أن المشتكية كانت في سنة 1988 في وضع حسن يمكنها من تحديد أفواج الدفاع الوطني دون سواها ، وبالتحديد تلك الكتائب التي تدعي أنها دخلت قرية لم تكن المشتكية أصلا قد بقيت فيها.

479. ومع الأسف فإنه يجب على الدفاع مرة أخرى أن يبدي الحجة بأن أدلة المشتكين يبدو أنها ذات معلومات خاطئة ، إن لم تكن مخادعة في مقصدها وتركيبها .

908 ملاحظات ختامية فيما يتعلق بعمليات الأنفال 5 و الأنفال6 و الأنفال 7:

480. سوف يلخص الدفاع حججه الرئيسة فيما يتعلق بهذا الجزء من المذكرة كما يلي :

أ) لا تسمح الأدلة المتوفرة المحدودة بأي إستنتاج آخر بأن عمليات الأنفال 5 و الأنفال6 و الأنفال 7 قد تم وضع تصورها وتنفيذها كعمليات عسكرية خالصة .

ب) لا يمكن فهم عمليات الأنفال من 5 حتى 7 الا في سياق عمليات أكثر اتساعا كانت القوات الايرانية تخطط لها وتقوم بها وبالتحديد شمال وشرق دوكان .

ج) عمليات الأنفال من الخامسة وحتى السابعة تم القيام بها بما ينسجم مع قوانين النزاع المسلح وفق ما كانت عليه هذه القوانين سنة 1988 .

د) إن الخسائر المدنية في الأرواح أثناء العمليات العسكرية في الأنفال من 5 حتى 7 كانت عرضة في سياق عمليات عسكرية ، وهي تعزى حصرا إلى قرار قوات البشمركة في مناطق العمليات بإقامة قواعدها داخل أهداف غير عسكرية ووسط أناس غير عسكريين .

هـ) إن شهادات المشتكين التي عرضت قبل وأثناء المحكمة من أجل تأييد قضية الإدعاء جاءت ثابتة من حيث التناقض والتظليل ، هذا في المواضع التي لاتشير فيها بوضوح إلى جهد غير متقن يرمي إلى تقديم معلومات خاطئة لهيئة المحكمة .

9. عملية الأنفال 8

1.9 تقديم

481. إن الأدلة التي سيقت أثناء المحاكمة تبين أن عملية الأنفال 8 قد بدأت يوم أو حوالي يوم 28 آب وانتهت يوم أو حوالي يوم 3 أيلول 1988 وقد شهدت منطقة بادينان جل ثقل هذه العملية ، وإن كانت الأدلة تبين أيضا أن

العمليات استمرت في أمكنة أخرى اثناء وقوع عملية الأنفال 8 وبالتحديد في مناطق باليسيان وسماقوليات.

2.9. الأهداف والتخطيط

482 . تبين الأدلة ان اول إجتماع معروف عقد لتخطيط لعملية الأنفال الأخيرة قد حصل يوم 14 آب 1988 . ويفيد تسجيل الإجتماع إلى أنه كان شأنا عسكريا محضا ، أي ضباطا عسكريين كبار قد اجتمعوا من أجل تدارس مشاكل عسكرية خالصة . ولم يكن أي شخص غير عسكري حاضرا في ذلك المؤتمر ، كما لم يكن المتهم صابر عبد العزيز حاضرا . وأثناء المؤتمر ، أوكل القيام بالمهام العريضة ومناطق العمليات إلى قادة الفيالق الأول والثاني والخامس . وإستنادا إلي الوثائق ذات العلاقة ، فقد تقرر أن يكون معظم ثقل العملية القادمة في المنطقة التي يتولى مسؤولياتها الفيلق الخامس [496]. إن رأي الدفاع عن المتهمين هو أن هذا الدليل يوضح بجلاء أن هدف العملية القادمة كان يتمثل في تدمير ما تبقى من قواعد البشمركة ومراكز قياداتها قبل حلول موسم الطقس السيئ في محافظات الشمال . ولا يوجد في الأدلة الوثائقية ما يشير إلى أن هناك ادراك في ذلك الوقت بأن عملية الأنفال 8 سوف تشكل آخر عمليات الأنفال .

483. إن معظم كبار قادة الجيش كانوا قد قر قرارهم على أن صيف 1988 يشكل فرصة جيدة خاصة متاحة لإبعاد تهديد البشمركة من شمال العراق بشكل دائم . وفي أمر توجيهي صدر يوم 21 آب 1988 ، فإن رئيس أركان الجيش أشار إلى أن التراخي في القتالمع ايران قد وفر فرصة مواتية بشكل محدد لالحاق الهزيمة بقوات البشمركة في شمال العراق [497]. ويبدي محامو الدفاع أن هذا الإستنتاج له مؤيداته في تقرير لاحق أشار إلى أن قوات البشمركة في قاطع بادنيان كانت منذ بعض الوقت تستغل انشغال القوات العراقية مع العدو الإيراني [498].

484 . يبدي الدفاع أن وقف إطلاق النار مع إيران الذي دخل حيز النفاذ

في 20آب 1988 ، لم يكن يعتبر حالة دائمة في الأوضاع يوم 21 آب 1988، ويشير محامو الدفاع عن المتهمين، إلى أنه خلال ثمان سنوات من الحرب مع ايران ، تم تجريب الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف لاطلاق النار ولكنها كانت تؤول إلى الفشل ، وفي رأي الدفاع فان من غير المستغرب أن يحوي الأمر التوجيهي السابق ذكره والمؤرخ في 21 آب 1988 في فقرته الرابعة أنه يجب توقع احتمال تجدد القتال مع ايران ، ولكن

---

[496] رئيس أركان الجيش الى قادة الفيالق الأول والثاني والخامس بتاريخ 16 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم 1933.002.003-.005 IST.

[497] رئيس أركان الجيش الى قادة الفيالق الأول والثاني والخامس بتاريخ 21 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم 1933.002.019-.021 IST.

[498] قائد الفيلق الخامس الى مكتب رئيس الأركان بتاريخ 25 كانون أول 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 1962.006.001-.062 - IST. 1962.006.045

رئيس أركان الجيش وجه إلى أنه في غضون ذلك ، تستفيد القوات العراقية من الفرصة التي يوفرها وقف اطلاق النار مع ايران لمهاجمة قوات البشمركة بقوة .

485. وفي اجتماع للتخطيط عقد مؤتمر كركوك يوم 20آب 1988 ، فإن أولئك الأشخاص المسؤولون عن التخطيط لعملية الأنفال -8 قد توصلوا إلى عدد من النتائج فيما يتعلق بتنفيذ عملية الأنفال القادمة .

أ) سيتم ضرب نقاط تجمع البشمركة بضربات مكثفة خلال الثماني وأربعين ساعة التي تسبق بدء الهجوم الرئيسي .

ب) يجب ايلاء عناية خاصة طيلة فترة العملية لتجنب إنتهاك السيادة التركية ، و

ج) ستتم مهاجمة كل المواقع البشمركة في وقت متزامن من قبل القوات البرية من أجل منع قوات البشمركة من الرد بفاعلية على الهجوم العراقي [499] .

486 . يود الدفاع أن يشير إلى أن أمر الانتشار الذي أعده الفيلق الخامس وأصدره إلى الوحدات التابعة لذلك التشكيل قد تتم العثور عليه قبل عد شهور من قبل مكتب الدفاع ، وتم الكشف عنه في كانون ثان إلى الإدعاء العام ، وأيضاً إلى هيئة المحكمة ، وإن الحجة التي يبديها محامو الدفاع عن المتهمين هي أن هذه الوثيقة المطولة هي ذات أهمية كبيرة من أجل التفريق بين الواقع والخيال فيما يتعلق بعملية الأنفال -8 . وعلى التحديد ، فإن الدفاع يشير إلى أن هذه الوثيقة تتيح لهيئة المحكمة أن تتفهم تماماً تكوين ومسارات وأهداف الطوابير التي كانت تستعد كي تحمل على قوات البشمركة في منطقة عمليات الأنفال -8 .

487. يشير الدفاع إلى أن فقرة في أمر الانتشار تنص على التعامل بشدة مع قوات البشمركة وكذلك من يدعي بتعاطفهم معها الذين تعتقد الاستخبارات العسكرية أن البشمركة قد سلحتهم . ولكن لأمر الانتشار لم يوجه القوات المهاجمة إلى مهاجمة غير المحاربين ، وبكلمات أخرى ، فإن الأمر الانتشار المطول نص على حملة شديدة ضد مقاتلي المعارضة ، إلا أنه لم ينص على شن هجمات على المدنيين ومن يدعي بتعاطفهم مع البشمركة من الموجودين في مناطق العمليات [500] .

3.9 تواجد البشمركة في منطقة عمليات الانفال -8 قبل الهجوم العراقي :

---

[499] رئيس أركان الجيش إلى قادة الفيالق الأول والثاني والخامس بتاريخ 21 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم 021.-1933.002.019 IST.

[500] أركان الفيلق الخامس ، أمر انتشار رقم 1 بتاريخ 26 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم071. - IST. 3001.001.003-.032

488. تبين الأدلة التي سيقت أثناء المحاكمة إلى ان مقاتلي البشمركة كانوا يتواجدون بقوة في منطقة عمليات الأنفال -8 وأنهم كانوا لا يزالون يشكلون تهديداً للاستقرار في شمال العراق .

1.3.9. أدلة المشتكين :

489. . إن الأدلة التي عرضها المشتكون في هذه القضية تؤيد حجة محاميي الدفاع عن المتهمين بأن تواجد قوات البشمركة في منطقة عمليات الأنفال -8 كان واسع الانتشار ، وأن هذا التواجد كان ذو طبيعة طويلة الأمد واستناداً إلى المشتكي أيوب عبد الله محمد ، فإن منطقة بريجايني شهدت صدامات بين القوات العراقية والبشمركة منذ سنة 1961[501] ويشير الدفاع إلى أن المشتكي قهار خليل محمد قد أخبر هيئة المحاكمة أن مقاتلي البشمركة كانوا متواجدين في الجبال المجاورة لقريته كارامي طيلة عدة سنوات ، وأن هذه القوات كانت وقبل عملية الأنفال ، قد هوجمت من قبل القوات العراقية [502] وأشار مشتكي آخر إلى أنه كان هناك تواجد للبشمركة في كيزية طيلة عدد من السنوات قبل عملية الأنفال 8 وأن القوات العراقية قد حاولت تدمير هذه القاعدة عدة مرات ولكن دون أن تنجح في ذلك [503]. كما قدم المشتكي سالم حسن سالم شهادة مشابهة ، وأخبر هيئة المحكمة أنه كان قد انضم إلى قوات البشمركة ، وأنه شهد وقوع صدامات عديدة بين القوات العراقية والبشمركة في منتصف كيزية ، وإستناداً إلى هذا المشتكي فإن كيزية كانت قد أصبحت جزءاً من المنطقة المحظورة أمنياً منذ سنة 1985[504].

490. كما شهد مشتكون آخرون بتواجد قوات البشمركة في كل منطقة العمليات عشية وقوع عملية الأنفال 8 .

491 . أشار المشتكي توفيق عبد العزيز مصطفى في إفادته إلى أنه كان مقاتلاً من مقاتلي البشمركة منذ سنة 1979 ، وفي نفس الإفادة أشار توفيق عبد العزيز إلى أن مقاتلي البشمركة كانوا يتواجدون في قرية ياكمالا قبل عملية الأنفال 8 ، على أنهم انسحبوا إلى شام سيده بعد بدء العملية [505] كما أشار شاهد محمي أمام هيئة المحكمة يوم 28 تشرين ثان 2007 إلى أنه أيضاً كان من مقاتلي البشمركة . وأضاف هذا الشاهد أن مقاتلي البشمركة كانوا موجودين في قرية شيراوش قرب واره . وبشكل أكثر عمومية وقد أشار هذا الشاهد إلى تواجد قوات البشمركة في كل المنطقة التي كانت ستصبح منطقة عمليات الأنفال 8[506]

---

[501] افادة المشتكي أيوب عبدالله محمد بتاريخ 31 آب 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8278.003.032

[502] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي قهار خليل محمد 7 تشرين ثاني 2006 .

[503] افادة المشتكية أسما طاهر كريت بتاريخ 4 أيلول 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8282.018.034

[504] افادة المشتكي سالم حسن سالم ، بتاريخ 4 أيلول 2005وثيقة المحكمة رقم IST. 8282.018.038
وأيضاً : محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي سالم حسن سالم ، 8 تشرين ثاني 2006 .

[505] افادة المشتكي توفيق عبد العزيز مصطفى بتاريخ 31 آب 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8278.001.018

[506] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي المحمي رقم 1 بتاريخ 28 تشرين ثاني 2006 .

492 . عشية بدء العملية كانت الاستخبارات العسكرية العراقية تقدر العدد الإجمالي لمقاتلي البشمركة في منطقة بادنيان (2800) مقاتل وإضافة إلى هذه القوى، التي كانت موزعة في كل منطقة العمليات فإنه كان هناك عدد غير محدد من المواطنين المحليين الذين سلحتهم البشمركة . ويود الدفاع أن يشير إلى أن هؤلاء المواطنين . عملهم السلاح قد فقدوا تلقائياً الحماية التي يمنحها قانون النزاع المسلح لغير المحاربين.[507]

493. في تقرير أعده الفيلق الخامس بعد إنتهاء عملية الأنفال 8 ، يظهر ملخص بنشاطات البشمركة في منطقة العمليات قبل القيام بالأنفال 8 . وقد أشار التقرير بشكل محدد إلى أن قوات المعارضة المسلحة قد تورطت في عمليات تخريب وتجسس ، بما في ذلك وليس وقفاً عليه ، شن هجمات على المواقع العسكرية العراقية ، والقيام بالسطو على الطرق السريعة ، وشن هجمات على القرى ، وتقديم معلومات إلى القائمين على العمليات الإيرانية تتعلق بالعمليات البرية والجوية العراقية[508]

3.3.9. الأبحاث المستقلة.

494.إن تقرير مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط / هيومن رايتس ووتش السابق ذكره والمتعلق بحملة الأنفال قد وجد أن السلطة المركزية ، كانت أثناء الشهور والسنوات التي سبقت عملية الأنفال 8 قد فقدت السيطرة على معظم – بإستثناء القليل من – البلدات والمجمعات الواقعة على امتداد الطرق الرئيسية في محافظة دهوك[509]

4.9 قوة البشمركة وتسليحها

495 . تمت الإشارة فيما سبق أعلاه إلى قوة قوات البشمركة في منطقة العمليات قبل وأثناء عملية الأنفال 8 . وأن قوة وتوزيع كل من الوحدات يتم وصفه بقدر ملحوظ من الإسهاب في أوامر العمليات وتقارير المهمات ذات الصلة[510]

496. إستناداً إلى المعلومات الواردة في تقييمات الاستخبارات العسكرية العراقية والتي تم إعدادها في شهر آب 1988، فإن قوات البشمركة المتمركزة في منطقة عمليات الأنفال 8 كانت جيدة التسليح ، وفي رأي الدفاع فإن قوات البشمركة على التحديد في منطقة بادنيان كانت مسلحة بشكل جيد في ضوء حقيقة كونها قوات قصد بها أن تكون قوات عالية السرعة وتعمل في المضائق الجبلية. وعلى سبيل المثال ، فإن محامي الدفاع

---

[507] أركان الفيلق الخامس ، أمر انتشار رقم 1 بتاريخ 26 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم 071.-.IST. 3001.001.003

[508] قائد الفيلق الخامس الى مكتب رئيس أركان الجيش بتاريخ 25 كانون أول 1988، وثيقة المحكمة رقم 062.-1962.006.001 IST.على 047.-IST. 1962.006.045

[509] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، "الأنفال الأخيرة : بادينان . 25 آب – 6 أيلول 1988، في "حرب الإبادة في العراق ، حملة الأنفال ضد الأكراد " (1993) .

[510] انظر على التحديد : أركان الفيلق الخامس ، أمر الانتشار رقم 1 بتاريخ 26 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم -3001.001.003 071. .IST وأيضاً : قائد الفيلق الخامس إلى مكتب رئيس أركان الجيش بتاريخ 25 كانون أول 1988، وثيقة المحكمة رقم IST 1962.006.001-062.

عن المتهمين يلفتون عناية هيئة المحكمة إلى معلومات صدرت في شهر آب 1988 حول كتيبة البشمركة التي كانت في دهوك ، وعلى الرغم من أن حجم هذه القوى المحلية كان يتراوح ما بين 220 – 250 مقاتلاً ، إلا أن هذه القوى بموضع البحث كان بحوزتها أعداد غير محددة من الرشاشات الثقيلة عيار 12.7م .م وصواريخ أرض جو ومدافع مورتر ثقيلة ومتوسطة وخفيفة ، كما تم العثور على كميات غير محددة من الذخائر في الكهوف المجاورة[511]

497 . في رأي الدفاع ، فإن الكميات الكبيرة من الأسلحة والذخيرة التي تم ضبطها أثناء العملية تؤكد التقرير السابق على العملية والمتعلق بالأسلحة التي كانت في حيازة قوات البشمركة . وإستناداً إلى تقرير ما بعد المهمة الصادرة عن الفيلق الخامس ، فإن كميات الأسلحة والذخائر احتوت من جملة أمور أخرى على : 78 رشاش قنص ، 150 رشاشاً تشيكي الصنع ، و 491 رشاش كلاشنكوف ، و 21 رشاشاً ثقيلاً ، 48 قاذف طراز آر . بي . جي – 7 وما لا يقل عن 32 مدفع مورتر 499 من قذائف المورتر [512]. ومن المعروف أيضاً أن قوات البشمركة في منطقة عمليات الأنفال 8 كان بحوزتها كميات من الألغام الأرضية والألغام المضاده للدبابات وعدا عن الألغام التي ضبطتها القوات العراقية أثناء العملية ، فإن ألغاماً أخرى انفجرت في القوات العراقية مما أدى إلى رفع عدد الإصابات في صفوفهم[513].

498. يبدي الدفاع أن قوة وتسليح البشمركة في منطقة عمليات الأنفال-8 توضح الطبيعة العسكرية للعملية ، وبكلمات أخرى ،فإن القوات العراقية لم تكن ذاهبة لخوض معركة ضد خصم ضعيف وغير مسلح في نهاية شهر آب 1988 .

5.9 التعاون البشمركي _ الإيراني في منطقة بادينان .

499. تبين الادلة التي سيقت أثناء المحاكمة أن القيادة العسكرية العراقية كانت قد ظلت قلقة حيال التعاون بين البشمركة ومجموعات الايرانية المسلحة على الرغم من التوصل إلى إتفاق وقف إطلاق نار بين إيران والعراق عشية القيام بعملية الأنفال 8 ، وعلى سبيل المثال ، فإن أمرا توجيهيا صدر عن رئيس أركان الجيش إلى قائدي الفيلق الأول والفيلق الخامس بأن يتم ضمان قطع قوات البشمركة في منطقة العمليات عن القوات الإيرانية قبل أن تبدأ العملية الرئيسية[514] وأثناء إدلاء المشتكي أيوب عبدالله محمد بشهادته . أثار المتهم صابر عبد العزيز إلى أن قوات البشمركة في

[511] أركان الفيلق الخامس ، أمر انتشار رقم 1 بتاريخ 26 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم 071.-3001.001.003

[512] قائد الفيلق الخامس إلى مكتب رئيس أركان الجيش بتاريخ 25 كانون أول 1988، وثيقة المحكمة رقم 062.-1962.006.001 IST. على 1962.045 على 061.-1962.006.059 IST.

[513] تقرير الموقف المؤرخ في 10 أيلول 1988، وثيقة المحكمة رقم 0929.030.008 IST.

[514] رئيس أركان الجيش إلى قادة الفيالق الأول والثاني والخامس بتاريخ 21 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم 021.-1933.002.019 IST.

دهوك كانت تقوم بتمرير معلومات إلى القوات الإيرانية تشمل بين أمور أخرى معلومات عن الدفاعات الجوية العراقية.[515]

6.9 تواجد غير المحاربين في منطقة عمليات الأنفال 8

500 . تبين الأدلة أن معظم _ إن لم يكن كل _ المناطق الواقعة ضمن نطاق عمليات الأنفال 8 كانت قد أعلنت منطقة محظورة قبل شهور لا بل قبل سنوات من وقوع عملية الأنفال 8 . والأكثر من ذلك هو أن الأدلة التي سيقت أثناء المحاكمة تشير بوضوح إلى أن المدنيين وكذلك المقاتلين الذين كانوا يقطنون في هذه المنطقة كانو على علم بهذه الحقيقة .

501. في كل من إفاداته التحريرية وشهاداته الشفهية ، أكد المشتكي قهار خليل محمد ان سكان قريته قد تم طردهم قبل عملية الأنفال 8 . وكان السبب لعمليات إبعادهم هو تواجد قوات البشمركة في نطاق المنطقة[516] وأشار قهار محمد إلى أنه في سنة 1986 ، تم تدمير مدرسة القرية من أجل عدم تشجيع عودة السكان [517]، وفي سياق مشابه ، فإن المشتكي عبد الكريم نايف قد أشار إلى أن قريته قد تم تدميرها سنة 1986 [518]، وأخيراً ، فإن المشتكي أيوب عبدالله قد أفاد أن قريته بريجياني قد حولت إلى منطقة محظورة في سنة 1987 ، وكذلك حال المستوطنات المحيطة بها.[519]

9.7 العمليات العسكرية

1.7.9 التسلسل الزمني للأحداث

502 تبين الأدلة ان القصف الجوي التمهيدي لقواعد البشمركة ومراكز قيادتها قد بوشر به يوم 25 آب 1988 [520]، على حين بدأ الهجوم البري فجر يوم 28 آب 1988 ، وإستنادا إلى السجلات الوثائقية التي يمكن العثور عليها في ملف الإحالة ، فإن القوة المهاجمة قد عملت باتجاه المركز من المحيط ، ويعني ذلك بشكل عام ، أن القوات البرية قد بدأت العملية بتطويق منطقة العمليات كاملة في محاولة ترمي إلى منع قوات البشمركة المتمركزة هناك من الفرار . وقد وفر هذا الأسلوب ميزة إضافية ، من وجهة نظر القوة المهاجمة تتمثل في حرمان وحدات البشمركة من وصول التعزيزات اليها وإعادة إمدادها بالإمدادات ، وفور إحكام الطوق تقدمت القوة المهاجمة نحو الداخل ، وبشكل محدد ، فإن عدة طوابير قد تقدمت على طول خطوط التقدم المحددة مسبقا بعناية ملحوظة وبدقة قبل بدء العملية[521] وقد صدر الأمر إلى

---

[515] محاضر المحاكمة ، المتهم صابر عبد العزيز أثناء ادلاء المشتكي أيوب عبدالله محمد شهادته 8 تشرين ثاني 2006 ، و53-56 .
[516] افادة المشتكي قهار خليل محمد 05 ايلول 2005 ,IST.8282.019.15 , محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي قهار خليل محمد ، 7 تشرين ثاني 2006
[517] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي قهار خليل محمد ، 7 تشرين ثاني 2006
[518] افادة المشتكي عبد الكريم نايف حسن المؤرخة في 5 أيلول 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8282.019.008 ، شهادة المشتكي عبد الكريم نايف حسن 7 تشرين ثاني 2005
[519] افادة المشتكي أيوب عبدالله محمد بتاريخ 31 آب 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8278.003.032
[520] ملخص عملية الأنفال -8 (غير كامل) وغير مؤرخ ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.019.001
[521] أركان الفيلق الخامس ، أمر انتشار رقم 1 بتاريخ 26 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 3001.001.003-.071

كل طابور بتأمين النقاط الرئيسية على طريق سيره ، وكان الهدف الإجمالي من العملية هو " التقدم وتدمير المخربين ومراكز قيادتهم "[522].

503. ولا يوجد في أي موضع من خطة العمليات ولا في تقرير ما بعد العملية أي ذكر لشن هجمات على غير المحاربين . ولا يوجد أي دليل يؤيد ما يؤكده المدعي العام وكذلك عدد من المشتكين بأن الهدف من عملية الأنفال 8 كان ، بشكل كلي أو جزئي ، هو تدمير غير المحاربين الموجودين في منطقة العمليات ، وعليه ، فإن الدفاع يبدي الحجة بأن خطة عملية الأنفال 8 ، وما تلاها من تنفيذ لهذه العملية، كانت منسجمة مع المنطق العسكري ، وكذلك أيضا مع قانون النزاع المسلح كما كان عليه في فترة آب _ أيلول 1988 .

2.7.9 مقاومة البشمركة :

504 . هناك قلة في المعلومات المتوفرة في هذه القضية والتي تسمح بتكوين صورة واضحة عن درجة مقاومة البشمركة لعمليات الأنفال 8 .

ولكن المنطق يشير إلى أن صدامات قد وقعت ، وكما سيتم الإشارة اليه في موضع آخر من هذا القسم من المذكرة ، فإن عدة عشرات من الجنود العراقيين قد قتلوا وجرحوا أثناء القتال . ومع ذلك ، فإن تقارير ما بعد العمليات والتي أعدها ضباط الإستخبارات العسكرية تشير إلى أن عددا كبيرا من مقاتلي البشمركة قد هربوا عبر الحدود مع تركيا [523]، وتشير الأدلة إلى أن ما هو اكثر بالنصف بقليل من مقاتلي البشمركة الذين كانوا متواجدين في منطقة العمليات إما أنهم وقعوا في الأسر أثناء عملية الأنفال 8 أو أنهم اختاروا تسليم أنفسهم إلى القوات العراقية . وافاد الفيلق الخامس وحده عن أسر 737 من مقاتلي البشمركة ، إضافة إلى 803 محاربا من الأثنية الكردية اختاروا تسليم أنفسهم طوعا . إن هذه الأرقام هي غير آلاف من الرجال والنساء والأطفال قام الفيلق الخامس بإخلائهم من منطقة العمليات [524].

3.7.9 معاملة المدنيين

505 . نلفت عناية المحكمة إلى عدم وجود أدلة وثائقية تشير إلى أنه تم إستهداف أشخاص غير محاربين بشكل متعمد أثناء عملية الأنفال 8. وإن ما يبديه الدفاع هو أن أي خسائر في الأرواح في صفوف غير المحاربين قد

[522] قائد الفيلق الخامس الى مكتب رئيس هيئة اركان الجيش بتاريخ 25 كانون أول 1988، وثيقة المحكمة رقم -1962.006.001 IST. .062

[523] ملخص عملية الأنفال -8 (غير كامل) وغير مؤرخ ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8072.019.001
وأيضاً: قائد الفيلق الخامس الى مكتب رئيس هيئة أركان الجيش بتاريخ 25 كانون أول 1988، وثيقة المحكمة رقم -1962.006.001 IST. .062 IST. 1962.006.043

[524] قائد الفيلق الخامس الى رئيس أركان الجيش بتاريخ 25 كانون أول 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 062.-1962.006.001 .IST، على IST. 1962.006.058

تكون وقعت على أيدي أفراد عسكريين خلال عملية الأنفال 8 هي إصابات عرضية في سياق عملية عسكرية قانونية .

506 . يشير الدفاع إلى أنه من بين 16 قرية ادعى المشتكون أنها هوجمت خلال عملية الأنفال 8 ، فإن المشتكين أنفسهم أشاروا إلى أن قوات البشمركة كانت تعمل داخل أو حول عشرة من القرى ، وفيما يتعلق بالقرى الست الأخرى ، فإن المشتكين لم يؤكدوا ولم ينكروا وجود قوات بشمركة داخل أو حول تلك المواقع .

507. وعلاوة عليه ، يشير محامو الدفاع عن المتهمين إلى أنه من بين الستة عشرة قرية التي يدعي المشتكون أنها هوجمت خلال عملية الأنفال -8 ، فإن قرية واحدة فقط من هذه القرى تم التطرق إلى ذكرها في التحليل العملياتي الشامل والمفصل جداً الذي أعده الفيلق الخامس بعد وقوع العملية . وعلى التعيين ، فإن قرية كرمي الواقعة على الطريق بين مانكيش وبرشكي قد أدرجت على أساس أنه تم استهدافها [525]، وتستذكر هيئة المحكمة في هذا السياق أن المشتكي قهار خليل محمد قد أشار في إفادته التحريرية إلى أن قوات البشمركة كانت متواجدة في هذه القرية [526].

508. لا ينازع الدفاع في أن أشخاصاً غير محاربين قد فقدوا أرواحهم خلال عملية الأنفال -8 ، ولكن الأدلة تبين أن هذه الخسائر في الأرواح تعزى إلى عدد من العوامل ، وليس من بينها ما يوقع مسؤولية جنائية على المتهمين سلطان هاشم وصابر عبد العزيز وحسين رشيد .

509. وتنبغي الإشارة أولاً إلى أن كثيراً من المدنيين قد آثروا الهروب من القتال بين القوات العراقية والبشمركة . وقد فعل بعض غير المحاربين ذلك ، بناءا على مشورة سيئة ، عبر مضيق جبلي شديد الوعورة ، مما عرضهم إلى عناصر (؟) ولهذه الحقيقة ما يؤيدها في _ التقرير الصادر عن منظمة حقوق الإنسان المستقلة ، وهي منظمة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط (هيومان رايتس ووتش) [527].

510 . ادعى عدد من المشتكين بأنه تم إستهدافهم خلال مجزرة وقعت يوم أو حوالي يوم 28 آب 1988 ، ووصف أحد المشتكين وهو قهار خليل محمد من إقترفوا هذا العمل الذي لا خلاف على إجرامه بأنهما ملازمين كانا يخدمان مع النظام السابق [528]، وفي موضع آخر من شهادته أمام هيئة المحكمة ادعى المشتكي أن عملية القتل كان يشرف

---

[525] قائد الفيلق الخامس الى رئيس أركان الجيش بتاريخ 25 كانون أول 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 062.-1962.006.001 .IST، على 1962.006.028 .IST

[526] افادة المشتكي قهار خليل محمد بتاريخ 5 أيلول 2005، وثيقة المحكمة رقم 8282.019.015 .IST

[527] ميدل ايست ووتش / هيومان رايتس ووتش ، "الأنفال الأخيرة : باديناں . 25 آب – 6 أيلول 1988، في "حرب الإبادة في العراق ، حملة الأنفال ضد الأكراد " (1993) .

[528] افادة المشتكي قهار خليل محمد بتاريخ 5 أيلول 2005، وثيقة المحكمة رقم 8282.019.015 .IST

عليها ضباط في الجيش العراقي [529]، ويود الدفاع إلى أن يشير إلى أنه على حين أن قهار خليل قد روى روايتين مختلفتين بشكل طفيف ، ولكن في تفصيل حاسم حول تحديد من هو المسؤول عن أعمال القتل ، فإن المشتكين الآخرين الذين وصفوا الحادث لم يحددوا هوية الجهة التي ينتمي اليها الأفراد الذين نفذوا المجزرة [530]، ففي شهادته الشخصية أفاد المشتكي عبد الكريم نايف حسن إنه " لا يعرف أسماء أو الجهة التي ينتسب اليها من قاموا بأعمال القتل [531]، كما أن المشتكي أبو بكر السعيد عبد الوهاب قد أشار في إفادته التحريرية إلى أن أولئك الذين كانوا ينفذون أعمال القتل كانوا يغطون وجوههم [532]، وفي ضوء هذه الشهادة وغيرها من الشهادات فإن حجة محاميي الدفاع هي أن الانتماء المؤسسي لأولئك الأشخاص المسؤولين عن المجزرة ، والذين تم وصفهم من قبل ثلاثة مشتكين ، لا يتم تحديده بشكل حصري من خلال هذه الأدلة، والحجة الإضافية التي يبديها الدفاع هي أن الأفراد الذين ارتكبوا هذه الجريمة كانوا يعملون بناء على مبادرتهم الذاتية وخارج التسلسل النظامي للقيادة وفي انتهاك للسياسة الموجودة القائمة الأسلوب الأمثل في لمعاملة الأسرى . وتستذكر هيئة المحاكمة أن هذه السياسة قد نوقشت بشكل مفصل في موضع آخر من هذه المذكرة .

511. تظهر الأدلة الوثائقية إنه تمت إقامة معسكرين انتقاليين تحت اشراف الجيش من أجل جمع غير المحاربين الذين يتم العثور عليهم داخل منطقة العمليات . وعند وصولهم إلى هذه المعسكرات ، فإن هؤلاء الأشخاص الموجودين هناك كان يتم تسليمهم إلى أجهزة الامن غير العسكرية [533].

512. تبين السجلات ان الفيلق الخامس قد وجد عدة آلاف من الرجال غير المسلحين والنساء والأطفال في منطقة العمليات ، ولم يتم وصف هؤلاء في تقرير ما بعد العملية كأسرى ، وإنما على أنهم أناس تم إخلائهم وعائدون [534]، وإلى الحد الذي يمكن الجزم به بناء على التقرير المذكور لما بعد المهمة ، فان غير المحاربين الذين كان يتم العثور عليهم في منطقة العمليات كان يتم نقلهم إلى معسكرات انتقالية ، وعندما يصبحون هناك ،فإنهم يصبحون تحت سيطرة أجهزة أمنية غير

[529] محاضر المحاكمة ،شهادة المشتكي قهار خليل محمد 7 تشرين ثاني 2006
[530] افادة المشتكي عبد الكريم نايف حسن المؤرخة في 5 أيلول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8282.019.008
وأيضاً : افادة المشتكي أبو بكر علي سعيد عبدالوهاب المؤرخة في 5 أيلول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8282.019.027
[531] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي أبو بكر علي سعيد ، 7 تشرين ثاني 2006 .
[532] افادة المشتكي أبو بكر علي سعيد عبد الوهاب ، المؤرخة في 5 أيلول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8282.019.027
[533] أركان الفيلق الأول ، أمر الانتشار رقم1 مؤرخ في 26 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 3001.001.003-.071
[534] قائد الفليق الأول إلى مكتب رئيس هيئة أركان الجيش ، وثيقة المحكمة رقم IST. 1962.006.001-.001
على IST. 1962.006.058

عسكرية . ولا يعرف الدفاع ما الذي حدث لغير المحاربين الذين أصبحوا في أيدي أجهزة أمنية غير عسكرية بعد مغادرتهم منطقة عمليات الأنفال -8 .

513. تستذكر هيئة المحكمة أن المتهمين سلطان هاشم وصابر عبد العزيز وحسين رشيد قد أنكروا أيضاً أي علم لهم بمصير هؤلاء الذين اعتقلوا من قبل أجهزة أمنية غير عسكرية . وفي ظل عدم وجود أدلة سواء مباشرة أو استنتاجية توضح أن المتهمين كانوا على علم قبل أو أثناء وقوع عملية الأنفال بخطط أجهزة الأمن لإساءة معاملة غير المحاربين ، فإن الدفاع يبدي الحجة بأن المحكمة لا تستطيع أن تخلص إلى أن المتهمين المتقدمين بهذه المذكرة كانوا جزءاً من مؤامرة جنائية تهدف إلى الإضرار بالسكان من الإثنية الكردية .

514. يبدي محامو الدفاع عن المتهمين أنه في هذا السياق ينبغي أن تدرس ادعاءات التعذيب ومحاولة القتل التي أفاد بوقوعها شاهد محمي يوم 27 تشرين ثانٍ 2006. ونلفت عناية المحكمة إلى ان المشتكي شهد بأنه كان أولاً معتقلاً من قبل مكتب مديرية الأمن العامة في محافظة اربيل ، وأضاف أنه نقل فيما بعد إلى مركز قيادة مكتب تنظيم الشمال في كركوك . وعندما أخذ بحسب ما هو مدعى به لإعدامه ، فإنه تم اقتياده إلى موقع الإعدام من قبل أشخاص لا يعرف هوية المؤسسات التي ينتمون إليها ، أو أنه لا يستطيع أن يحددها [535] ويود الدفاع أن يشير إلى أن إساءة معاملة هذا المشتكي مع أنها مريعة ، إلا أن ليس لها علاقة بمنطقة عمليات الأنفال – 8 ولا حتى بوحدات الجيش العراقي التي كانت منتشرة آنذاك في شمال العراق.

4.7.4 تدمير الممتلكات والنهب :

515. إن قانونية تدمير البلدات والقرى الواقعة في منطقة عمليات هي مسألة قانون تتم مناقشتها في مذكرة الدفاع المتعلقة بالقانون ، أما عند هذا الحد فإن الدفاع يبدي الحجة بأن أي تدمير أية أهداف غير عسكرية وقع خلال عملية الأنفال – 8 إنما وقع في مناطق مبنية كانت تحتلها قوات البشمركة ، وبالتناوب ، فإن القوات العراقية قد دمرت المناطق المبنية من أجل حرمان قوات البشمركة من استخدامها . إن القانون الدولي ينص بوضوح على كلا الإحتمالين .

516. إلى الحد الذي يمكن تقريره من خلال الأدلة الوثائقية ، فإن نيّة القوات المهاجمة كانت متجهة إلى تدمير المناطق المبنية في قاطع العمليات لأسباب الضرورة العسكرية ، أي من أجل حرمان البشمركة من استخدامها في المستقبل [536] ويبدو أن هذا الوجه من وجوه العملية كان يتم الإشراف عليه من قبل سلاح الطيران بناء على أوامر من وزير الدفاع [537] وتذكر المحكمة ، أنه وضمن تسلسل القيادة فإن سلاح الطيران يقع تحت السيطرة المباشرة لرئيس أركان الجيش ، ولذلك فإن

[535] محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي المحمي الثاني 27 فتشرين ثاني 2006 .
[536] أركان الفيلق الأول أمر الانتشار رقم 1، المؤرخ في 26 آب 1988، وثيقة المحكمةرقم071.-IST. 3001.001.003
[537] رئيس أركان الجيش الى قادة الفيالق الأول والخامس بتاريخ 28 آب 1988، وثيقة المحكمة رقم IST. 1933.002.032

العمليات التي قام بها سلاح الطيران لم تكن تحت سيطرة المتهم حسين رشيد أو المتهم صابر عبد العزيز أو المتهم سلطان هاشم .

517. وحول مسألة النهب ، فإن الدفاع يسلم بأن لا يوجد هناك مسوغ قانوني للسرقة البسيطة في منطقة عمليات ، ولكن تلفت عناية المحكمة إلى ضرورة التمييز بين النهب والغنائم الحربية ، وعلى حين أن هذا الفارق تتم مناقشته في مذكرة الدفاع المتعلقة بالقانون ، إلا أنه يشار هنا إلى أن النهب اتخذ بشكل ثابت طابع سرقة الممتلكات الخاصة من قبل أفراد يعملون من تلقاء أنفسهم . وهذه السرقات الفردية قد تكون وقد لا تكون موضع احتمال (تساهل) من القادة الأعلى ، إن جمع غنائم الحرب، وهو عمل قانوني ، يأخذ عادة شكل جهد منهجي لجمع ممتلكات تفيد المجهود الحربي ، وهذه الجهود يتم الإشراف عليها من قبل الضباط الذين يعملون بعلم قادة أعلى منهم.

518. إن الحجة التي يبديها محامو الدفاع عن المتهمين بأن جهداً منسقاً قد بذله الفيلق الخامس لجمع الغنائم في منطقة العمليات ، وقد تم فعلاً جمع هذه الغنائم في نقطة (أو نقاط) مركزية ، حيث سجلت بأسماء ضباط الفيلق . وكانت المواد التي جمعت تضم كل شيء من الأغنام إلى الجرارات [538] وان حجة الدفاع هنا هي أن كل المواد التي أدرجت في جداول غنائم الحرب والتي تم اعدادها بعد العملية يمكن استخدامها جيداً من قبل وحدات كانت مضطرة لإقامة قواعد في المضائق الجبلية ، حيث المتوقع منها أن تتمتع بقدر جيد من الكفاية الذاتية يبديها أفرادها المنتشرون في نقاط تمركز نائية ، وهكذا ، فإن هذه المواد التي تم الإستيلاء عليها يمكن أن توضع في خدمة المجهود الحربي .

5.7.9 الإصابات في صفوف البشمركة :

519. إن الأدلة التي عرضت أثناء المحاكمة تبين أن مقاتلي البشمركة ، وليس غير المحاربين ، هم الذين تمّ استهدافهم بعمليات الانفال – 8 . وقد نجم عن الهجوم العراقي ايقاع اصابات كثيرة في صفوف البشمركة ، مع أن الأرقام الدقيقة غير متوفرة .

520. لقد سبقت الإشارة في موضع آخر من هذه المذكرة إلى أن أكثر من نصف مقاتلي البشمركة في منطقة عمليات الأنفال – 8 إما أنهم وقعوا في أسر القوات أو قرروا العودة إلى ما يسمى بالصف الوطني ، بينما قتل مقاتلو بشمركة آخرون وهم يقاومون التقدم العراقي . واستناداً إلى أحد المشتكين ، فإن حوالي 45 من مقاتلي البشمركة قد قتلوا في زيوا [539] وقد شهد المشتكي سالم حسن سالم ، وهو نفسه من مقاتلي البشمركة ، بأن عدداً من مقاتلي البشمركة قد قتلوا على أيدي القوات العراقية قرب سركاح عندما كانوا يعبرون تلك المنطقة [540].

6.7.9 الإصابات في صفوف السلطة المركزية :

---

[538] قائد الفيلق الأول الى مكتب رئيس هيئة الأركان بتاريخ 25 كانون أول وثيقة المحكمة رقم 062.-1962.006 على وثيقة المحكمة رقم IST. 1962.006.060

[539] افادة المشتكي سالم حسن سالم المؤرخة في 4 أيلول 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8282.018.038

[540] محاضر المحاكمة شهادة المشتكي سالم حسن سالم ، 8 تشرين ثان 2006 ، 45-49 .

521. استناداً إلى الأدلة الوثائقية ، فإن الفيلق الخامس فقد ضابطاً واحداً ، واثني عشر جندياً عراقياً وثمانية عشر مقاتلاً من أفواج الحرس الوطني وذلك خلال عملية الأنفال – 8 . كما جرح 23 ضابطاً و186 رجلاً آخر . أما خسائر الفيلق الأول خلال نفس الفترة فهي غير معروفة . وإن مايبديه محامو الدفاع هو أن أرقام هذه الخسائر تشير إلى أن القوات المتقدمة قد واجهت ما هو أكثر من مقاومة رمزية من قبل البشمركة [541].

8.9 مصداقية المشتكين :

1.8.9 استقلالية المشتكين :

522. شهد اثنا عشر مشتكياً أمام هيئة المحكمة فيما يتعلق بعملية الأنفال – 8 ، وقدم ثمانية من هؤلاء المشتكين إفادات تحريرية قبل المحاكمة . ويشير الدفاع باحترام إلى أن ثلاثة من المشتكين الذين قدموا إفادات تحريرية قد وقعوها ببصمة الإبهام . ويستنتج الدفاع من ذلك أن هؤلاء الشهود الثلاثة لا يستطيعون القراءة والكتابة ، وعلى حين أن أمية هؤلاء الشهود ما ينبغي لها وهي لا تقودنا إلى مناقشة كرامتهم وصدقهم ، إلا أننا نبدي أن المشتكين الأميين يكونون بشكل خاص عرضة للتأثر بما يوحيه أشخاص قد يعتبرهم المشتكون الأميّون أشخاصاً في موقع السلطة ، ويود الدفاع أن يبدي أيضاً أن مسؤولي المحكمة ، وكذلك الأشخاص الموظفون من قبل منظمات الضحايا التي تعمل حالياً في محافظات الشمال ، قد يتصورهم الأشخاص الأميّون على أنهم يشغلون مواقع في السلطة .

523. لقد قدم كل المشتكين أنفسهم على أنهم ضحايا أفعال اجرامية ، واتهمت كل واحدة من أصحاب الإفادات الثمانية المكتوبة كلاً من علي حسن وصدام حسين بأنهما تسببا في معاناتهم . ويود محامو الدفاع عن المتهمين أن يبدوا أنه لا يوجد لا في إفادات المشتكين ولا في شهاداتهم الشفهية أي معلومات واقعية تتعلق بطبيعة تورط – إن وجد تورط – لعلي حسن وصدام حسين في عملية الأنفال – 8 . كما يود الدفاع أن يشير إلى أنّ إدراج هذين الاسمين في كل إفادة مكتوبة – بما فيها الإفادات التي من الواضح أن المشتكين فيها لا يستطيعون القراءة والكتابة – هو أمر يستوقف الدفاع على أنه عمل منهجي معدّ بصيغة محددة ، ولذلك فإن محاميي الدفاع عن المتهمين يبدون أن المشتكين قد تم حفزهم وبشكل روتيني من قبل أشخاص غير معروفين لجعلهم يتهمون صدام حسين وعلي حسن . إن محاميي الدفاع عن المتهمين سلطان هاشم ، وصابر عبد العزيز وحسين رشيد لا يرغبون عند هذه النقطة أن يعلقوا على صلاحية الإتهامات الموجهة ضد هذين الشخصين ، فهذا ليس ما يشغلنا ، بل إن النقطة التي نود إثارتها أوسع من ذلك ، إذ لا يمكن عقلاً أن تعتبر هيئة المحكمة شهادات المشتكين بأي حال على أنها شهادات وضعت باستقلالية .

2.8.9 تضمين أدلة سماعية :

524. يود الدفاع أن يشير إلى أن عدة قرويين من كاراماي قد ادعوا بأنه تم اسقاط أسلحة كيميائية في منطقة عمليات الأنفال – 8 . وأفاد المشتكي أبو بكر "علي سعيد"

[541] قائد الفيلق الأول الى مكتب رئيس هيئة أركان الجيش بتاريخ 25 كانون أول 1988 ، وثيقة المحكمة رقم 062.-1962.006.001 IST. على وثيقة المحكمة رقم 1962.006.052

عبد الوهاب أن عدة قرى قد ضربت بأسلحة كيميائية وأضاف أن أشخاصاً قد قتلوا أو أصيبوا بغازات (ضارة)؟ وفي الواقع، فإن الدفاع لا يدرك كيف أمكن للمشتكي الحصول على هذه المعلومات ، وبشكل خاص ، فإن محاميي الدفاع عن المتهمين يشيرون إلى أنه استناداً إلى أقوال المشتكي أبو بكر ، فإنه كان وقت وقوع الهجمات المدعى بها في موقع بعيد تماماً عن القرى موضع السؤال [542].

525. وبمسحة مشابهة ، فإن المشتكين عبد الكريم نايف حسن ، وقهار خليل محمد قد رويا كيف أنهما سمعا بأن قريتهما سوف تهاجم بالأسلحة الكيميائية ورداً على تلك الأخبار ، فإنهما قد هربا من القرية ، ولكن أياً ٌ من المشتكين لم يشر إلى ما إذا كانت الهجمات المذكورة قد وقعت فعلاً سواء بأسلحة كيميائية أم بغير ذلك.[543]

3.8.9 ملخصات أقوال الشهود وتناقضاتها :

526. في افاداتهم ، وكذلك في شهاداتهم أمام المحكمة ، فإن العديد من المشتكين قد أقروا بأنهم أنفسهم كانوا أعضاء في البشمركة ، وبين هؤلاء توفيق عبد العزيز مصطفى [544] والشاهد المحمي الأول الذي أدلى بشهادته يوم 28 تشرين ثان 2006 [545]. وسالم حسن سالم [546] وأيوب عبدالله محمد[547] وهناك مشتكون آخرون مثل عبد الكريم نايف حسن وآسيا طاهر كريت شهدوا بأنهم كانوا يعيشون بجانب أو بجوار قواعد للبشمركة [548]. وحجة الدفاع هي أن وزناً أقل يجب أن يعطى لشهادات هؤلاء المشتكين على أساس ان انتماءهم إلى البشمركة من المرجح أن يثير الشك في رواياتهم بشأن أفعال بارزة رئيسية تحدثوا عنها في شهاداتهم .

527. وعلى سبيل المثال ، فان محاميي الدفاع عن المتهمين يشيرون إلى أن المشتكي أيوب عبدالله محمد لم يذكر في افادته التحريرية وجود قوات البشمركة قريبة ، والأكثر أهمية ، أنه لم يذكر أنه هو نفسه كان مقاتلاً مع البشمركة ، وكي يقال ما له ، فإن المشتكي قد أقر بذلك عند إدلائه بشهادته أمام هيئة المحكمة [549].

528. كما يبدي الدفاع ايضاً ، أن المشتكي أيوب عبدالله محمد في شهادته أمام هيئة المحكمة قد ناقض ما جاء في افادته التحريرية ففي افادته التحريرية أشار أيوب عبدالله بوضوح إلى أن قريته تقع في منطقة محظورة أمنياً سنة 1988 ، ولكنه عند نقطة محددة من إدلائه بشهادته الشفهية حاول المشتكي تضليل هيئة المحكمة ، من حيث أنه أشار إلى أنه لم يكن يعلم ما إذا كانت قريته تقع ضمن نطاق المحظورة أمنياً أم لا [550].

---

[542] افادة المشتكي أبو بكر علي سعيد عبد الوهاب بتاريخ 5 أيلول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8282.019.027

[543] افادة المشتكي عبد الكريم نايف حسن المؤرخة في 5أيلول 2005 ،و ثيقة المحكمة رقم IST. 8282.019.008
وأيضاً : افادة المشتكي قهار خليل محمد المؤرخة في 5أيلول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8282.019.015

[544] افادة المشتكي توفيق عبد العزيز مصطفى المؤرخة في 31 آب 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8278.001.018

[545] محاضر المحتكمة شهادة الشاهد المحمي رقم 1 ، 28 تشرين ثاني 2006 .

[546] افادة المشتكي سالم حسن سالم المؤرخة في 5 أيلول 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8282.018.038
وأيضاً : محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي سالم حسن سالم 8 تشرين ثاني 2006 .

[547] افادة المشتكي أيوب عبدالله محمد ، المؤرخة في 31 آب 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8278.003.032
وأيضاً : محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي أيوب عبدالله محمد ، 8 تشرين ثاني 2006

[548] افادة المشتكي عبد الكريم نايف حسن ، المؤرخة في 5 أيلول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم 8282.019.008 .ISTوأيضاً :
افادة المشتكية آسيا طاهر كريت ، المؤرخة في 4 أيلول 2005 ، وثيقة المحكمة رقم IST. 8282.018.034

[549] افادة المشتكي أيوب عبدالله محمد المؤرخة في 31 آب 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8278.003.032
وأيضاً : محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي أيوب عبدالله محمد ، 8 تشرين ثاني 2006 .

[550] افادة المشتكي أيوب عبدالله محمد المؤرخة في 31 آب 2005، وثيقة المحكمة رقم IST. 8278.003032

9.9 ملاحظات ختامية فيما يتعلق بالأنفال – 8 :
529. سوف يلخص الدفاع حججه الرئيسية فيما يتعلق بهذا الجزء من المذكرة كما يلي :
أ) إن الأدلة المحدودة المتوفرة لا تسمح بالخلوص إلى أية نتيجة سوى أن عملية الأنفال – 8 كانت عملية عسكرية محض في تصورها وفي تنفيذها .
ب) لقد تم القيام بعملية الأنفال – 8 بما ينسجم مع قوانين النزاع المسلح وفق ما كانت عليه هذه القوانين سنة 1988.
ج) إن الخسائر المدنية في الأرواح أثناء عملية الأنفال – 8 كانت عرضية خلال العمليات العسكرية وهي تعزى بشكل وحيد إلى قرار قوات البشمركة في منطقة العمليات بأن تقيم قواعدها داخل وحول أشخاص غير عسكريين وأهداف غير عسكرية ، و
د) إن شهادات المشتكين التي تم عرضها قبل وأثناء المحاكمة من أجل تأييد قضية الإدعاء العام جاءت متواترة في تناقضها ومضللة ، هذا في المواضع التي لا تشير بوضوح إلى جهد فج يرمي إلى إعطاء معلومات خاطئة لهيئة المحكمة .
10. الحجج الأخيرة للدفاع :
530. إن الحجج الأخيرة المتعلقة بالأدلة الوثائقية وأدلة الشهود فيما يتعلق بالمتهمين سلطان هاشم وصابر عبد العزيز زحسين رشيد هي كما يلي :
(1). تبين الأدلة أن عمليات الأنفال الثمانية قد تم وضع تصورها وتنفيذها كعمليات عسكرية تقليدية . ويجب النظر إلى حملة الأنفال ضمن إطار التهديد الاستراتيجي الأوسع نطاقاً الذي كانت تشكله قوات البشمركة وكذلك القوات الإيرانية العاملة في شمال العراق خلال الفترة بين عامي 1987 و 1988.
(2). إن استخدام الأسلحة الكيميائية في شمال العراق خلال الفترة بيم عامي 1987و 1988 لم يكن خاضعاً لسيطرة المتهمين صابر عبد العزيز وحسين رشيد وسلطان هاشم . وعلى حين أن الاستعدادات لاستخدام أسلحة كيميائية ضد أهداف ذات طبيعة عسكرية موثقة جيداً في هذه القضية ، إلا أن الاستخدام الفعلي لمثل هذه الأسلحة يفتقر إلى التوثيق الجيد سواء في ملف الإحالة أو في عرض الإدعاء العام لقضيته.
(3). إن سياسة القوات المسلحة فيما يتعلق بالأسرى من البشمركة ، والعائدين إلى ما يسمى بالصف الوطني ، وكذلك سياستها فيما يتعلق بغير المحاربين الذين كانوا يوجدون في مناطق العمليات كانت تتمثل في أن تتم معاملة هؤلاء الأشخاص بشكل انساني . وتبين الأدلة أن الوحدات التي كانت منتشرة خلال حملة الأنفال كانت تعي سياسة القوات المسلحة فيما يتعلق بهذا الخصوص .
(4). في الحالات التي تم التبليغ فيها عن وقوع إساءة معاملة من قبل أفراد عسكريين ضد مقاتلي البشمركة أو العائدين أو غير المحاربين ، فانه كان يتم اجراء تحقيقات لكشف الحقيقة فيما يتعلق بهذه الإتهامات ، وحيثما كان يبين صدق هذه الاتهامات ، فان اجراء كان يتخذ من أجل ضمان عدم تكرار وقوع سوء المعاملة في المستقبل ، وفي أحد الحالات ، فإن قائد الفيلق الأول آنذلك (ولم يكن سلطان هاشم) قد تم

وأيضاً : محاضر المحاكمة ، شهادة المشتكي أيوب عبدالله محمد ، 8 تشرين ثاني 2006 .

تحذيره بأن أسرى البشمركة يجب أن لا يتم اعدامهم مستقبلاً ، وفي حالة أخرى ، تم إعفاء لواء ركن من موقعه في القيادة بعد أن أمر بقتل ثلاثة من أسرى البشمركة .
(5). يسلم الدفاع بأنه كان يتم أحياناً اساءة معاملة الأسرى والعائدين وغير المحاربين الذين يتم العثور عليهم في مناطق العمليات خلال الفترة من شهر شباط وحتى أيلول 1988. ولأسباب لم يثبتها الإدعاء العام ، وظلت غير معروفة للدفاع ، فإن اساءة المعاملة تلك كانت قاسية وكانت وقفاً على أشخاص تم العثور عليهم في منطقة عمليات الأنفال – 3 . ويذكر الدفاع هيئة المحاكمة بأنه في حالة عملية الأنفال – 3 وكذلك أثناء عمليات الأنفال الأخرى فإنه لا يوجد دليل يؤيد الدعاوى بأن الأكراد الاثنيين قد تمت إساءة معاملتهم من قبل أفراد عسكريين في قواطع عمليات الأنفال .
(6). في الحالات التي تمت فيها إساءة معاملة الأكراد ، فإن الإساءات حصلت خارج نطاق مناطق العمليات وعلى أيدي أفراد غير عسكريين ، وبالتحديد مسؤولين يعملون لدى مديرية الأمن العامة ومكاتب حزب البعث واللجان الأمنية في محافظات الشمال. ولم يكن المتهمون سلطان هاشم ولا صابر عبد العزيز ولا حسين رشيد على علم بإساءة المعاملة هذه خلال الفترة بين عامي 1987 – 1988 ، ولا يمكن الإفتراض بشكل معقول ، بناء على الأدلة التي تم إيرادها أثناء المحاكمة ، بأنهم كانوا في وضع يجعلهم يعلمون بأن سوء المعاملة هذا قد وقع وكان يقع .

المحامى : د. عبد الستار الكبيسى _____
وكيل المتهم:
سلطان هاشم احمد

المحامى: مقداد سامر الجبورى _____
وكيل المتهم:
حسين رشيد محمد

المحامى: فراس صابر عبد العزيز _____
وكيل المتهم:
صابر عبد العزيز محمد